الباب الثالث

المذاهب والفرق الكلامية

الفصل الأول : مذهب الخوارج

الفصل الثاني : مذهب الشيعة

الفصل الثالث : مذهب المرجئة

الفصل الرابع : مذهب الأشعرية

الفصل الخامس : مذهب الماتريدية

الفصل السادس : مذهب المعتزلة

الفصل السابع : مذهب الأباضية

obeikandl.com

الفصل الأول

مذهب الخوارج

أولا : نشأة الخوارج ومعاني الخروج

كان الخوارج في ابتداء ظهورهم جماعة من المعارضين للخلافة عقب وفاة النبي ﷺ وظل هذا الموقف خافيا في وجدانهم طوال خلافة أبي بكر وعمر ، ولم يظهر للعيان إلا في أيام خلافة عثمان بن عفان ، فلم يسكتوا على سياسة الحكم أيام عثمان بن عفان خاصة في الست سنين الأخيرة حيث بدأ الولاة من أقارب عثمان الخروج على مبادئ النظام والعدل ، فقررت جماعة منهم التخلص من عثمان وقتلوه ، وقد انضم كثير منهم بعد ذلك إلى جيش علي ابن أبي طالب ، وهذه الجماعة نفسها هي التي خرجت على الإمام علي بن أبي طالب بسبب موقفه من قتلة عثمان وبعد نشوب القتال بين علي بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان ، وقبول علي للتحكيم عندما اختار أهل الشام للتفاوض عنهم عمرو بن العاص واختار أهل العراق عنهم أبو موسى الأشعري ، وعندما اتفق الحكمان على إقالة علي ومعاوية وتنازلهما عن الإمامة ، قبل علي ابن أبي طالب هذا الحكم حقنا لدماء المسلمين وتنازل عن الإمامة فقام الخوارج ضده وتركوا جيشه وكانوا يومئذ حوالى اثنى عشر ألفا من المقاتلين الأشداء الذين رفضوا العودة معه إلى الكوفة وساروا نحو قرية حروراء رافعين شعار لاحكم إلا لله وأن خير الإيمان هو العمل والجهاد بالسيف في سبيل إعلاء كلمة الله وتطبيق شريعته ، وقرروا محاربة علي بن أبي طالب وشيعته وهذه بداية نشأة الخوارج .

وكانت السمة الغالبة على الخوارج هي سمات التمسك بظاهر النص والتطرف والتشدد في فهم الدين والأحكام وتطبيقها ، فكانوا يقاتلون ويهاجمون باسم الإسلام ويعتبرون قتلاهم من الشهداء وقتلى المخالفين كفار وفي النار لاعتقادهم بأن كل مخالف لهم في الفكر أوالمذهب كافر وكذلك كل مرتكب للذنب أو لكبيرة من الكبائر فهوعاص للإله وكافر ، وأن كل مغتصب للسلطة والخلافة من مخالفيهم سواء من الشيعة أو غيرهم فهو كافر أيضا ، وكان من أشهر الشراة أو الخوارج الذين رفضوا قبول علي بن أبي طالب للتحكيم كل من عبد الله بن وهب الراسبي الأزدي الذي نصبه الخوارج قائدا لهم لجهاد الكفارفى الكوفة يقصدون على وشيعته ، وكان من أشهر قواد الخوارج في البصرة مسعد بن فدكي التميمي وأشرس بن عوف الشيباني والأشهب بن بشر البجلي .

وفي كتب المذاهب والفرق تعددت معاني الخروج ، ففهم البعض الخروج بمعنى الإنكار والكفر ، والخروج من الملة أو الدين ، وفهمه البعض بمعنى الخروج للقتال والمجاهدة في سبيل الدين ، فهو خروج على الظلم والجهل والبدع ، وبالتالي فهو خروج من أجل الدين وإقامة الشرع الحنيف .

وسُمِّي الخوارج من أعدائهم عدة أسماء فهم خوارج وحرورية وشراة ومارقة ومحكّمة ، فهم خوارج لأنهم خرجوا على إمامة علي بن أبي طالب ، وهم حرورية لأنهم لم يرجعوا مع علي إلى الكوفة واعتزلوا صفوفه ، ونزلوا بحروراء في أول أمرهم ، وهم شراة لأنهم شروا أنفسهم من الله بالجهاد وباعوا أرواحهم بالجنة ، وقالوا شرينا أنفسنا في طاعة الله أي بعناها بالجنة ، وهم مارقة وصفهم بذلك مخالفيهم لانطباق وصف الحديث النبوي عليهم بأنه سيوجد مارقة من الدين يمرقون كما يمرق السهم من الرمية ، وهم محكمة لأنهم أنكروا الحكمين عمرو بن العاص وأبو موسى الأشعري ، وقالوا : لا حكم إلا لله .

ويطلق البعض على فرق الخوارج العديد من المسميات بحسب دورهم وقيمتهم الفكرية ودورهم السياسي في تاريخ الفكر العربي الفلسفي والكلامي ، ولذلك يطلق بعض المؤرخين كلمة الخوارج على أولئك الذين اعتزلوا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عندما قبل التحكيم ورضي به ، لأنه هو وأتباعه في نظر هؤلاء نقضوا بيعة في أعناقهم وخرجوا عن إمامة مشروعة ، كما يطلق فريق من المتكلمين في أصول العقائد والديانات كلمة الخوارج علي أولئك الذين خرجوا من الدين أي ارتدوا أو أنكروا الرسالات ، واستند هؤلاء على حديث رسول الله ﷺ : « أن أناساً من أمتى يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية » ، كما يطلق البعض كلمة الخوارج على جماعة المجاهدين في سبيل الله والذين خرجوا للجهاد طاعة لله ، وفيهم جاء قوله تعالى : ﴿ وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ ﴾

(النساء: ١٠٠) .

من أجل ذلك أطلقت كلمة الخوارج على جميع أولئك المتمسكين بإمامة علي بن أبي طالب ، والذين أصروا على أنها حق شرعي لا يجوز فيه التردد ، وأنه ليس من حق علي نفسه أن يشك في إمامة أجمعت عليها الأمة ولا أن يتساهل فيها أو يقبل عليها المساومة ، وأن معاوية وأتباعه فئة باغية يجب عليهم الرجوع إلى حظيرة الإمامة والأمة إما طوعاً وإما كرها بنص الكتاب ، فإذا رضخ علي لطلب البغاة ووضع الحق اليقين موضع الشك وتنازل عن الواجب الذي أناطته به الأمة ، وألزمته به البيعة فإن هذه البيعة تنحل من أعناقهم وهم بعد بالخيار ، وذلك هم أوائل الخوارج الذين كانوا في جيش علي قبل خروجهم عليه .

وقد اقترن ظهور هذه الفرقة بظهور الشيعة فقد ظهر كلاهما كفرقة في عهد علي رضي الله عنه وقد كانوا من أنصاره ، وإن كانت الشيعة فكرتها أسبق من فكرة الخوارج ، فكلاهما نشأ في جيش علي عندما اشتد القتال بين علي

ومعاوية في صفين وذاق معاوية حر القتال وهم بالفرار حتى أسعفته فكرة التحكيم فرفع جيشه المصاحف ليحتكموا إلى القرآن ، ولكن عليًّا أصر على استمرار القتال حتى يفصل بينهما فخرجت عليه خارجة من جيشة تطلب إليه أن يقبل التحكيم ، فقبله مضطراً لا مختاراً .

ولقد تميزت فرق الخوارج بالحماس الديني وشدة الورع والدفاع عن المذهب والرأي ، كما اشتهرت بالتدين والتهور والتمسك الشديد بظاهر النص واتخذوا من كلمة « لا حكم إلا لله » دينا ومعتقدا ينادون به ، وكانوا كلما رأوا عليا يتكلم قذفوه بهذه الكلمة ، كما استهوتهم فكرة البراءة من عثمان وعلي والحكام الظالمين من بني أمية ، وأدخلوا في زمرتهم كل من تبرأ من عثمان وعلي وطلحة والزبير ، وعندما حاول عمر بن عبد العزيز مناقشتهم ولم يعلن البراءة من أهل بيت النبوة فلم يدخلوا في طاعته رغم عدله ورده للمظالم التي ارتكبها سابقوه إلى أهلها .

ولقد استولت على فرق الخوارج مبادئ ومعتقدات على رأسها مبدأ الجهاد وترديد قول الحق سبحانه : ﴿ **وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ** ﴾ ، كما تمسكوا بمبادئ الحرية والعدالة والإصرار والقوة في تطبيق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، والتمييز بين الإيمان والكفر على أساس مبدأ العمل والمعتقد أو المذهب ، وفي مجال السياسة والحكم أقروا الاعتماد على مبدأ أنه لا حكم إلا لله والتبرؤ من الظالمين ، وهي المبادئ التي دفعتهم إلى رفض التأويل ورفض حكم على ومعاوية وكذلك حكم بني أمية وبني العباس ، فأباحوا دماء المسلمين وشنوا الغارات في كل مكان ، كما اتصف الخوارج بصفات الحماسة والتمسك بظواهر النصوص وبحب الفداء والرغبة في الموت ، وجمعوا بين الشجاعة والهوى والاندفاع ، وكانوا يتعمدون مقاطعة علي بن أبي طالب في الخطبة والصلاة ، كما اتصفوا بالإخلاص والتعصب لأفكارهم وشدة إيمانهم ، وقد

اعترف بذلك عبد الله بن عباس عندما أرسله علي بن أبي طالب لمناقشتهم فرأى منهم جباها قرحة لطول السجود وأيديا كثفنات الإبل عليهم قمص مرحصة تدل على الصبر والجلد ، كما اشتهر الخوارج في مجال علم الكلام والرأي بالتناقض ، ففي حين قتلوا عبد الله بن خباب بن الأرت لأنه لم يقل لهم إن علياً مشرك ، وفي نفس الوقت رفضوا أن يأخذوا تمر نصراني بغير ثمن .

وقد سجل فقهاء الكلام العديد من الأسباب التي دفعت الخوارج إلى تكوين مذهب فقهي وكلامي خاص بهم يميزهم عن باقي الفرق والمذاهب ، كما تناولوا دوافع خروجهم بالتحليل والتعليل ، فكان من أسباب خروجهم حسدهم لقريش لاستبدادها بالخلافة دون غيرهم ، ولذا لم يقصر الخوارج الخلافة على بيت من بيوت العرب ولا على قبيلة بعينها ، بل لا يقصرونها على حبشي من الأحباش أو فريق من الناس ، ومن صفات الخوارج أيضا التسرع في الخلاف والاختلاف والاندفاع لأصغر الأمر إذا تصوروه متعلقا بأمر من أمور الدين ، وقد استغل خصومهم هذه الصفة لبث الفرقة بينهم وليسهل عليهم هزيمتهم ، وهذا ما دأب عليه المهلب بن أبي صفرة الذي نصب لقتالهم من قبل الأمويين .

ومن صفاتهم كذلك حب الجدل والمناقشة في مسائل الفقه والاعتقاد ، ويروى أن حب المناقشة والمناظرة قد استولى عليهم حتى كانوا يوقفون القتال مع مقاتليهم ليساجلوهم الآراء والأفكار ، وكان التعصب يسود جدلهم فهم لا يسلمون لخصومهم بحجة ولا يقتنعون بفكرة مهما تكن قريبة من الحق أو الصواب ، بل لا تزيدهم قوة الحجة عند خصومهم إلا تمسكا باعتقادهم وبحثاً عما يؤيده ، والسبب في ذلك استيلاء أفكارهم على نفوسهم وتغلغل مذاهبهم في قلوبهم ، ومن صفاتهم أيضاً التمسك بظاهر القرآن فلا يتجاوزون ذلك الظاهر إلى المرمى والمقصد أو المعنى الباطن ، وما يظهر لهم من خلال بادئ الرأي من العوام يقفون عنده ولا يحيدون عنه قيد أنملة .

ثانياً : الاختلاف والتعدد في فرق الخوارج

لقد انقسمت الخوارج إلى فرق عديدة بحسب آراء زعمائها ، وفي تعدد فرق الخوارج يقول أبو منصورالبغدادي في كتابه «الفرق بين الفرق» : وأما الخوارج فإنها اختلفت وصارت عشرين فرقة وهذه أسماؤها : المحكمة الأولى ، والأزارقة ، ثم النجدات ، ثم الصفرية ، ثم العجاردة ، وقد افترقت العجاردة فيما بينها فرقاً كثيرة منها : الخازقية والشعبية والمعلومية والمجهولية والمعبدية والرشيدية والمكرمية والحمزية والإبراهمية والواقفية ، وافترقت الإباحية منها فرقاً حفصية وحارثية ويزيدية وأصحاب طاعة لا يراد الله بها ، واليزيدية منهم : أتباع يزيد بن أبي أنيسة ليست من فرق الإسلام لقولها بأن شريعة الإسلام تنسخ في آخر الزمان .

ويصف الكعبي في مقالاته المبدأ العام الذي يتفق عليه الخوارج فيقول : إن الذي يجمع الخوارج على افتراق مذاهبها إكفار علي وعثمان وأصحاب الجمل والحكمين ومن رضي بالتحكيم وصوب الحكمين أو أحدهما ووجوب الخروج على السلطان الجائر ، وهذه هي أهم فرق الخوارج وأشهرها :

(١) فرقة الأزارقة

سُمِّي الأزارقة بالمحكمة الأولى وهم أتباع أبي راشد نافع بن الأزرق ت٦٥هـ والأزارقة أقوى فرق الخوارج شكيمة وأكثرهم عدداً وأعزهم نفراً ، وقد بلغ عددهم حوالى ثلاثين ألف رجل من المقاتلين الأشداء ، وكان من قوادهم الأكفاء كل من قطري بن الفجاءة وعطية بن الأسود الحنفي وعبد الله ابن ماخويه ، وقد تركزت جماعة ابن الأزرق في الأهواز والبصرة ، والأزارقة هم الذين تلقوا الصدمات الأولى من ابن الزبير والأمويين ، وقد قتل نافع في ميدان القتال ثم تولى بعده «نافع بن عبيد» ثم قطرى بن الفجاءة ، وفي عهد قطري كان الذي يحارب الخوارج عن الأمويين داهية قوادهم المهلب بن أبي صفرة فكان قبل الواقعة التي يتقدم بها يثير خلافهم ويبعث إليهم من يسألهم

ويجادلهم فتحتدم المناقشة بينهم أحتداماً شديداً ثم يلقاهم وهم على هذا الخلاف ، ولذا أخذ شأن الخوارج يضعف في عهد قطري نتيجة هذا الاختلاف وسوء معاملة مخالفيهم من جهة ثانية ، وكذلك تشدد ابن الأزرق وأتباعه في قتل المخالفين والقعدة . وقد توالت هزائمهم على يد المهلب ومن جاء بعده من قواد الأمويين حتى انتهى أمرهم ، وقد اتفق الأزارقة على أصول ومبادئ منها :

- القول بتكفير المعارضين والمخالفين لهم على اعتبار أن مخالفتهم مخالفة للحق وهوالله ، ولذا يكون حكم المخالف حكم عدو الله ، والأزارقة لا يرون مخالفيهم غير مؤمنين فقط ، بل يرون أنهم مشركون مخلدون في النار ويحل قتالهم ، وبالتالي أحلوا دماء كل مسلم ليس على عقيدتهم .
- أن دار المخالفين دار حرب ، والمخالفون مشركون ولذا لايجوز المقام بين أظهر المشركين أي المخالفين للخوارج في الرأي بل يجب الذهاب إلى دار الهجرة وقتالهم وبيع أنفسهم لله ، ولأن المخالفين مشركين لذا يباح قتل أطفالهم ونسائهم وسبي الذرية والنساء ، وبالتالي يباح استرقاق مخالفيهم ويباح قتل من قعدوا عن القتال ، لأن القعود عن القتال كفر .
- أن الصغائر مثل الكبائر ينبغي أن يعاقب مرتكبها بالقتل لأن كل مرتكب للذنب كافر .
- أن الإمام علي بن أبي طالب قد كفر بقبوله التحكيم وتنازله عن البيعة التي كانت له ، وأن ابن ملجم كان على حق في قتله لعلي بن أبي طالب .
- أن أطفال المخالفين مخلدون في النار ، أي أن الذنب الذي أوجب كفر مخالفيهم يسري إلى أولادهم مع أن أولادهم لم يرتكبوه .
- أنهم لا يقرون حد الرجم ويقولون ليس في القرآن إلا حد الجلد للزاني والزانية .

وهكذا كانت فرقة الأزارقة أكثر فرق الخوارج تشددا وخاصة في قولهم بتكفير كل من خالفهم وكل من لايقول بإمامة ابن الأزرق وكل مرتكب لذنب صغير أو كبير .

(٢) فرقة النجدات من الخوارج

فرقة النجدات هم أتباع نجدة بن عامرالحنفي ، وكان أغلبهم من بني بكر وبني حنيفة ، وكانوا يتخذون من أرض اليمامة قرب البصرة موطنا لهم ، وهم الذين خالفوا الأزارقة بعد انفصال نجدة عن جماعة ابن الأزرق ، وكون نجدة جيشا من أصحابه وتوجه إلى البحرين وانضمت إليه بعض قبائل الأزد ، وهاجم بني عبد القيس وهزمهم بالقطيف ، ثم بعث نجدة جيشا إلى عمان واستعمل عليهم عطية بن الأسود الحنفي الذي استولى على البلاد وأقام بها شهرا ثم خرج منها ، وأثناء ذلك كان نجدة بن عامر قد بسط سلطانه على شمال البحرين ثم سار إلى اليمن واستولى على صنعاء عام ٦٨ هـ ، وبعد ذلك استمرت الحروب الطاحنة بين جيش الأمويين والنجدات في عهد عبد الملك ابن مروان حتى سقطت دولة النجدات في اليمامة والبحرين .

وقد خالف النجدات الأزارقة في تكفير قعدة الخوارج واستحلال قتل الأطفال ، كما خالفوهم في حكم أهل الذمة الذين يكونوا مع مخالفيهم ، فالأزارقة قالوا إنه لا تباح دماؤهم احتراماً لذمتهم التي دخلوا بها في أمان أهل الإسلام ، وقال النجدات أنه تباح دماؤهم كما أبيحت دماء من يعيشون في كنفهم من المسلمين ، وقد خالف النجدات الأزارقة فأجازوا التقية ، كما خالفوهم في القعدة عن القتال فقال الأزارقة إنه كفر وقال النجدات إنه جائزلكبار السن وأصحاب المرض والحاجات وغير المستطيع ، كما قال النجدات بأن إقامة إمام ليس من الواجبات الشرعية بل هو من الواجبات المصلحية ، وقال النجدات بمبدأ التقية أي أن يظهر الخارجي أنه جماعي حقنا لدمه ومنعاً للاعتداء عليه ، وبذلك يحمي عقيدته حتى يحين الوقت المناسب لإظهارها ، واستشهد النجدات على رأيهم بقوله تعالى : ﴿ **إِلَّآ أَن تَتَّقُواْ مِنۡهُمۡ تُقَىٰةٗ** ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ **وَقَالَ رَجُلٞ مُّؤۡمِنٞ مِّنۡ ءَالِ فِرۡعَوۡنَ يَكۡتُمُ إِيمَٰنَهُۥٓ** ﴾ .

وكانت أشهر مواقف وآراء النجدات موقفهم من وجوب الإمامة ، فقد انفردت بالقول بعدم وجوب نصب الإمام إذا تعاطى القوم الحق والعدل فيما بينهم ، فليس هناك حاجة إلى إمام ، وقد استطاع النجدات تكوين دول خارجية في البحرين وحضرموت واليمن والطائف .

(٣) فرقة الصفرية من الخوارج

فرقة الصفرية هم أتباع زياد بن الأصفر ، وهم أقل تطرفا من الأزارقة وأنهم خالفوهم في كثير من الآراء مثل تكفير القعدة عن القتال خاصة إذا كانوا موافقين لهم في الدين ، ومرتكب الكبيرة ، فالأزارقة اعتبروه مشركاً ولم يكتفوا بالحكم بتخليده في النار ، بل زادوا أنه يعد مشركاً ، أما الصفرية فلم يتفقوا على إشراكه بل منهم من يرى أن الذنوب التي فيها حد مقرر لا يتجاوز بمرتكبها ما سماه الله به من أنه زان أو سارق أو قاذف ، وما ليس فيه حد فمرتكبه كافر ، وذهب بعض الصفرية إلى أن مرتكب الذنب لا يعد كافراً حتى يحده الوالي ، كما خالفوا الأزارقة في شأن أطفال الكفار إذا ماتوا صغارا أو لم يكفروا بعد ذلك فهم غير مخلدين في النار .

ومن أشهر الخوارج الصفرية أبو بلال مرداس الذي خرج في أيام يزيد ابن معاوية بناحية البصرة ، ومنهم أيضاً عمران بن حطان الذي انتخبه الصفرية إماما لهم بعد أبو بلال وكان شاعراً زاهداً ، والصفرية خالفت باقي الخوارج في أنها لم تبح دماء المسلمين ولا ترى أن دار المخالفين دار حرب ولا ترى جواز سبي النساء والذرية ، وأيضا لا ترى قتال أحد غير معسكر السلطان ، وهكذا كان الصفرية أقل تطرفا من الأزارقة خاصة في الحكم على مرتكبي الكبائر والذنوب فلم يقولوا بكفره ، وقال الصفرية إن العاصي المذنب لايسمى إلا بحسب معصيته والذنب الذي ارتكبه فيقال له سارق أو زان ولا ينبغي أن يقال له كافر .

(٤) فرقة العجاردة من الخوارج

العجاردة من الخوارج هم أتباع عبد الكريم بن عجرد ، الذي كان بدوره أحد أتباع عطية بن الأسود الحنفي الذي خرج على نجدة وذهب بطائفة من النجدات إلى سجستان ، وهم قريبوا الشبه بالنجدات ، والعجاردة يتولون القعدة من الخوارج إن عرفوا بالتقوى ، ولا يرون وجوب الجهاد باستمرار كالأزراقة ، ويجمعون على القول بأن الهجرة من دار المخالفين فضيلة ولا يرون استباحة الأموال ، ولا يباح حال مخالف إلا إذا قاتل ولا يقتل من لا يقاتل ، وقال العجاردة بوجوب البراءة من أطفال المخالفين وأن الطفل الذي لايستجيب لدعوة أبيه يجب أن يتبرأ منه أبيه وأن هذا الطفل المخالف هو من المشركين وهو في النار .

(٥) فرقة الحمزية من الخوارج

هم أتباع حمزة بن أدرك الذي كان في أول أمره من العجاردة ، ثم خالفهم في باب القدرة والاستطاعة فقال بمقولة القدرية ونسبة الأفعال للعباد ، وأن الاستطاعة قبل الفعل ، فكفرته الفرق الأخرى في ذلك ، ثم زعم حمزة أن أطفال المشركين والكفار فى النار ، كما جوز الحمزية وجود إمامين في عصر واحد ما لم تجتمع الكلمة على إمام .

ثالثاً : آراء الخوارج الكلامية

رغم أن الخوارج من أكثر الفرق تمسكاً بظاهر النص ، فإن التاريخ يثبت ميلهم للجدل والمناظرة والرغبة في المعرفة والتفقه في الدين ، والرغبة في الشهادة من أجل الرأي والمذهب والمعتقد على عكس كثير من الفرق الأخرى ، حتى يقال إنهم كانوا يتوقفون عن القتال ويتساجلون بالحوار حول قضايا العقيدة ومسائل الخلاف ، ثم بعدها يستأنفون القتال ، وأن نافعاً بن الأزرق كان كثيراً ما يذهب إلى عبد الله بن عباس وغيره ليسأله في مسائل الاعتقاد .

وهذه أهم المبادئ والآراء التي اتفقت عليها فرق الخوارج

- اتفقت فرق الخوارج على البراءة من عثمان وعلي وأتباعهم ، ومن لم يتبرأ منهم فهو كافر وليس له حق الزواج من المسلمين الذين هم الخوارج .
- اتفقت فرق الخوارج على مبدأ الجهاد لأنهم شراة فلا بد أن يموتوا مجاهدين لأعداء الدين ، فهم يبيعون حياتهم ويشرون بها الجنة .
- اتفقت فرق الخوارج على مبدأ الشورى وأن تكون الإمامة باختيار الأمة أيا كان لونه أو جنسه ، ولا تكون بالوراثة أو النص كما ذهبت الشيعة .
- اتفقت فرق الخوارج على مبدأ العدالة ، حتى اجتمعت كلمتهم على القول : لتكن العدالة ولو فنيت الدنيا بأسرها ، وأن من حق الأمة إسقاط الإمام الجائر والخروج عليه وقتله
- اتفقت فرق الخوارج على أن صاحب الكبيرة ليس بمؤمن كامل الإيمان ، وهو من الكافرين ، وأنه مُخَلَّد في النار ، وهم بذلك لا يوافقون المعتزلة في قولهم بأنه في منْزلة بين المنْزلتين ، أو أنه لا يعذب عذاب الكافرين ، ولا يوافقون أهل السنة في قولهم بجواز العفو عن مرتكب الكبيرة ، وعدم خلوده في النار ، لأن مرتكب الكبيرة عندهم ملعون وكافر وليس بمؤمن أو فاسق كما ذهب الأشاعرة والسلفية .
- اتفقت الخوارج على القول بأن القرآن مخلوق ، وأن الصفات ليست أشياء زائدة على الذات ، وأنها ليست شيئاً سوى الذات ، فهي عين الذات ، أو أحوال لها ، أو مجرد اعتبارات ذهنية تُفهم بها الذات ، وهم في ذلك يتفقون مع المعتزلة تماماً .
- اتفقت الخوارج على القول بأن طريق معرفة الله هو النقل وليس العقل ، وأن الفرائض تلزم وتجب بوجوب الرسل لقوله تعالى : ﴿ **وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولاً** ﴾ (الإسراء:١٥) ، وإنه لا حجة لله على الخلق في التوحيد إلا

بالخبر أو ما يقوم مقام الخبر من إشارة أو إيماء ، وهم في ذلك يختلفون مع المعتزلة الذين يقدمون العقل على النقل ويقولون بالوجوب العقلي .

- اتفقت فرق الخوارج على القول بأن الإمامة واجبة بالشورى والاختيار وليست بالنص والتعيين كما ذهب الشيعة ، وليست شرطاً أن تكون في قريش؛ لأنها شورية ، مع وجوب أن يتصف الإمام بالعلم والزهد وإقامة العدل ، لذا يجب أن يكون الإمام هو الأفضل والأصلح ، والأمة يجب عليها الانقياد لإمام عادل يقيم فيها أحكام الله ويسوسهم بأحكام الشريعة التي أمر بها رسول الله ﷺ ، أما إذا غيَّر الإمام سيرته في الناس وعدل عن الحق وجب عند ذلك عزله أو قتله ، وأنه إذا أذنب أي ذنب ولو كان صغيرا فهو كافر بذنبه ويحق قتله .

- اتفقت غالبية فرق الخوارج على إنكار التقية لأنها دليل ضعف الإيمان وأن التقية غير جائزة في القول والعمل لأنها دليل النفاق والجبن والخوف الذي نهانا عنه الدين ، وأن صاحب الرأي والمذهب عليه أن يفصح به ولو أدى إلى هلاكه ، وهم بذلك يخالفون الشيعة الذين يعتبرون التقية ركناً أساسيًّا للدين والحفاظ عليه ، وأن من لا تقية له لا دين له .

- اتفقت فرق الخوارج على ضرورة التمسك بظاهر النص ورفض التأويل خوفا من تحريف النصوص والأحكام ، ولهذا رفضوا أي رأي وسط في أمور الدين وأنه ليس هناك ثمة خطأ صغير وآخر كبير ، ومن ثَمَّ فإن الفضيلة عندهم ليست هي الوسط بين نقيضين أو طرفين ، لأن الفعل إما أن يكون خيرا فاضلا أو لا يكون ، إما حلالا وإما حراما ، إما صوابا وإما خطأ ولا وسط بينهما .

ومن غريب آراء الخوارج التي تعكس مدى تشددهم في الدين

- لقد تشدد الخوارج مع كل من خالفهم في الرأي أو المذهب سواء كان فردا أو جماعة أو حكومة ، وعلى ذلك فكل حكومة ليست من الخوارج هي

حكومة ظالمة ويجب الخروج عليها وقتالها ، وأن جهاد وقتال أهل السنة والجماعة والشيعة واجب لأنهم كفار ومرتدين ، ولذا تشدد الأزارقة أتباع نافع بن الأزرق ، في موقفهم من المخالفين لآرائهم وأوجبوا قتالهم ؛ لأنهم مشركون مخلدون في النار ، كما أباحوا قتل أطفال مخالفيهم ونسائهم ، كما أباحوا قتل القعدة عن القتال ، وأباحوا استرقاق المخالفين ، وسبي نسائهم .

- رأى بعضهم وهم جماعة النجدات ، أن الإمامة ليست على الوجوب ، وقالوا بجواز أن لا يكون في العالم إمام أصلاً ، وإنْ اُحتيج إليه فيجوز أن يكون عبداً أو حرًّا أو نبطيًّا أو قرشيًّا ولا يكون أميراً ، وهذا الرأي يخالف جميع آراء فرق الإسلام التي قالت بوجوب الخلافة والإمامة .
- أباح بعض الخوارج إمامة المرأة كفرقة الشبيبية أصحاب شبيب بن يزيد ابن أبي نعيم ؛ لأن شبيب قد استخلف أمه غزالة ، فدخلت الكوفة وقامت خطيبةً ، وصلَّت الصبح بالمسجد الجامع فقرأت في الركعة الأولى بالبقرة وفي الثانية بآل عمران .
- أن الخوارج كانوا شديدي التناقض ، بين شدة الإيمان وسهولة القتل للمسلمين من المخالفين ، بين التمسك بظاهر النص والرغبة في الفهم وتأويل النص حسب ميولهم ومذهبهم ، ومن تأويلاتهم : أن الأنبياء عليهم السلام يجوز عليهم الخطأ والنسيان ، وكذلك ارتكاب الكبائر ، وأن النبي قد يكفر ثم يتوب ، وذلك من تأويل قوله تعالى : ﴿ **إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۝ لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ** ﴾ (الفتح:١-٢) .
- ومن تأويلاتهم الغريبة أيضا قولهم : أن كل مرتكب للذنب كافر ، وأن تارك الحج كافر؛ لأن ترك الحج ذنب ، وذلك تأويل قوله تعالى : ﴿ **وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ** ﴾ (آل عمران:٩٧) .

- ومن تأويلاتهم الغريبة أيضا : أن من لم يحكم بالكتاب والسنة كافر؛ لأن ترك العمل بالكتاب كبيرة ، وكل مرتكب للذنوب فقد حكم لنفسه بغير ما أنزل الله فيكون كافراً ، وذلك من تأويل قوله تعالى : ﴿ **وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ** ﴾ (المائدة:٤٤) .
- ومن تأويلاتهم الفاسدة أيضا : أن الفاسق وكذلك المنافق كافر؛ لأن كليهما على وجهين فوجب أن يكونا من الكفرة ، وذلك من تأويل قوله تعالى : ﴿ **يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ فَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ** ﴾ (آل عمران ١٠٦)
وقوله تعالى : ﴿ **وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ عَلَيْهَا غَبَرَةٌ ۝ تَرْهَقُهَا قَتَرَةٌ ۝ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَفَرَةُ ٱلْفَجَرَةُ** ﴾ (عبس:٤٠-٤٢) . والفاسق المرتكب للذنب ممن اسودت وجوههم فوجب أن يسمى كافراً .

رابعا : المبادئ التي اجتمع عليها الخوارج

(١) اجتمع الخوارج على وجوب الإمامة وقالوا بوجوب نصب الإمام ، كما اتفقت مع الفرق الأخرى فأوجبت وجود الحاكم العادل الذي يطبق أحكام الله،ورأى الخوارج أن الإمامة واجبة وهي السبيل لصلاح المجتمع، وأنه إذا صلح الإمام صلحت الأمة وإذا فسد الإمام فسدت الأمة ، حتى أن البيهسية منهم رأوا أنه إذا كفر الإمام كفرت الرعية بأسرها . كما أشاروا إلى ضرورة تقويم الإمام المعوج بالمشورة أولا ثم بالسيف لأن مصير الأمة مرتبط بمصيره وعدله .

(٢) اجتمع الخوارج على شورية الإمام ، وعلى ذلك قالوا إن الخليفة لايكون إلا بالانتخاب ورأي الجماعة ، وأنه يستمر إماماً ما دام قائماً بالعدل مقيماً للشرع مبتعداً عن الخطأ ، فإن حاد وجب عزله أو قتله ، واتفق جميع الخوارج على أن الإمامة حق للجميع فلا تكن في قريش وحدها ولا لعربي دون أعجمي .

(٣) أجاز الخوارج استخدام السيف لإزالة أئمة الجور ، إذ أن الثورة على الحاكم الظالم واجبة ومقاومته ضرورة ، ولقد كان هدفهم الأسمى من حروبهم إقامة دولة عادلة تطبق شرع الله وأحكامه ، وفي سبيل ذلك لا بد من مقاومة كل خارج عن حدود الدين سواء كان حاكما أو محكوماً .

(٤) اجتمع الخوارج على أن كل كبيرة كفر ، فيما عدا النجدات منهم فلا تقول بذلك ، وأجمعوا على أن الله سبحانه يعذب أصحاب الكبائر عذابا أليما دائما .

(٥) اجتمع الخوارج على أن العمل ركن هام من أركان الإيمان الأساسية ، ولا يكمل الإيمان إلا به وقالوا : إن الإيمان ليس مجرد عقد أو قول ، وأن العمل أهم أركان هذا العقد الذي هو الإيمان الحقيقي ، ومن أخل بأحد شروط العقد سقط كله وخرج من الإيمان إلى الكفر ، كما أجمعوا على أن الإيمان تصديق بالقلب وإقرار باللسان وعمل بالأركان ، كما اجتمعوا على القول بأن صاحب الكبيرة خارج من الإيمان وأنه مخلد في النار .

(٦) اجتمع الخوارج على أن طريق معرفة الله هو النقل وليس العقل ، فهم لا يفرضون على الناس فروضاً ما لم تأتهم بها الرسل ، وأن الفرائض تلزم بالرسل ، واستدلوا بقول الله عز وجل ﴿ **وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولاً** ﴾ (الإسراء:١٥) .

(٧) اتفق الخوارج مع المعتزلة في القول بخلق القرآن ، وفي عدم زيادة الصفات عن الذات وأنها ليست شيئاً سوى الذات ، فهي الذات أو أحوال لها أو مجرد اعتبارات ذهنية تفهم بها الذات .

(٨) اجتمع الخوارج على رفض إمامة الخلفاء الراشدين ، وتشددوا في الحكم على حكام بني أمية وبني العباس ، كما تشددوا في الحكم على كثير من الصحابة ، وفي هذا المقام أكفروا عثمان وطلحة والزبير وعائشة وعبد الله ابن عباس وغيرهم ، حيث اعتبروهم مشركون ، في حين اعتبرتهم

المحكمة الأولى كفرة لا مشركون ، كما قالوا عن الذين قعدوا عن نصرة علي وعن مقاتليه أيضاً أنهم مشركون .

(٩) اجتمع الخوارج على استخدام مبدأ الاستعراض لمعرفة الموالين لهم من المخالفين ، فمن صور التشدد أنهم أوجبوا امتحان من قصد عسكرهم إذا ادعى أنه منهم ، وذلك بأن يدفع إليه أسير من مخالفيهم ويأمروه بقتله فإن قتله صدقوه في دعواه أنه منهم ، وإن لم يقتله قالوا : هذا منافق ومشرك فقتلوه ، ومن صور التشدد أيضاً أنهم استباحوا قتل نساء مخالفيهم ، وقتل أطفالهم ، وقالوا بمبدأ الاستعراض وهو مبدأ يؤدي إلى الفتك بالجماعة وسفك دمائها وتفتيت وحدتها ، وزعموا أن أطفال مخالفيهم مشركون وقطعوا بأنهم مخلدون في النار .

(١٠) اجتمع الخوارج على رفض التقية ، وذهبوا إلى أن التقية دلالة على ضعف الإيمان ، وأنها تدل على النفاق ، ولهذا اجتمع رأيهم على أن التقية غير جائزة في القول والعمل ، وأن صاحب الرأي أو المعتقد عليه بأن يفصح به ولو أدى ذلك إلى هلاكه .

(١١) اجتمع الخوارج على تكفير أصحاب الذنوب ، إلا النجدات منهم فهم لا يكفرون أصحاب الحدود من موافقيهم ويقولون إن صاحب الكبيرة كافر كفر نعمة وقال فريق من الخوارج : إن التكفير إنما يكون بالذنوب التي ليس فيها وعيد مخصوص .

(١٢) اجتمع الخوارج على وجوب تطبيق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، لأنه دليل الإيمان والالتزام بالأركان ، ولأن الإيمان عندهم هو العمل بالمعروف والانتهاء عن المنكر .

* * *

الفصل الثاني

مذهب الشيعة

أولاً : نشأة التشيع

الشيعة اسم مشتق من التشيع بمعنى التأييد والمصاحبة والاتباع والموالاة لصاحب الأمر ، وهو اسم عرف به كل من شايع علي بن أبي طالب وأولاده من أهل البيت ، وأحبه وصاحبه واستمع إليه ووافقه الرأي ونادى بإمامته وظل على رأيه والموالاة له وانضم إلى صفوف جيشه ، وظل على معتقده وولائه حتى بعد وفاة على رضي الله عنه ، وذكرت كتب المقالات والفرق أن ابتداء التشيع جماعة من الصحابة أحبوا عليا لشجاعته وعلمه ووثقوا برأيه واعتبروه شارحا ومفسرا لأقوال النبي فاجتمعوا إليه ولازموه وانتصروا لرأيه وقالوا بأحقيته في الخلافة وأن كل من وليـ الخلافة غيره فهو مغتصب لها ولا يستحقها وشايعوه على ذلك فسموا بالشيعة ، وكان على رأس هؤلاء بعض الصحابة منهم سلمان الفارسي وعمار بن ياسر وأبا ذر الغفاري والمقداد ابن أسود الكندي وغيرهم .

ومعروف أنَّ الشيعة من أكبر الفرق الإسلامية ، وأكثرها شهرةً وعدداً وتأثيراً واستمراراً إلى إليوم ، وهي من الفرق الملتزمة بأصول الدين وأحكامه ، ولم تختلف مع باقي الفرق إلا في التأويل والاجتهاد لبعض الفروع والأحكام ، كما اختلفت معها في شروط الإمامة ومن أحق بها وطريقة تطبيقها ، وكان للشيعة وفرقها دورها السياسي والاجتماعي منذ ظهور الإسلام ، بالإضافة إلى دورها الكلامي والإيجابي في مقاومة أصحاب الآراء الفاسدة والاتجاهات

المخالفة للشرع ، وكان من أبرز علمائها ، إمامها الأول علي بن أبي طالب ، ومحمد ابن الحنفية ، وعلى زين العابدين وابنه محمد الباقر وحفيده الصادق ، الذين اجتمعت في أشخاصهم خصائص كل من المرشد الروحي والفقيه المجتهد ، والإمام القائد ، وإلى جانب إيجابيات هذه الفرقة كان لها سلبياتها الضارة على الفكر الإسلامي طوال العقود الماضية وحتى الآن ، وذلك لأن هذه الفرقة بمبادئها ومذهبها قد انتسب إليها كثير من الغلاة والحاقدين على الإسلام الذين تسموا باسم الإسلام والشيعة ، وأساءوا إلى صحيح الدين ، وفي مقدمتهم ابن سبأ وجماعته وكثير من المجوس والفرس وبعض جماعات المرجئة والحشوية من المشبهة والمجسمة ، وهي الفرق التي أطلق عليها مسمى الغلاة أو الباطنية أو الروافض .

وقيل إنَّ الشيعة قد افترقت إلى اثنتي وعشرين فرقةً ، لم تتفق واحدة منها مع الأخرى ، وأشهر فرقها الإمامية التي افترقت بدورها بعد وفاة الإمام جعفر الصادق عام ١٤٧ هـ إلى خمسة عشرة فرقة أشهرها الاثنى عشرية والزيدية والإسماعيلية ، والقرامطة ، ثم الغلاة الذين غالوا في محبتهم لعلي وآل البيت وكونوا الأتباع الذين غالوا في ولائهم وعاطفتهم لأهل البيت واعتقدوا العصمة والغيبة والرجعة لعلي بن أبي طالب وبنيه وكذلك كبار الأئمة ، وقالوا بالمهدية والعلم الغيبي للأئمة وبالتأويل الباطني لكتاب الله ، وكون بعضهم جماعات مسلحة لمحاربة حكام بني أمية .

وهكذا كانت نشأة التشيع ترجع إلى هؤلاء الصحابة وفقهاء أهل البيت العلوي الذين تشيعوا إلى الإمام عليٍّ ورأوا أنه أحق بالخلافة ، لأنهم قد افتتنوا بعلمه الواسع وشجاعته ، ورددوا فيما بينهم الحديث : « أنا مدينة العلم وعليٌّ بابُها » ، ورأوا أنَّ عليًّا قد حاز العلوم جميعها من كلام وفقه وتفسير ولغة ونحو وغيرها ، كما فتن أصحابه بشجاعته في الغزوات وخاصةً خيبر التي صعب على المسلمين اقتحام حصنها ، وقال النبي ﷺ يومها : « لأعطين الراية

غداً إلى رجل يحبه الله ورسوله ، ويحب الله ورسوله ، كرارٍ غير فرارٍ» . وسلَّم النبي الراية لعليٍّ فاقتحم الحصن بعد أن اقتلع بابه الضخم ، واستشهد غلاة الشيعة على هذه الحادثة بحلول جزء إلهي في عليٍّ وأنه استطاع أن يقتلع الحجر والباب بالجزء اللاهوتي .

ولقد عرف اسم الشيعة منذ ابتداء الخلاف على الإمامة بين علي ابن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان ، وكان مع معاوية أهل الشام وكان مع على أهل العراق ، وهكذا أصبح الخلاف والصراع بين أهل الشام وأهل العراق ، وكان لاستشهاد عليٍّ عام ٤٠ هـ وتخلّي أهل الكوفة عن مناصرته ، وتأنيب الضمائر بعد مقتله ، وحزنهم لذلك ، وموقف بني أمية من أهل البيت ، كان لكل ذلك أثره في زيادة التعاطف مع آل البيت ، وعقب وفاة علي بويع لابنه الحسن بالخلافة ، وفي نفس الوقت بويع لمعاوية للخلافة بإيليا ، وفي عام ٤١ هـ سلم الحسن الأمر لمعاوية ودخل معاوية الكوفة وبايعه أهلها ، ومع ذلك ظل غالبية الشيعة على موقفهم من أحقية أبناء علي للخلافة ، وظهرت جماعات عديدة تغالي في حبها لعليٍّ وبنيه ، وبدأ البعض يؤول الأحاديث والآيات لتدل على أحقية عليٍّ وبنيه في الخلافة ، وهذه الجماعات اختلفت فيما بينها حول ما تشير إليه هذه النصوص من حيث إنها تنص على إمامة عليٍّ باسمه أو بوصفه ، وهل تنتقل الخلافة من بعده إلى أولاده من فاطمة أم تتعداها إلى أولاده من غير فاطمة ، وقد استطاع الشيعة الأوائل تكوين دولا شيعية في اليمن وفارس كما أسسوا دولة الأدارسة والفاطميين والعلويين في شمال إفريقيا .

ولقد تعددت فرق الشيعة واختلفت فيما بينها بحسب مواقفها وآراء زعمائها ، فظهرت الإمامية ، والزيدية ، والإسماعيلية ، والكيسانية ، بالإضافة إلى غلاة الشيعة الذين انتسبوا إلى الشيعة ، وهذه الفرق قد انقسمت بدورها إلى عدة فرق حتى بلغت ٢٢ فرقةً ، ورأى رجال الكلام أن هذه الفرق غلب عليها

الطابع السياسي ، ولم تؤدي دورها العقائدي أو الكلامي ضمن فرق المتكلمين بدرجة فاعلة أو ملموسة ، وذكر أبي محمد الحسن بن موسى النوبختي في كتابه « فرق الشيعة » : أن فرقة الإسماعيلية من الشيعة قد انتشرت في الهند وباكستان ، وأنها أحد فرق الشيعة الإمامية ، وأنها تقف بالإمامة عند الإمام جعفر الصادق وابنه إسماعيل ، أما فرق الاثنى عشرية فقد امتدت الإمامة عندهم حتى الإمام الثاني عشر وجعلوا الإمام السابع هو الإمام موسى الكاظم وليس إسماعيل بن جعفر الصادق .

ثانياً : أصول الشيعة ومبادئها

اجتمعت فرق الشيعة على العديد من الأصول والمبادئ بعضها عقائدي والآخر سياسي ، وبعضها إيجابي ومقبول ، والآخر سلبي ومرفوض ، وكان الإجماع على هذه المبادئ هوالشرط لصحة الإيمان عندهم والانتساب إليهم ، وقد ذكرت بعض المصادر الكلامية أن فقهاء الشيعة قد تأثروا بآراء بعض المتصوفة كما تأثروا بآراء المعتزلة وأصولها الخمسة ، وأن الإمام زيد بن علي ابن أبي طالب كان أكثر الفقهاء تأثرا بالفكر الاعتزالي ، وأنهم تأثروا أيضا بآراء كبار الصوفية وخاصة الفلاسفة منهم ، ولذا كان التصوف والاعتزال من أهم السمات الغالبة على مبادئ الشيعة الكلامية ، وهذه الأصول والمبادئ هي :

(١) إنَّ الإجماع ليس أصلاً من أصول التشريع ؛ لأن القول به يؤدي إلى الأخذ بأقوال غير الشيعة .

(٢) إنَّ القياس ليس أصلاً من أصول التشريع ؛ لأنه رأي ، والدين لا يؤخذ بالرأي .

(٣) إنَّ أقوال الأئمة نصوص وأصول من قبل الشرع ، لا تحتمل خلافاً ؛ لأن الإمام معصوم وهو الذي ينص على من يخلفه ، ولابد من قائم بالحق إلى يوم الدين ، وأن الإمام معصوم بعلمه اللدني عن الخطأ والنسيان ، وأنه يوحى إليه من قبل الله أو عن النبي ﷺ مباشرة .

(٤) اتفقت الشيعة على أن الإمامة قضية أصولية تتعلق بأصول العقائد لأن الإمام ركن الدين وأن الإمام يعين بالنص والوصية ولا يعين بالانتخاب والرأي ، ولا يجوز للرسول إغفاله أو إهماله ولا تفويضه للعامة أو إرساله ، فالإمامة عندهم من أهم أصول الدين وأن إمامة علي ابن أبي طالب كانت بالنص ، وأن الإمامة ليست قضية مصلحية بل هي واجب شرعي وركن من أركان الدين لايمكن تجاهله ، وأن الإمامة تكون بالوراثة في أهل البيت وحدهم دون غيرهم ، وأنها تكون بالنص الشرعي الواجب الاحترام والتنفيذ ، ولاداعي للاختلاف حول من يكون الإمام ، لأنها تكون بنص من السابق إلى اللاحق بنص وتوقيف .

(٥) اجتمعت فرق الشيعة على القول بأن جميع من تولى الخلافة قبل الإمام علي وهم أبو بكر وعمر وعثمان وكذلك من تولوا الخلافة بعده كانت خلافتهم غير صحيحة من الناحية الشرعية ، وأنَّ الإمام علي بن أبي طالب كان هو المبلِّغ عن الرسول والشارح والمفسر لتعاليمه وأسرار حكمه وأحكامه ، وأنه الأولى بالإمامة لأنه الأفضل وإن كان غيره هو المفضول ، وعلى ذلك فالإمامة الحقيقية المعترف بها وحدها هي إمامة علي ابن أبي طالب وبنيه ، وأن إمامة الخلفاء الراشدين خلافة غير شرعية وأن معرفة الإمام وطاعته واجبة كطاعة الله والنبي ، وهذا المعنى يؤكده قول الإمام جعفر الصادق : إنما يعرف الله عز وجل ويعبده من عرف الله وعرف إمامه منا أهل البيت .

(٦) اجتمعت فرق الشيعة على وجوب تقديس الأئمة وقالوا : إنَّ الأئمة كالأنبياء معصومون في كل حياتهم ، وهم لا يأتون كبيرة ولا صغيرة ، ولا خطأ عندهم ولا نسيان ، ولذا وجبت العصمة لهم ، وذلك لأن الإمامة استمرار للنبوة ، ولأنهم الوسطاء بين الله والناس ، ولأنهم الشفعاء للناس ، وأن الاعتقاد فيهم كافٍ لمحو السيئات ، وذلك لأن الإمام لو أخطأ

لاحتاجت الأمة إلى إمام آخر ، ولأنهم مؤيدون بطريق الإلهام والقوة القدسية ، وروى الإمام ابن أبي جعفر من الشيعة الروافض : أن أول مخلوق خلقه الله هو نور الأئمة ومنه فتق جميع من في الكون من مخلوقات علوية وسفلية ، وأن الأئمة هم نور الله في السموات وفي الأرض ، وقد بلغ تقديس الأئمة مداه عندهم لدرجة أنهم أوجبوا صدق الاعتقاد في أقوال الأئمة حتى ولو كان رأيهم مخالف للقرآن والسنة .

(٧) اتفقت فرق الشيعة على القول بأن مرتكب الكبيرة لايعد كافرا ولا مشركا ولا يخرج من الإيمان ولا عن الإسلام بل يعد فاسقا عاصيا ، وأنه من أهل النجاة بعد حصوله على العقاب جزاء كبيرته إذا لم يتب عنها ، ويؤكد هذا المعنى الشيخ المفيد في كتابه «المقالات فيقول» : اتفقت فرق الشيعة الإمامية على أن الوعيد بالخلود في النار متوجه إلى الكفار خاصة دون مرتكبي الكبائر والذنوب من أهل المعرفة بالله .

(٨) اتفقت فرق الشيعة على القول بأن المهدي المنتظر حقيقة ، وهو الذي سيعود آخر الزمان ليملأ الأرض عدلاً بعد أن ملئت جوراً وظلماً ، وأن المهدي هو محمد ابن الحنفية ، وزعم الكيسانية منهم أن محمداً هذا يقيم بجبل رضوى منذ وفاته عام ٨١هـ ، وأنه دفن بالبقيع ، وبعضهم لا يعترف بموته ، ويقولون إنه سيعود بوصفه الإمام المنتظر ، وسموه بالمهدي ، ولذا زعمت كل فرقة من فرق الشيعة أن المهدي المنتظر هو خاتم الأئمة عندهم دون غيرهم فهو عند الاثنى عشرية هو الإمام الثاني عشر وهو محمد بن الحسن العسكرى ، وعند الإسماعيلية هو الإمام السابع الذي اختفى بالسرداب ولا يزال حيا ، واستدل الشيعة على اعتقادهم في المهدي بأحاديث نسبت للرسول ﷺ منها : المهدى منا أهل البيت ، وإن المهدى من ولد فاطمة ، ولو لم يبق من الدنيا إلا يوم لطول الله ذلك اليوم حتى يبعث رجلا من أهل بيتي يواطئ اسمه اسمي ، واسم أبيه اسم أبي ليملأ

الأرض قسطا وعدلا بعد ما ملئت ظلما وجورا ، ويلاحظ أن الزيدية من الشيعة لم توافق على فكرة المهدية ، ولا فكرة الرجعة ، وترفض الكثير من هذه الآراء المغالية أو المتطرفة .

(٩) اتفقت فرق الشيعة على الأخذ بمبدأ التقية ، وهي أن يخفي الشخص حقيقة معتقده ومذهبه وأن يصرح بغيره اتقاء للأذى ، أو للتمكن من الوصول إلى ما يريد من نصرة دين الله والمذهب الذي يعتقده ، ولذا أجاز الشيعة الإمامية التقية وجعلوها من عقائدهم ، حتى قال الإمام الصادق : التقية ديني ودين آبائي ، وأنه دعا إلى كتمان الأمر أو السرفقال : لاتذيعوا أمرنا ولا تحدثوا به أحدا إلا أهله ، فإن المذيع علينا سرنا أشد مئونة من عدونا .

وهكذا اتفقت الشيعة على أنَّ التقية مبدأ وركن أساسي من أركان الدين ، لأنها السبيل للمحافظة على النفس والعقيدة والفكر وسرية دعوتهم ، وهي ضرورة لتوقي الضرر والخطر من الأعداء والمخالفين وعلى رأسهم أهل السنة والسلف وخلفاء الدولة الأموية والعباسية ، وهي أداة الحماية وصيانة النفس عن الآخرين بستر ما في باطنها من اختلاف وعداوة والتظاهر بالولاء والمحبة وموافقة الرأي والمذهب ، وهي عند الشيعة نظام سري حيث يظهر الشيعي غير ما يبطن ، وفي حال التقية عليهم أن يظهروا الطاعة للخليفة ويكتمون المخطط للثورة عليه ، وقال الإمام الصادق (أبو عبد الله جعفر بن محمد) : « إن تسعة أعشار الدين في التقية ، وأنه لا دين لمن لا تقية له » .

وفي وجوب التقية ولزومها قال الإمام الصدوق ابن بابويه القمي : التقية واجبة ومن تركها كان بمنزلة من ترك الصلاة ، وقال محمد الرضي الرضوي من فقهاء الشيعة المعاصرين : أن الاعتقاد بالتقية والمتعة اعتقاد بالقرآن ، وأن الإنكار لهما إنكار للقرآن وكفر به ، وهذا تأكيد على إجماع الشيعة على وجوب التقية ، وأن الأخذ بالتقية عندهم واجب وتركها كفر لأنها ركن أساسي من أركان الدين عندهم .

وقد أقر فقهاء الشيعة على وجوب التقية لأنها واجبة وثابتة بالكتاب والسنة ، وأن الله تعالى قد أجازها للمؤمن الضعيف في قوله تعالى : ﴿ لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَىٰةً ﴾ (آل عمران:٢٨) ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ ﴾ (النحل:١٠٦) وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَٰنَهُۥٓ ﴾ (غافر:٢٨) وقوله تعالى : ﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ يُؤْتَوْنَ أَجْرَهُم مَّرَّتَيْنِ بِمَا صَبَرُوا۟ ﴾ (القصص:٥٤) . قالوا « بما صبروا » عن التقية ، وقالوا أيضاً إنّ سكوت عليّ على أبي بكر وعمر وعثمان كان تقية ، ومصالحة الحسن لمعاوية كان تقية ، كما استدلوا على وجوب التقية بموقف النبي ﷺ من آل ياسر عندما أباح لهم التصريح بكلمة الكفر اتقاء للأذى ، وقالوا أيضا : إن التقية كانت هي السبب في سكوت أئمتهم عن المطالبة بحقهم في الخلافة .

(١٠) اجتمع الشيعة على القول بوجوب الاعتقاد برجعة الأئمة ، ويجوز أن يكون الإمام ظاهرا معروفا أو غائبا مستورا ، وأن الله لايخلي الأرض من حجة على العباد من نبي أو وصي ، ولهذا اجتمعوا على القول بأن رجعة الإمام عليّ وباقي الأئمة حق ، كذلك فإن رجعة الإمام المستور المهدي آخر الأئمة الاثنى عشر أيضاً حق ، وأن رجعة الإمام المهدى المنتظر الذي تترقبه الدنيا من أهم معجزات آخر الزمان ، وهو الذي ولد عام ٢٥٦ هـ ودخل السرداب بجبل رضوى وهو لا يزال حيًّا في مخبئه وهو محمد بن الحسن العسكري ، ويرون أنه في عصور غيبة الإمام يجب الاجتهاد لنائب الإمام ، وقيل إنَّ محمداً ﷺ سيرجع،وردد أئمتهم القول: العجب ممن يصدق بأن عيسى يرجع ويكذب بأن محمداً يرجع ، ثم زادوا فقالوا بأن عليًّا سيرجع أيضاً . وذهب فريق منهم إلى أن الرجعة لاتقتصر على المهدي وحده ، بل سيصاحب ظهوره رجوع فريقين من الأموات وهما فريق صالح المؤمنين وفريق الظالمين الذين بلغوا في

الدنيا غاية الفساد ولذا سيبعثون للانتقام منهم في الدنيا قبل حساب الآخرة ، وقد ذكرت المصادر الكلامية والشيعية أن أول من قال بالرجعة هو جابر الجعفي وانتشر هذا القول في العصر الأموي فتردد القول برجعة الإمام عليّ بن أبي طالب ، ثم تطورت الرجعة في نهاية القرن الثالث الهجري حين ظهر قوم يقولون برجعة الأئمة جميعهم بل هم وأعداؤهم كذلك ، وهذا عند ظهور المهدي المنتظر ، ثم قال خالد ابن يزيد بن معاوية برجعة جده أبو سفيان ، وأن المهدي إذا رجع سيقابل السفياني بمكة بين الركن والمقام ، ويلاحظ أن الزيدية لم تقل بالرجعة ، كما أن الاثنا عشرية تتبرأ من غلاة الشيعة الذين يقولون بحلول الجزء الإلهي في عليّ وذريته .

من أجل ذلك رفضت جميع الفرق والمذاهب وعلى رأسها المعتزلة والسنة والسلف والأشاعرة وكثير من الفرق قول الشيعة برجعة علي بن أبي طالب وباقي الإئمة والأنبياء إلى الدنيا قبل يوم القيامة ، وفي هذا المعنى يقول ابن حزم في كتابه «علم الكلام» : اجتمع السلف والأشاعرة على القول أنه لايرجع محمد رسول الله ولا أحد من صحابته إلا يوم القيامة إذا رجع المؤمنون والكافرون للحساب والجزاء ، وهذا إجماع جميع أهل الإسلام المتقين قبل حدوث الروافض المخالفين لإجماع أهل الإسلام ، المبدلين للقرآن ، المكذبين بصحيح سنة رسول الله ﷺ متغافلين عن قوله تعالى : ﴿ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ۖ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ عِندَ رَبِّكُمْ تَخْتَصِمُونَ ﴾ ، فادعى الشيعة رجعة علي رضي الله عنه ، ودعاوى الشيعة بلا برهان لا من قرآن ولا من سنة ولا من إجماع ولا من معقول .

(١١) اجتمعت فرق الشيعة على القول بجواز البداء على الله تعالى ، والاعتقاد في البداء معناه جواز النسخ ووقوعه من الله تعالى وذلك عندما يمحو

الله بعض ما في الكتاب أو يثبت ما لم يكن مكتوبا به ، فالبداء عندهم هو التغيير في أوامر الله وأحكامه ومثاله تغيير القبلة ، وقد أجاز الشيعة النسخ والبداء في الأمور الشرعية وعدم جوازه في الأمور الكونية أو الطبيعية ، وأنهم أجازوا البداء والنسخ في زيادة الله للرزق أو إنقاصه ، لذلك كان القول بالبداء معتقد أساسي عندهم لأنه يستخدم في إقناع العوام بصدق أقوالهم ومعتقدهم وإمكان معرفتهم بالغيب ، فإن أخبروا بوقوع شيء ووقع فعلا كان ذلك دليلا على معرفتهم بالغيب ، وإن لم يقع قالوا قد بدا لله أن لايقع فلم يقع ، وهذا مطابق لما ذكره الإمام أبي جعفر الباقر : أنه إذا قلنا في رجل قولا فلم يكن فيه وكان في ولده أو ولد ولده فلا تنكروا ذلك لأن الله يفعل ما يشاء ، وإذا حدثناكم بحديث وجاء على ما حدثناكم به فقولوا صدق الله ، وإذا حدثناكم وجاء على خلاف ما حدثناكم به فقولوا صدق الله تؤجروا مرتين مرة للتصديق وأخرى للقول بالبداء ، لأن البداء معناه أن الله تعالى قد يبدو له الشيء فيقضي بخلاف ما قضى في السابق ، وأن تغيير ما جاء في اللوح المحفوظ ممكن . وتذكر المصادر الشيعية أن جماعة الناعطية كانت من أكثر الفرق تمسكا بالقول بالبداء على الله ووراثة العلم السري للأئمة والتناسخ .

(١٢) اتفقت فرق الشيعة على مخالفة الجهمية والجبرية في القول بالجبر وأن الله تعالى هو الفاعل والمدبر لجميع أفعال العباد ، وفي نفس الوقت خالفوا المعتزلة في القول بحرية العبد الكاملة وقدرته على خلق جميع أفعاله ، وقالوا برأي متوسط كالأشاعرة والسلف في مسألة الحرية والفعل ، فهم من ناحية يقولون بقدرة العبد على الفعل وأن الإنسان يفعل بقدرة أودعها الله تعالى فيه بمقتضى علمه وإرادته ، وأن كل ما يحدث إنما يحدث بمقتضى علم الله الأزلي الذي أحاط بكل شيء علما ، ومن

ثَمَّ يترتب على حرية الفعل مسئولية الحساب والجزاء على الأعمال ، وأنه لايصح أن ينسب إلى الله تعالى أفعال العباد لأن فيها قبحا لايصح أن ينسب إليه .

ثالثاً : فرق الشيعة

فرقة الشيعة الاثنى عشرية :

هذه الفرقة هي أكبر فرق الشيعة عددا وأكثرها شهرة واستمرارا إلى اليوم ، وقد أطلق البعض على الاثنى عشرية عدة مسميات : منها الجعفرية ، لاعتقادهم بأن مبادئهم وأصول مذهبهم قد أخذت عن الإمام جعفر الصادق سادس الأئمة الاثنى عشر عندهم ، وأن ما أخذه الصادق هو مأخوذ عن جده الإمام علي بن أبي طالب عن النبي ﷺ ، وذهب بعضهم إلى أن معظم مبادئ وأصول المذهب الشيعي من صياغة الإمام جعفر الصادق نفسه لأنه مصدر التشريع عندهم ، وهؤلاء أوردوا العديد من الأحاديث والأقوال التي تؤكد مذهبهم ، وتنتشر الشيعة الإمامية الجعفرية الآن في إيران والعراق ويتمركزون في مناطق الكوفة والنجف وكربلاء ، كما أنها تنتشر في العديد من البلاد العربية والإسلامية الآن .

كما سميت الاثنى عشرية بالشيعة الوقفية لأنها أوقفت الإمامة عند الإمام الثاني عشر ، وتعتقد أنه لايستحق الخلافة أحدا بعده ، كما سميت بالإمامية لاعتقادها الثابت بأن الإمامة ركن من أركان الدين ، وأن النبي ﷺ قد أوصى بالإمام علي بن أبي طالب قبل وفاته ، ويطلق عليهم أهل السنة والسلف وخاصة ابن تيمية مسمى الروافض أو الرافضة لأنهم رفضوا إمامة الخلفاء الراشدين كما رفضوا إمامة الإمام زيد بن علي زين العابدين لمخالفته لهم في بعض ما يذهبون إليه في مسائل الولاية والخلافة وشروطها ، وقد خصص ابن تيمية للرد على الشيعة الإمامية العديد من المؤلفات منها « منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية » في أربعة أجزاء .

وقد وافقت الشيعة الإمامية أهل السنة والسلف في مسألة مرتكب الكبيرة ، وقالوا : إن مرتكب الكبيرة لايخرج عن الإيمان أو الإسلام بل يعد فاسقا ، وأنه من أهل النجاة حال توبته أو حصوله على العقاب جزاء كبيرته ، وفي هذا المعنى يقول الشيخ المفيد في كتابه «المقالات» : اتفقت الشيعة الإمامية على أن الوعيد بالخلود في النار متوجه إلى الكفار خاصة دون مرتكبي الذنوب من أهل المعرفة بالله .

كما اتفقت الإمامية الاثنى عشرية مع باقي فرق الشيعة في القول بوجوب الإمامة ، وأنها منصب إلهي من اختيار الله ، وأن الإمامة أصل ركين من أصول الدين ، وأن من لايعرف إمام زمانه فقد مات ميتة جاهلية ، ولذا قالوا بكفر كل من جحد إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وباقي الأئمة الاثنى عشر ، وقالوا بوجوب عصمتهم ورجعتهم ، وذهب الاثنى عشرية إلى وجوب أن تكون الإمامة لموسى الكاظم بن جعفر الصادق ثم من بعده في أبنائه حتى الإمام الثاني عشر وهو محمد بن الحسن الذي دخل سرداب سامراء واختفى به منذ عام ٢٦٠ هـ وهو الذي سيرجع لأنه المهدي المنتظر الذي سيملأ الأرض عدلا بعد أن ملئت جورا وظلما ، وهم يسمون بالاثنى عشرية لأنهم يقصرون الإمامة على اثنى عشر إماما فقط من أبناء الإمام علي بن أبي طالب ، وأن ترتيب الأئمة الاثنى عشر عندهم على النحو التالي :

(١) الإمام علي بن أبي طالب ت ٤١ هـ .

(٢) الإمام الحسن بن علي بن أبي طالب ت ٤٩ هـ .

(٣) الإمام الحسين بن علي بن أبي طالب ت ٦١ هـ .

(٤) الإمام علي زين العابدين بن علي بن أبي طالب ت٩٦ هـ .

(٥) الإمام محمد الباقر ت١١٤ هـ .

(٦) الإمام جعفر الصادق ت ١٤٨ هـ

(٧) الإمام موسى الكاظم ت ١٨٣ هـ .

(٨) الإمام علي بن موسى الرضي ت ١٨٣ هـ

(٩) الإمام محمد التقي ت٢٢١ هـ

(١٠) الإمام علي التقي ت ٢٥٨ هـ

(١١) الإمام حسن العسكرى ت ٢٦٠ هـ .

(١٢) الإمام محمد المهدي الذي يسمى بالإمام الخاتم أو الإمام المهدي المنتظر ، وهو المختفي منذ عام ٢٦٥ هـ وهو في غيبته الصغرى حتى ٣٢٩هـ ، وأن غيبته الكبرى ستكون حتى آخر الزمان .

فرقة الإسماعيلية :

الإسماعيلية هم أتباع إسماعيل بن جعفر بن محمد ، وهي تتبنِّي أفكار ومبادئ الإمام جعفر الصادق في الإمامة والاعتقاد ومقاومة أصحاب البدع من المشبهة والمجسمة ، وقد فتن أصحابه بعلمه وزهده وورعه ، ولكنهم خالفوه وركزوا اهتمامهم على تولى الخلافة السياسية ، وهذه الفرقة قد تميزت عن الإمامية بعد خلافة الإمام جعفر الصادق ، لاعتقادهم بأن الخلافة قد انتقلت بعد جعفر الصادق إلى نسل ابنه الأكبر إسماعيل ، وقد ذهب أصحاب هذه الفرقة إلى وجوب أن تكون الإمامة بعد جعفر الصادق في ابنه إسماعيل رغم أن إسماعيل قد توفي في حياة أبيه ، وأن الإمامة لاتقف عند حد الإمام الثاني عشر بل يجب أن تتسلسل في نسل إسماعيل إلى ما لانهاية ، وهذا ما عارضته الإمامية الاثنى عشرية التي تقف عند الإمام الثاني عشر ، ويطلق البعض على فرقة الإسماعيلية مسمى الفاطميين ، لأن الفاطميين أول من تولوا شئون الحكم وأول من دعوا لأنفسهم بالخلافة من هذه الفرقة ، كما يطلق البعض عليهم اسم العبيديين نسبة إلى جدهم الأول عبيد الله والذي كان أول خلفائهم في شمال إفريقيا ، ثم امتدت الخلافة الإسماعيلية في عهد المعز لدين الله الفاطمي في مصر والشام وغيرها من بلاد الإسلام

وقد تفرع عن الشيعة الإسماعيلية العديد من الفرق منها فرقة الخطابية أتباع أبي الخطاب ، وهي من الفرق التي قالت بحلول روح الله في الإمام علي ، وأنه لم يمت ، وأنه يأتي إليهم من خلال السحاب ، وأن الرعد صوته وأن البرق يحدث من ابتسامته ، وفرقة الخطابية من الفرق التي قالت بوفاة إسماعيل ابن جعفر في حياة أبيه ، وبسبب تشدد هذه الفرقة قتل رؤساء الخطابية مع أبي الخطاب حين لزموا المسجد الجامع بالكوفة ودعوا الناس إلى الالتفاف حولهم مدعين نبوة أبي الخطاب ، فبعث أبو جعفر المنصور إليهم من قتلهم جميعا ، ومع ذلك ادعى أنصار الخطابية أنه لم يقتل ولم يمت وكذلك لم يقتل أحد من رفقائه .

وقد ظلت فرقة الإسماعيلية طوال فترة الخلافة الفاطمية على خلاف مع الخلافة العباسية على مدى ثلاثمائة عام حتى انتهى نفوذهم على يد صلاح الدين الأيوبى ، وقد أنشأ الفاطميون مدينة القاهرة والجامع الأزهر لتدريس علوم الدين والفقه الإسماعيلي ، الذي ظل يدرس كمذهب مقبول حتى تقوضت خلافتهم واستحال المذهب الإسماعيلى إلى مذهب باطني ، ودخل عليه كثير من آراء المذاهب الغير إسلامية وتعددت فرقه ، فخرج بذلك أهله من أصول الدين ، ماعدا فرقة البهرة التي رفضت التشدد والتطرف الإسماعيلي ، وظلت الإسماعيلية مذهبا سريا حتى انتشرت في كثير من البلاد الإسلامية والأوربية الآن .

وكان ترتيب الأئمة في الفرقة الإسماعيلية على النحو التالي :

(١) الإمام إسماعيل بن جعفر الصادق ت ١٤٨ هـ .

(٢) الإمام محمد بن إسماعيل المتوفى في حياة أبيه .

(٣) الإمام عبد الله المهدي ت ٣٢٢ هـ .

(٤) الإمام القائم بأمر الله ت ٣٢٤ هـ .

(٥) الإمام المنصور بالله ت ٣٤١ هـ .

(٦) الإمام المعز لدين الله ت ٣٦٥ هـ .

(٧) الإمام العزيز بالله ت ٣٨٦ هـ .

(٨) الإمام الحاكم بأمر الله ت ٤١١ هـ .

(٩) الإمام الظاهر لدين الله ت ٤٢٧ هـ .

(١٠) الإمام المستنصر بالله ت ٤٨٧ هـ .

(١١) الإمام المستعلى بالله ت ٤٩٥ هـ .

(١٢) الإمام الآمر بأحكام الله ت٥٢٤ هـ .

(١٣) الإمام الحافظ لدين الله ت٥٤٤ هـ .

(١٤) الإمام الظافر بالله ت ٤٥٩ هـ .

(١٥) الإمام الفايز بنصر الله ت٥٥٥ هـ .

(١٦) الإمام العاضد لدين الله ت٥٦٧ هـ

فرقة الشيعة الفاطمية

هذه الفرقة تكونت من مجموعة الأئمة الذين حصروا الإمامة في أولاد فاطمة بنت رسول الله ﷺ زوجة علي رضي الله عنهما ، وهؤلاء الأئمة جاءوا تحت مسمى فرقتين هما التراريون والحشاشون وكان الأئمة هم من أبناء ونسل كيا بزدك مؤسس الفرقة ، وكان ترتيب الأئمة عندهم على النحو التالي :

(١) الإمام الحسن بن الصباح ت ٥١٨ هـ .

(٢) الإمام كيا بزدك آميد .

(٣) الإمام محمد بن كيا بزدك .

(٤) الإمام حسن بن محمد المعروف بعلى ذكره السلام .

obeikandl.com

(٥) الإمام محمد بن حسن .

(٦) الإمام جلال الدين حسن بن محمد ت٦١٨ هـ .

(٧) الإمام علاء الدين محمد بن جلال الدين ت ٦٥٣ هـ .

(٨) الإمام ركن الدين خورشاه بن علاء الدين ت٦٥٥ هـ .

وبعد أن انقطع نسل كيا بزدك انقسم التراريون إلى أبناء طاهر شاه وآخرهم طاهر شاه الثالث ت ٩٥ هـ ، وأبناء قاسم شاه أغاخان الأول حتى أغاخان كريم .

فرقة الزيدية وفروعها

الزيدية من أهم الفرق الشيعية المعتدلة ، وهي ترجع إلى مؤسسها الإمام زيد بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، وهم الذين قالوا بوجوب إمامة أبناء علي من فاطمة دون غيرهم ، وأن كل فاطمي في حقيقته عالم زاهد شجاع بالفطرة ويجب طاعته وإمامته سواء كان من أبناء الحسن أو أبناء الحسين ، وقد تميز الفكر الزيدي بأصوليته واعتماده على الكتاب والسنة وهو ما ظهر واضحا في مؤلفات الإمام زيد مثل كتاب « تفسير الغريب» ، وكتاب « الحق» ، وكتاب « المجموع في الفقه» ، وكتاب المجموع في الحديث الذي كتبه عام ٧٥ هـ ، والذي جمع فيه الإمام زيد كل ما روى عن آل البيت من آحاديث وهي عماد الفقه الزيدى ، وبالفعل كان الإمام زيد عالما فقيها بالمذاهب والفرق ومتبحرا في علوم القرآن والحديث ، وكان يدعو أصحابه إلى التمسك بالكتاب والسنة وأقوال الصحابة وسلف الأمة ، كما كان يدعوهم إلى ترك البدع والمنكرات .

وقد وافق الإمام زيد أخاه الباقر في أن الخلافة مقصورة على الإمام علي وبنيه من فاطمة ، ولكن خالفه في الشروط الواجب توافرها في الخليفة ، فذهب الباقر إلى أن الخلافة تكون بالوراثة بعد الحسين يتلقاها بالوصية من

الابن الأكبر عن أبيه ، ولكن زيد ذهب إلى أن الوراثة والوصية لاتكفي ، ولابد من توافر شرطان هما أنه يخرج ويدعو لنفسه ، والآخر أن يبايعه المسلمون ، فلم يوافقه الباقر وأتباعه على ذلك ، ورفض الزيدية إمامة الباقر ولذا سموا بالروافض .

وكانت رغبة الزيدية في الإمامة والخلافة سببا في الاقتتال ومقتل العديد من رجال آل البيت العلوي خاصة في معركة كربلاء ، عندما خرج زيد بن علي في عهد هشام بن عبد الملك ودعا لنفسه بالخلافة دون أن يعد لها عدته ، وحيث كان للغدر والخديعة دورا حاسما في حسم المعركة لصالح أمير الكوفة يوسف بن عمر الثقفي ، واستشهاد الإمام زيد عام ١٢٢ هـ وإرسال رأسه إلى هشام ابن عبد الملك الخليفة الأموي .

ولقد انتشرت معتقدات الزيدية في اليمن وغيرها من البلاد الإسلامية بفضل دعاتها واعتدال مذهبها ، كما افترقت إلى العديد من الفرق بعضها معتدل والآخرمن المغالين المتشددين ، فمن فرق الزيدية الأوائل : فرقة البترية والجريرية ، والجارودية ، ومن الفرق المتأخرة : فرقة المطرفية وهي من الغلاة التي تنسب إلى مؤسسها مطرف بن شهاب وقد قويت شوكتهم وازداد عددهم في النصف الثاني من القرن الرابع الهجري ، في زمن المنصور بالله عبد الله ابن حمزة الذي حاربهم وخرب مساجدهم ، ثم فرقة المخترعة ، والحسينية وهي من أشهر فرق الزيدية المتأخرة .

وقد ذكر الحاكم الجشمي في شرح عيون المسائل تحت عنوان فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة أن فرق الزيدية من الشيعة هي الجارودية والسليمانية والصالحية والبترية واليعقوبية والنعيمية ، وأن بعض هذه الفرق خرجت عن أصول الزيدية المعتدلة وتطرفت في أقوالها وتعصبت لمحبة الإمام علي وأبنائه ، وأن **الجارودية** هم أصحاب أبا الجارود زياد بن المنذر العبري ، والذي ذهب إلى أن النبي ﷺ نص على إمامة علي بن أبي طالب بالوصف دون

التسمية ، وأن الإمام على أفضل خلق الله بعد رسول الله ﷺ لإمامة المسلمين ، وأن أحدا غيره لايصلح للإمامة ، وأنه لاتجوز الإمامة بعد الإمام علي إلا لأولاده ، وقالت هذه الفرقة بكفر المخالفين لها في معتقدها ، بل إن الأمة كلها قد كفرت وضلت لأنها تركت بيعة الإمام علي .

وفرقة السليمانية : أتباع سليمان بن جرير الزيدي ، من فروع الشيعة التي انضمت إلى الزيدية عندما رفضوا بعض الأقوال المتطرفة لفرقة الإمامية في الرجعة والعصمة والبداء .

وفرقة الصالحية البترية : أتباع كثير النوى الملقب بالأبتر ، وقد وافقه على مذهبه الحسن بن صالح بن حي المنداني ، ولذا أطلق البعض على هذه الفرقة اسم الصالحية البترية ، وهي أكثر فرق الزيدية اعتدالا لأنهم لم يقولوا بكفر عثمان ، كما أنهم يكفرون من يقول بكفر أبي بكر وعمر ، وهذه الفرقة أخذت بفقه أبي حنيفة الذي كان سائدا في عصرهم في العراق وبلاد ما وراء النهر .

وفرقة النعيمية : أصحاب نعيم بن اليمان الكوفي ، ولذا يطلق البعض على هذه الفرقة اسم اليمانية ، وهي تجمع على ما أجمعت عليه الشيعة من أحقية الإمام علي بالإمامة دون غيره ، وأنه أفضل الناس بعد النبي ﷺ ، وأن الأمة قد أخطأت بتولية الإمامة لأبي بكر وعمر خطأ بينا ، ولذا تبرأ أبي نعيم وأصحابه من الخلفاء الراشدين .

وفرقة اليعقوبية : أتباع يعقوب بن علي الكوفي الذي قال بجواز إمامة أبي بكر وعمر ، وإن كانت لاتكفر من ينكر ولايتهما ، كما أنهم ينكرون عقيدة الرجعة والمهدى المنتظر .

وقد اجتمعت فرق الزيدية على مبادئ ومعتقدات أخذت معظمها عن المعتزلة ، خاصة وأن واصل بن عطاء كان صديقا لزيد مؤسس الزيدية ، وهذا ما أكده الشهرستاني حين قال : أما في الأصول فيرون رأي المعتزلة حذو القذة بالقذة ، ويعظمون أئمة الاعتزال أكثر من تعظيمهم للأئمة عندهم ، وقد

اجتمعت فرق الزيدية على مبادئ وأصول جمعت بين أصول التشيع والاعتزال منها : أن الله تعالى متصف بكل ما اشتمل عليه القرآن من صفات ، فهو تعالى قادر ، عالم ، سميع ، وبصير ومتكلم ومريد ، وإن كانت هذه الصفات غير الله ، وإن إرادة الله أزلية قديمة قدم ذاته ، وكذلك علم الله أزلي قديم ، وقد كتب الله في اللوح المحفوظ كل ما سيقع لعباده ، ولا يمكن أن يحدث فيه تغيير لأي سبب من الأسباب ، ولهذا رفض الزيدية قول باقي فرق الشيعة بالبداء ، واتفق الزيدية على أن العقل أساس في معرفة أحكام الشرع ، واستخراج الأحكام من النصوص ، والاجتهاد فيما وراءها ، والحكم بما جاء به العقل فيما لم يكن فيه نص صريح وهذا المبدأ قد رفضه فقهاء الشيعة الإمامية ، كما رفضوا دور العقل في إثبات الرسالة المحمدية ومعرفة الله تعالى الذي قالت به الزيدية .

وقد اتفق الزيدية على شروط وصفات الإمام وفي مقدمتها : أن يكون الإمام عالما عادلا لأن العلماء ورثة الأنبياء ، كما رفض فقهاء الزيدية مبدأ زواج المتعة الذي أقرته فرقة الشيعة الإمامية ، كما اتفق الزيدية على أن يكون تطبيق مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من خلال مبدأ الجهاد في سبيل الحق ، وجواز الخروج على الإمام إذا حاد عن الحق والعدل ، وأن تكون الإمامة للأصلح في المقام الأول وليست بالوراثة ، وقالت الزيدية بجواز قبول مبدأ عدم النص على الإمام لأن الإمامة ليست بالوراثة ، وأنه من الأفضل أن يكون الإمام علويا سواء كان من نسل الحسن أو الحسين لأن كل علوي لديه الإمكانات الروحية للزعامة والقيادة ، وأن تكون مهمة الإمام تحقيق صالح الأمة ، وأن يكون لفقهاء الأمة وعقلائها دورا في اختيار الإمام وإن اختاروا المفضول وتركوا الأفضل لو كان ذلك لصالح الأمة ، وقالوا بعدم جواز الصلاة خلف الحاكم الفاجر لأنها لاتصح إلا وراء الإمام الصالح ، وضرورة أن يخرج الإمام شاهرا سيفه مجاهدا من أجل الدعوة والمذهب ، وقد رفض متشددي الفكر الشيعي مبادئ الزيدية وأنكروا نسبتها إلى الشيعة بحجة أنهم حصروا الإمامة

في ولد فاطمة دون غيرهم ، وأنكروا مبدأ النص على الإمام ، وأنهم أجازور الاختيار والموافقة على الخليفة من عقلاء الأمة .

وكان لعلماء وفقهاء الزيدية من الأئمة دورهم في انتشار المذهب الزيدي في مختلف بقاع العالم الإسلامي واشتهر منهم : الإمام القاسم بن إبراهيم ابن إسماعيل الرسي ت ٢٤٦ هـ وإليه تنسب الزيدية القاسمية ، وقد اشتهر الرسي بالزهد والعلم وتأليف الكتب والرسائل مثل « التوحيد » ، و « أصول العدل والتوحيد والأصول الخمسة في الرد على المجبرة » ، وقد بويع الرسي بالإمامة عام ٢٢٠ هـ وعاش بمصر مختفيا عن أعين العباسيين عشر سنين والمأمون يبحث عنه ، ثم انتقل إلى الحجاز وانتشر أمره ، ودخلت الجيوش العباسية إلى اليمن في طلبه فعاد إلى الاختفاء حتى مات المأمون ، وخرج في عهد المعتصم بالله ، واشتهر من علماء الزيدية أيضا الفقيه زيد بن الحسن البيهقي البروقي ت٥٤٣ هـ ، والفقيه علي بن عيسى الحسني السليماني ت٥٥٦هـ والذي كان رأس الزيدية بالحرمين ثم انتقل إلى اليمن ، وقد صنف له العلامة الزمخشرى كتابه « الكشاف » ، والإمام المتوكل على الله أحمد ابن سليمان ت ٥٦٦هـ ، والإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة ت٦١٤ هـ والذي كان له دوره في حفظ تراث فقهاء المعتزلة باليمن .

فرقة الشيعة النصيرية

هذه الفرقة أسسها الإمام محمد بن نصير النميري العابدي المسمى بالباب ، وتبعه في إمامتها كل من محمد بن جندب المتوفى عام ٢٣٥ هـ ثم الحسين ابن حمدان الحنيبي ، ثم محمد بن علي الحلبي ، ثم سعيد المحيون الضبراني المتوفى عام ٤٢٦ هـ ، وكان آخرهم سلمان مرشد المتوفى عام ٩٤٦ هـ .

فرقة الشيعة الدروز

هذه الفرقة أسسها محمد بن إسماعيل الدرزي ، ثم تبعه في إمامة الفرقة كل من الحسن بن حيدرة الفرغاني ، وحمزة الزوزني ، وبهاء الدين المتوفى عام

٤٢٤ هـ ، ثم جمال زين الدين ، ثم فخر الدين ، ثم كمال جنبلاط ووليد جمبلاط ،وقد انتشرت هذه الفرقة في جبال سوريا ولبنان وخاصة جبل الدروز .

وهذه الفرقة من الفرق التي انبثقت عن فرقة الإسماعيلية وقالت بآرائها وسارت على مبادئها ، وكانت من فرق الغلاة والباطنية التي قالت بألوهية الخليفة ، وأطلقت ذلك الاسم على الحاكم بأمر الله الفاطمي ثالث خلفاء الدولة الفاطمية في مصر .

رابعا : فرق غلاة الشيعة

أطلق البعض على فرق الغلاة من الشيعة اسم الروافض ، لأنهم رفضوا إمامة أبي بكر وعمر وعثمان ، وسموا أيضا بالإمامية لأنهم اتفقوا على القول بأن إمامة عليّ واجبة بالنص وأن أكثر الصحابة ضلوا بتركهم الاقتداء بعليّ بعد وفاة النبي ﷺ ، وسموا بالغلاة لأنهم فضَّلوا عليًّا على جميع الصحابة ، بل وعلى النبي نفسه ، وبعضهم لم يقف عند هذا الحد بل رفعوا مقام الإمام علي ابن أبي طالب من مقام البشرية إلى مقام الألوهية ،وبعضهم أوجب النبوة لعليٍّ .

ويجمع فرق الغلاة مسمى الروافض الإمامية ، وهي مجموعة من الفرق التي رفضت إمامة الخلفاء الراشدين أو أي إمامة لغير علي بن أبي طالب وأبنائه ، وقالت بكفر المخالفين لها في معتقدها وهو أن الإمامة لعلي وأبنائه فقط دون باقي الأمة ، وأتت فرق الغلاة بأقوال مخالفة لأصول الدين مثل القول بالنسخ والبداء والحلول والعصمة والرجعة وتعظيم الأئمة ، وقد أفتى كثير من فقهاء الإسلام بتكفيرهم ، ويرى البعض أن غلاة الشيعة يتراوح عدد فرقهم حوالي ثماني عشرة فرقةً من فرق الشيعة التي يبلغ عددها أكثر من ٢٢ فرقةً ، قال ذلك البغدادي في الفَرْق بين الفِرَق ، والشاطبي في الاعتصام ، والشهرستاني في الملل والنحل ، وابن حزم في الفصل ، ولقد تنوعت آراء هذه الفرق واختلفت عن آراء باقي فرق الشيعة المعتدلة في مسائل النبوة والولاية والإمامة والصفات ووقع كثير منهم في التشبيه والتجسيم .

ومن أشهر فرق غلاة الشيعة :

١- **فرقة الهشامية :** سميت بذلك نسبة إلى هشام بن الحكم ، وهشام بن سالم الجواليقي ، وكلاهما كان يقول بالتشبيه والتجسيم ، وإثبات الحد والنهاية لله ، حتى قال هشام بن الحكم : أن معبوده نور يتلألأ كالسبيكة الصافية أو كلؤلؤة بيضاء ، أما الجواليقي فيقول بالصورة وإثبات اللحم والدم واليد وسائر الأعضاء لله سبحانه وتعالى ، وقيل إنَّ فرقة الهشامية قد انقسمت إلى أكثر من ست فرق ، منها الحشوية واليونسية أتباع يونس بن عبد الرحمن القمي وكلاهما تبنِّي قول الهشامية في التشبيه والتجسيم ، وقد اختلفت آراء الهاشمية حول تصور الذات والصفات ، والحرية الإنسانية ، وكانت من أكثر الفرق التي تقول بالجبر ، حتى أنها أنكرت علم الله المسبق بأفعال العباد ، وأن العباد لا اختيار لهم في أفعالهم ولا بتكليفهم .

وقالت الهشامية بالعديد من التفسيرات الباطنية لتبرير مواقفهم في الإمامة ومثال ذلك تفسيرهم لسورة التين ، فقالوا إنها تشير إلى الأئمة الأربعة وهم الإمام علي ثم الحسن والحسين ثم محمد ابن الحنفية ، وأن التين والزيتون وطور سنين والبلد الأمين إشارة إلى الأئمة الشيعة الأربعة وأن الله أقسم بهم في الآية ليدل على تفضيلهم وعلو شأنهم .

وقد أطلق البعض على هذه الفرقة مسمى الحشوية لتمسكها الشديد بظاهر النص ورفض التأويل ، فكان الحشوية أبرز الجماعات التي كونت فرقة الهاشمية ، التي تمسكت بظاهر النص ورفضت التأويل للصفات ، ومالت إلى القول بالتجسيم ، وهم يتمسكون بالعقل دون النقل ، لذا وصفهم البعض بأنهم أصحاب التشبيه والتجسيم من متكلمي الشيعة والسنة ، كما يمثلها أصحاب الكرامية والسالمية ، وقال بعضهم بالمكان أي أن لله مكانا محددا وجهة معلومة ، وأن الله هو الحاوي والمحوي ، وأنه سيصبح في حشو العالم أي في داخله ، وترجع أصل تسميتهم بهذا الاسم إلى بعض هواة الحشو والتوسع في الأحاديث

والروايات التي لا أصل لها سوى الخيال ، فيدخلون على الأحاديث ما ليس منها ، ووجد بعضهم في زمن الحسن البصري وعندما تحدثوا بساقط القول قال الحسن البصري ردوا هؤلاء إلى حشا الحلقة أي وسطها ، فسموا بالحشوية .

٢- **فرقة الزرارية :** أصحاب زرارة بن أعين الرافضي ، ويقولون بحدوث الصفات ، وأنَّ الله لم يزل غير سميع ولا عليم ولا بصير حتى خلق ذلك لنفسه .

٣- **فرقة السبابية :** أصحاب عبد الرحمن بن سبابة ، الذين توقفوا في كثير من المسائل حتى في مسألة الصفات والجسمية ، ويقولون إنَّ القول فيها ما قاله جعفر .

٤- **فرقة الكاملية :** أصحاب أبي كامل ، الذي كفَّر الصحابة لتركهم بيعة عليّ، وأنّ عليًّا كفر بتركه قتالهم ، وقال الكاملية بالرجعة قبل يوم القيامة ، وإنَّ إبليس كان مصيباً في تفضيله النار على الطين أو الأرض .

٥- **فرقة الكيسانية :** سميت هذه الفرقة بهذا الاسم نسبة إلى كيسان مولى محمد ابن الحنفية ، وهو محمد بن علي بن أبي طالب من غير فاطمة ، وكان لكيسان دوره في نشر هذا المذهب حتى كثر أتباعه ، وقيل إن الكيسانية هم أصحاب مختار بن أبي عبيد الثقفي ، الذي كان خارجياً ثم صار شيعيًّا وكيسانيًّا ، وهذه الفرقة تسوق الخلافة بعد علي وأبنائه الحسن والحسين إلى أخيهما من أبيهما محمد ابن الحنفية وهو ابن الإمام علي من غير فاطمة ، وهو ابن سيدة من بني حنيفة ، ولهذا اشتهر باسم ابن الحنفية ، ثم إلى مسلمة من بعده ، وهؤلاء أجمعوا على إمامة محمد ابن الحنفية بسب أنَّ عليًّا دفع إليه الراية يوم الجمل ، ومن مظاهر غلو هذه الفرقة قولهم بأن محمد ابن الحنفية لم يمت ، وأنه حي يرزق وهو مازال حيا بجبل رضوى من أرض الحجاز،وقالوا فيه شعرا:ألا إن الأئمة من قريش .. ولاة الحق أربعة سواء . . علي والثلاثة من بنيه . . هم الأسباط ليس بهم

خفاء . . ، فبسط سبط إيمان وبر . . وسيط غيبته كربلاء . . وسيط لا يذوق الموت حتى . . يقود الجيش يقدمه اللواء . . تغيب لايرى فيهم زمانا . . برضوى عنده عسل وماء . .

وقد غالى الكيسانية في اعتقادهم حتى قالوا بألوهية محمد ابن الحنفية ، وقالوا بجواز البداء على الله تعالى أي أن الله تعالى يخلف الوعد والوعيد لجواز تغير العلم والإرادة والأمر الإلهي ، أي أنَّ الله يأمر بشيء ثم يأمر بعده بخلاف ذلك ، وقيل إنَّ سبب هذا الادعاء أنَّ المختار الكيساني كان يدَّعي علمه بالأحوال ، وإنه كان يوحى إليه ، وقد أجاز الكيسانية التناسخ والبداء ، وأجازوا تأويل آيات الزكاة ، والصيام والحج ، وكان لهم فهمهم الخاص للنصوص والأحكام ، وأنكروا البعث ، وقالوا بالرجعة للأئمة بعد الموت .

٦- **فرقة الباقرية :** أصحاب محمد بن عليّ المعروف بالباقر ، وهذه الفرقة ساقت الإمامة بعد علي بن أبي طالب إلى محمد بن علي المعروف بالباقر ، وأن الإمام علي قد نص على إمامة ابنه الحسن الذي نص بدوره على إمامة أخيه الحسين الذي نص على إمامة علي زين العابدين الذي نص على محمد المعروف بالباقر ، والذي زعم أصحابه بعد موته بأنه لم يمت ؛ لأنه غائب وسيرجع ، وأنه هو المهدي المنتظر .

٧- **فرقة الناووسية :** وهم أصحاب الإمام جعفر الصادق ، الذي نص الباقر عليه ، وتنسب هذه الفرقة إلى عجلان بن ناوس ، واعتقد الناووسية أنَّ الصادق لم يمت وأنه هو المهدي المنتظر ، وأنَّه الحائز على جميع العلوم الدينية والدنيوية ، ولهذا فهو المرجع الوحيد عندهم في جميع المسائل ، واتفق الناووسية على تكفير أبي بكر وعمر .

ومن الملاحظ أنَّ كثيراً من الشيعة انضموا إلى فرقة الهشامية والناووسية وغيرها من فرق الغلاة لأنها أسقطت بعض الفرائض عن أتباعها ، ووعدتهم

بدخول الجنة ، وهذه الفرق رغم العديد من انحرافاتها نرى أثـرا لهـا في بعـض مذاهب الشيعة المعاصرة .

٨- **فرقة السبئية :** هم أصحاب عبد الله بن سبأ الحميري ، والـذين غـالوا في وصف الإمام على وشخصيته ووصفوه بالألوهية والبقاء والخلود وأنه حـى لم يمت ، وأنه باق في السحاب ، وأن الرعـد والـبرق هـو صـوته ، وكانـت هذه الفرقة من أكثر فرق الشيعة غلوا وتطرفا خاصة بعد الإمام علي ، وقد انتشرت آراؤهم حتى في أيام علي بن أبي طالب الذي وصـفهم بالمرتـدين والكفار ، وتذكر المصادر أن عبـد الله بـن سبأ هـو أول مـن قـال بأحقيـة الإمام على في الخلافة وهم الذين قالوا لعليٍّ : أنت هو ، فقال لهـم : ومـن هو ؟ قالوا : أنت الله ، فاستعظم عليٌّ الأمر ، وأمر بنار تأججت وأحـرقهم بالنار ، ورغم ذلك جعلوا يقولون وهم يرمون في النـار : الآن صـح عنـدنا أنك أنت الله ؛ لأنه لا يعذب بالنـار إلا الله . ويلاحـظ أنَّ السبئية مـن أشـد الغلاة لأنهم أصحاب ادعاءات النبوة والألوهية والمهدية والرجعة ، وكانـت من أخطر فرق الغلاة من الشيعة على الإسلام .

٩- **فرقة الإسحاقية :** أصحاب إسحاق بن محمد النخعـي الأحمـر الكـوفي ، الذي ادَّعى الألوهية لعلـيٍّ ، وتابعـه أصـحابه في ذلـك ، بـل قـالوا بتناسـخ الأرواح ، وحلول روح الله في الحسن والحسين ، وإنَّ عليًّا الإلـه هـو الـذي بعث محمداً عليه السلام .

١٠- **فرقة النصيرية :** هذه الفرقة سبقت العديد من فرق الشيعة في الظهـور ، وذكرت المصادر أن فرقة الإسماعيلية خرجت من هـذه الفرقـة وأخـذت عنها العديد من مظاهر التشدد والغلو ، وهي من أوائل فرق الغـلاة الـتي أسسها محمد بن نصير ، وهـو آخـر الأتبـاع المخلصـين للإمـام الحـادي عشر عند الشيعة الإمامية وهو الحسن بن العسكري المتوفى عام ٨٧٣هـ وهذه الفرقة قـد تابعـت الإسـحاقية والسـبئية وأديـان الفـرس في أقوالهـا

وأخذت الكثير من عقائد النصارى ، وقالوا بالحلول والتناسخ وتقديس الإمام الخضر كالنصارى ، كما قالوا بألوهية عليٍّ ونبوته ، ولعنوا فاطمة وأولادها ، وقالوا إنَّ ابن ملجم الذي قتل عليًّا هو أفضل أهل الأرض لأنه خلَّص روح اللاهوت مما كان يتشبث فيه من ظلم ، وقالت هذه الفرقة بحلول روح الله في الإمام علي وفي جميع الأئمة ، واجتمعوا على كراهة الخلفاء الراشدين وخاصة عمر لأنه الذي فتح بلاد الفرس .

وقد غالت هذه الفرقة في معتقداتها وسلوكها وتقديس الشخصيات الفارسية مثل أردشير والاحتفال بالأعياد الفارسية مثل عيد النيروز ، ولعل ذلك وراء قول ابن تيمية وغيره من فقهاء السلف بتكفيرهم ، ووضع ابن تيمية فتوى عدم جواز المسلم من أتباع النصيرية وأحل دماءهم وممتلكاتهم لخروج معتقدهم عن أصول الإسلام ، وظلت هذه الفتوى حتى القرن التاسع عشر حين صدر أمر من عاصمة الخلافة في استانبول باعتبارهم مسلمين ، ورغم ذلك استمرت هذه الفرقة بفضل جهود الخصيبي الذي ساهم بقدر كبير في اكتمال آراء المذهب النصيري وانتشاره في شمال سوريا ، وأقاموا العديد من المساجد في عهد السلطان عبد الحميد ، واستمرت النصيرية في ممارسة عقائدها في سرية حتى كثر عددهم وقويت شوكتهم ، وأطلق عليها دولة العلويين وجعلوا عاصمتها اللاذقية .

١١- **فرقة البيانية :** أصحاب بيان بن سمعان التميمي المقتول ١١٩ هـ ، قالوا بالتشبيه والتجسيم ، وأنَّ الله على صورة الإنسان ، وقالوا بالحلول أي حلول روح الله في علي وبنيه والبيان بن سمعان ، وقالوا بنسخ بعض الأحكام الشرعية ، كما أثبتوا لبيان النبوة ، وأجازوا له تفسير القرآن على هواه ، واستخدم البيانية السحر للتأثير على العامة .

١٢- **فرقة الغرابية :** وهي طائفة من فرقة الجناحية أصحاب عبد الله ابن معاوية بن عبد الله بن جعفر ذي الجناحين ، وهي واحدة من الفرق

التي انتسبت إلى الإسلام وليست منه ، قالت الغرابية بوجوب نبوة عليٍّ ، وإنَّ عليًّا كان أشبه بالنبي من الغراب بالغراب والذباب بالذباب ، وإنَّ الله بعث جبريل بالوحي إلى عليٍّ فغلط جبريل وأنزل على محمد ، ولا لوم على جبريل في ذلك ، وقالت طائفة منهم بل تعمَّد جبريل ذلك ، وكفَّروه ولعنوه .

١٣- **فرقة الجناحية :** أصحاب عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر ذي الجناحين ، وهو الذي ادَّعى أنَّ العلم ينبت في قلبه كما تنبت الكمأة والعشب ، وأنَّ الأرواح تناسخت ، وأنَّ روح الله جل اسمه كانت في آدم ، ثم تناسخت حتى صارت فيه ، وزعم أنه رب ، وأنه نبي فعبده شيعته ، وهم يكفرون بالقيامة ويدَّعون أنَّ الدنيا لا تفنى ويستحلون الميتة والخمر وغيرها من المحارم ، وادَّعى أنَّ من وصل إلى معرفة الإمام ارتفع عنه الحرج في جميع ما يطعم ووصل إلى الكمال .

١٤- **فرقة الرزامية :** أصحاب رزام ، الذين ظهروا بخراسان وساقوا الإمامة إلى أبي مسلم الخراساني ، وادّعوا حلول روح الإله فيه ، وقالوا بتناسخ الأرواح ، ومنهم المقنع الخراساني الذي ادَّعى الألوهية أيضاً ، ودعا أصحابه إلى ترك الفرائض ، وقال الرزامية والمقنعية : إنَّ الدين أمران : معرفة الإمام ، وأداء الأمانة ، ومن حصل له الأمران حصل له الكمال ، وارتفع عنه التكليف ودخل الجنة بغير حساب .

١٥- **فرقة المغيرية :** أصحاب المغيرة بن سعيد المقتول ١١٩ هـ ، قال هو وأصحابه بالتأويل الباطني للنصوص ، وقالوا بالتجسيم والتشبيه ، حتى أنهم شبَّهوا ذات الله تعالى بغيره ، ومن ادّعاءات المغيرة الباطلة أنَّ الإله الذي يعبده على صورة رجل على رأسه تاج ، وأنَّ أعضاءه على عدد حروف الهجاء ، وقال المغيرة بعدم اختلاف الأنبياء في الشرائع ، وادَّعى أنه يستطيع إحياء الموتى بالاسم الأعظم واستعان على دعوته بالسحر ،

وقال بالرجعة أي رجعة الإمام بعد موته ، وقالوا بنظرية النور المحمدي ، وهذه الفرقة قالت بنبوة المغيرة ، وعندما افتتضح أمرهم أحرق خالد ابن عبد الله القسري المغيرة بالنار .

١٦- **فرقة المنصورية :** أصحاب أبو منصور العجلي المقتول ١٢٠ هـ ، وسميت هذه الفرقة بالكسفية ، وهي من أخطر فرق الغلاة ، لأنهم قالوا بالتأويل الباطني للقرآن ، ونسخ الأحكام الشرعية جميعا ، وادَّعى أبو منصور النبوة ، وعدم انقطاع الرسالة والاستيداع ، واستحل المحرمات ، وقال : إنَّ آل محمد هم السماء والشيعة هم الأرض ، وأنه هو الكسف الساقط من بني هاشم ، وزعم أنه عرج به إلى السماء ليتلقى الوحي والأمر بتبليغ الناس ، وزعم أنَّ عيسى هو أول من خلقه الله من خلقه ، ثم عليّ ، وأسقط الفرائض . وعندما انتشر فساد هذه الفرقة تمكَّن يوسف بن عمر الثقفي والى العراق أيام بني أمية من قتل أبي منصور العجلي .

١٧- **فرقة المحمدية :** أتباع الإمام محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسين ابن علي بن أبي طالب ، وأشهر زعمائها يحيى بن أبي شميط الذي أكد أحقية الإمام محمد في الإمامة بعد الإمام جعفر الصادق ، وهذه الفرقة تقول برجعة إمامهم ولا يصدقون بموته وأنه سيخرج يوما من جبل حاجز بناحية نجد وأنه المهدي المنتظر ، ويستشهدون على ذلك بتشابه اسمه مع اسم رسول الله ﷺ .

١٨- **فرقة الخطابية :** وهي من الفرق المتشددة التي تفرعت عن فرقة الإسماعيلية ، وهم أتباع خطاب الذي تبرأ منه الإمام جعفر الصادق ، لأنهم كفروا أكثر الصحابة ، ووصفوهم بأنهم ظالمين لأنهم ظلموا علي ابن أبي طالب وحرموه الولاية ، وكان الخطاب ينسب الكثير من آرائه الغالية إلى الإمام جعفر الصادق ، وقد تفرع عن الخطابية أكثر الفرق

الشيعية تطرفا وتشددا مثل فرقة القرامطة ، وهي من الإمامية الذين قرروا أن يكون الأئمة بعد النبي ﷺ سبعة أولهم الإمام علي بن أبي طالب وهو إمام ورسول ، ثم الحسن والحسين ، ثم محمد بن علي ، ثم جعفر ابن محمد ومحمد بن إسماعيل بن جعفر وهو الإمام القائم المهدي وهو رسول مثل باقي الأئمة فهم جميعا أئمة ورسل .

وقالت فرقة القرامطة بالعديد من الآراء المخالفة لحقيقة الشرع منها : أن النبي قد انقطع عنه الوحي منذ أن نصب علي بن أبي طالب للناس بغدير خم فصارت الرسالة منذ ذلك اليوم إلى أمير المؤمنين ، وأن النبي صار بعد ذلك تابعا مأموما لعلي محجوبا به ، فلما قتل علي رحمه الله صارت الإمامة والرسالة في الحسن ثم الحسين ثم صارت في علي بن الحسين الذي انتقلت بعده إلى محمد بن علي بن الحسين ، وأن محمد بن علي لم يمت لأنه غائب في بلاد الروم . ومن غريب أقوالهم أيضا : أن محمد بن إسماعيل من أولى العزم السبعة وهم نوح وإبراهيم وموسى وعيسى ومحمد وعلي بن أبي طالب ومحمد بن إسماعيل ، وأن الشريعة المحمدية قد نسخت على يد محمد ابن إسماعيل بأخبار وردت على لسان جعفر بن محمد الذي قال : إن الإسلام بدأ غريبا وسيعود غريبا فطوبى للغرباء ، ومن غريب أفعالهم أنهم أباحوا التعرض للنساء وقتلهم وسفك دمائهم وأخذ أموالهم وتكفيرهم .

١٩- فرقة الرافضة : وهي تجمع في داخلها عددا كبيرا من الفرق سميت جميعها بالإمامية الرافضة لأنها أجمعت على أنَّ إمامة عليّ واجبة بالنص ، وسميت رافضة لأنها رفضت إمامة أبي بكر وعمر ، ويجمع هذه الفرق القول : بتكفير أبي بكر وعمر وعثمان والأمويين والعباسيين ومن تابعهم ، ويقولون : « ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا يزكيهم ، ولهم عذاب أليم : من ادَّعى إمامة ليست له ، ومن جحد إماماً من عند الله ، ومن زعم أنَّ أبا بكر وعمر لهما نصيب من الإسلام» . وأنَّ إمامة

على واجبة بالنص ، وإمامته حق لأن النبي ﷺ نصَّ على إمامته ، وأنَّ أكثر الصحابة ضلُّوا بتركهم الاقتداء به بعد وفاة النبي ، وأنَّ القرآن قد وقع فيه زيادة ونقص من قِبَل الصحابة ، فلقد نُصَّ فيه على إمامة عليٍّ فاستقطعه الصحابة ، وأنَّ الاعتماد المعوَّل عليه في تعلُّم الشريعة هو الاعتماد على الأئمة والمهدي المنتظر ، وأنَّ الدين طاعة رجل واحد ، وأنَّ معرفة الإمام تسقط التكاليف .

٢٠- **فرقة الشيعة البترية :** أسسها الحسن بن صالح بن حي والنواء الملقب بالأبتر والذي سميت الفرقة باسمه ، وهؤلاء يقولون بوجوب الإيمان بما آمن به علي بن أبي طالب ، ووجوب مبايعته على ذلك ، وأن إمامة أبي بكر كانت برضاء علي وإلا كان أبو بكر مخطئا ضالا هالكا .

خامسا : مظاهر الغلو والتطرف عند الشيعة

- كان في مقدمة مظاهر التشدد والغلو عند غالبية الفرق الشيعية الاعتقاد بأن الله تعالى يطلع الأئمة على أسرار الكون وما يحدث في عالم الغيب دون غيرهم ، وعلى ذلك فإن المؤمن لايكون كامل الإيمان إلا إذا اعتقد العصمة والإلهام وكمال الإيمان في أئمتهم ، وكذلك الاعتقاد بأن الله تعالى يطلع الأئمة على المتشابه من القرآن وحقيقة تأويله دون غيرهم ، وعلى ذلك يعد المتشابه متشابها لغير أئمتهم .
- ومن مظاهر الغلو عندهم الاعتقاد بأن للقرآن ظاهرا وباطنا في الشرائع والأحكام ، وأن الظاهر للعوام ، وأن الباطن لهم وحدهم ، فهم الذين يعلمون الباطن من القرآن ، وعلى ذلك فالأئمة وحدهم الذين يفسرون القرآن ومن تشبع بعلمهم من فقهائهم .
- كما أجاز فقهاء الشيعة الجمع في سور القرآن ، وقالوا بعدد مخالف لآيات القرآن وسوره ، فهم يجمعون بعض سور القرآن فيجعلون سورتي الأنفال وبراءة سورة واحدة ، وكذلك سورتى الضحي وألم نشرح لك صدرك سورة

واحدة ، وكذلك سورتي الفيل وقريش سورة واحدة ، وبذلك يصبح عدد سور القرآن الكريم عندهم مائة وإحدى عشرة سورة ، على حين أن القرآن به مائة وأربع عشرة سورة ، وهو العدد الذي أجمع عليه المفسرون والكتاب والصحابة والسلف .

- اعتقاد بعض فرق الشيعة الباطنية أن للإمام علي رضي الله عنه مصحفا خاصا به يتفق في جملته مع المصحف العثماني المعمول به ، ولكنه يختلف عنه في ترتيب الآيات ، وأن لعلي مصحفا آخر مما أنزل على فاطمة بعد وفاة الرسول ﷺ ، وقد أورد أبو داود صاحب السنن في كتابه « المصاحف » قوله : وهذا مناقض تماما لما ذكره الإمام علي في حياته وإقراره بصحة مصحف عثمان وقوله بوجوب أن يجمع الناس على مصحف واحد ، ومع ذلك ذكر أبو جعفر الكلينى في كتابه « الكافى » : أن الإمام الصادق يذهب إلى أن القرآن الذي نزل به الوحي على محمد يزيد سبعمائة وسبع وثلاثين آية عن القرآن الذي نتلوه ، وأن الباقي مخزون عند آل البيت . ومن المعروف أن الكليني من أكبر فقهاء الشيعة الإمامية ، وأن كتاب الكافي يعتبر أحد الكتب الأربعة التي يعدونها أصولا لمذهبهم ، والكتب الأربعة المعتمدة عندهم هي : « من لايحضره الفقيه » لأبي جعفر القمي ، و « التهذيب والاستبصار » للطوسي ، وكتاب « الكافى » للكليني .
- اعتقاد الشيعة بأن السنة المتواترة وحدها هي ما يرويه أئمتهم عن الرسول ﷺ ، لأنهم معصومون عن الخطأ والنسيان ، ولذلك قال بعضهم إن السنة يتعين عدم قبولها إذا تعارضت مع القرآن الكريم أو لم ترجع لأصل فيه ، ولا تكون السنة متواترة عندهم إلا إذا كان رواتها كثيرين إلى حد لايمكن معه أن يتفقوا على الكذب ، ورأى بعضهم عدم الأخذ بأحاديث الآحاد ، وأن أصح الحاديث هي التي يتصل سندها إلى الإمام جعفر الصادق ومحمد الباقر عن على زين العابدين عن الحسين بن علي بن أبي طالب عن الرسول ﷺ .

- اعتقاد الشيعة في البداء ، بمعنى النسخ والتبديل والتغيير في إرادة الله تعالى ، والاعتقاد في إمكان تغيير ما قدره الله تعالى استجابة لدعاء أو طلب ، ويقولون لولا البداء لم يكن وجه للصدقة ولا للدعاء ولا للشفاعة ، ويستدلون على ذلك بقوله تعالى : ﴿ **وَبَدَا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُواْ يَحْتَسِبُونَ** ﴾ . والبداء كنوع من النسخ والتغيير عندهم يشمل الكونيات والأحكام ، أي أن الله تعالى ينسخ ما قدر في الكائنات ويأتي بأمر كوني آخر ، وذلك لتغير في إرادة الله .
- يرتكب عوام الشيعة بعض الأفعال ويرددون بعض الأقوال التي يعترض عليها فقهاء الشيعة ولا يعترفون بأنها مبادئ وأصول عندهم : منها سب كبار الصحابة والخلفاء خاصة أبي بكر وعمر وعثمان ، مع أن بعض كتابهم يقولون ذلك ويلعنوا أبا بكر وعمر وعثمان في مؤلفاتهم ومجالسهم ، كما يقوم بعض عوام الشيعة بتعذيب أجسامهم أو يقتلون أنفسهم ضحية خاصة في أيام قائمهم في ذكرى عاشوراء وذكرى مقتل الحسين وآل البيت في كربلاء في الأيام العشر الأولى من المحرم ، ومع ذلك يرفض بعض شيوخهم هذه الأفعال والأقوال ويحكمون بحرمتها ، ولهذا يرى البعض عدم نسبة هذه الأفعال والأقوال إلى أصول الشيعة ومبادئهم ويقولون لايجب أن نحاسب الطوائف والفرق الشيعية المعاصرة بما يفعله عوامهم وسفهائهم .

* * *

الفصل الثالث

مذهب المرجئة

أولاً : نشأة المرجئة

سميت هذه الجماعة بهذا الاسم لأنها قالت بوجوب إرجاء الحكم على مرتكب الكبيرة إلى الله إن شاء عذبه وإن شاء عفا عنه ، وأن الإيمان يحبط عقاب الفاسق ، وأن الله لايعذب موحدا ، وأن الكفر هو الجهل بالله فقط وما عداه من كبائر أو صغائر ليس من الكفر في شيء ، ورفض المرجئة الاشتراك في القتال بين الشيعة والخوارج ، وقالوا بجواز اتباع الإمام الفاسد ، وأن حق الإمامة والخلافة ليس حقا شخصيا لأحد . ولاشك أن هذه الآراء في الإيمان والإرجاء قد خالفت معظم الآراء المتشددة التي قالت بتكفير أصحاب الكبائر وعلى رأسها الشيعة والخوارج .

وقيل إنَّ ابتداء ظهور هذه الفرقة يرجع إلى عصر الصحابة ، وخاصة في أواخر عهد عثمان ، واحتدام الصراع على السلطة إلى درجة الاقتتال ، والخلافات في الرأي وابتداء الكلام في حقيقة الإيمان والكفر ، وظهور الفرق وعلماء الكلام ، وبعد مقتل عثمان اشتدت الفتن وكثر الكلام في مرتكب الكبيرة هل هو مؤمن أم لا ؟ وأصر الخوارج على تكفيره ، وقال المعتزلة بل هو في منزلة بين المنزلتين ، ووقف الجمهور حائراً بين من يقول إنه منافق لأن الأعمال أدلة على القلوب ، ومن يقول إنه عاصٍ أمره بيد الله إن شاء عذَّبه ، وإن شاء غفر له وهو قول المرجئة .

وعندما كثر الخلاف في الرأي ، ووصل إلى مرحلة القتال وتكفير المخالف عندئذ لجأ فريق من الصحابة إلى الصمت والصبر وامتنعوا عن الاشتراك في

obeikandl.com

الفتن أو في الحروب أو في الكلام ، وتمسك هذا الفريق بحديث النبي ﷺ : « ستكون فتن القاعد فيها خير من الماشي ، والماشي خير من الساعي » . وكان من هؤلاء الصحابة : سعد بن أبي وقاص ، وعبد الله بن عمر ، وعمران ابن الحصين وغيرهم .

وقيل إنَّ المرجئة تكونت من الجماعة التي وقفت موقف الحياد عندما اشتد القتال والخلاف بين الشيعة والخوارج والأمويين بعد مقتل الإمام عليّ ، فهذه الجماعة اعتزلت الفتن ولم تشارك في القتال ، وفوضوا الأمر لله في شأن المتحاربين ، وأرجأوا الحكم على الطائفتين ، لأن كلاهما على صواب ، ولا يصح تكفيرهم ، لأن صاحب الكبيرة ربما يتوب قبل موته وعندئذٍ يبدل الله سيئاته حسناتٍ ، أو لا يتوب فيعذب ، ولذلك فالأمر متروك في ذلك لإرادة الله ، واستشهد المرجئة على موقفهم بقوله تعالى : ﴿ وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ ٱللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ (التوبة:١٠٦)

وقيل إن المرجئة جماعة من الصحابة والتابعين قالوا بالتوسط في الرأي والمعتقد بين الشيعة والخوارج ، فلم يوافقوا أحدهم وقالوا بمبادئ مخالفة للشيعة والخوارج في مسائل الإيمان وصحة الاعتقاد والوعد والوعيد ومرتكب الكبيرة وغيرها ، وأن هؤلاء المرجئة قد اعتزلوا الخلاف بين علي بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان وأصحابهما الذين كفروا بعضهم بعضا وقاتل بعضهم بعضا ، وأن من أوائل المرجئة كل من الحسن بن محمد ابن الحنفية الذي قال بأن المعاصي والذنوب لاتخرج من الإيمان لأن أداء الطاعات وترك المعاصي ليسا من الإيمان ولا يزول الإيمان بزوالها ، وكان من هؤلاء المرجئة من سكن البصرة مثل : حسان بن بلال المري وأبو سلت السمان المتوفى عام ١٥٢ هـ ، وكان الحارث بن سريج في خراسان ممثلا نشيطا لمذهبهم .

وقيل إنَّ ابتداء ظهور النزعة إلى الإرجاء جماعة من الصحابة عرفوا بالشكاك وكانوا من الغزاة الذين خرجوا في الفتوحات الإسلامية ، وعندما عادوا إلى

المدينة بعد مقتل عثمان وجدوا القوم يتقاتلون ويتكلمون في مسائل الإيمان والكفر ، ورأوا مظاهر الاختلاف بعد أن كانوا متوحدين ، وليس بينهم خلاف في أصل من أصول الدين ، فراعهم ذلك الأمر ، ولم يتيقنوا من القول ، وشكُّوا فيما يدور حولهم ، ولم يقطعوا برأي ، وقالوا : تركناكم وأمركم واحد ليس بينكم اختلاف ، وقدمنا عليكم وأنتم مختلفون ، البعض يقول : عليّ أولى بالحق ، والمتقاتلون يشهدون أن لا إله إلا الله ، وأنَّ محمداً رسول الله ﷺ ، فليسوا إذاً كفاراً ولا مشركين ، بل هم مسلمون ، ونرجئ أمرهم إلى الله الذي يعرف سرائر الناس ويحاسبهم عليها .

ولذلك فالمرجئة هم أولئك الذين أرجأوا أمر مرتكب الكبيرة إلى الله يوم القيامة ، وأخَّروا العمل عن حقيقة الإيمان وقالوا: إنَّه لا يضر مع الإيمان ذنب، كما لا ينفع مع الكفر طاعة ، وهم أولئك الذين امتنعوا عن الخوض في الفتن التي حدثت في عهد عثمان وعليّ أو في العصر الأموي كذلك ، وهم لُقِّبوا بالمرجئة لأنهم يرجون العمل على النية والاعتقاد وقيل لغير ذلك .

ثانياً : مبادئ المرجئة وأصولها

اتفق المرجئة على مبدأ عام هو أن أهل القبلة كلهم مؤمنون بإقرارهم الظاهر بالشهادة ودخولهم في دائرة الإيمان ، وأنهم أرجأوا الحكم بالكفر على مرتكبي الكبائر والذنوب وقالوا بإرجاء المغفرة لأهل المعاصي إلى يوم القيامة والحساب ، لأن الأمر كله بيد الله إن شاء عذبهم وإن شاء عفا عنهم ، ولهذا دارت مبادئ المرجئة حول قضية الإيمان ، وذهبوا إلى أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص بالأعمال ، لأن الإيمان هو مجرد القول والمعرفة والنطق بالشهادتين ، وأن مرتكب الكبيرة يجب أن نرجىء الحكم عليه إلى يوم القيامة ، والله وحده هو الذي سيحاسب الناس على أعمالهم ، ومن ثَمَّ رأت المرجئة ضرورة إرجاء الحكم على المتقاتلين ومرتكبي الذنوب ، ورفض المرجئة القول بالعلاقة الضرورية بين الإيمان والعمل ، مثلما ذهب الخوارج والأشاعرة وباقي الفرق .

والمرجئة شأنها شأن باقي الفرق والمذاهب الكلامية كان اختلافها وافتراقها وانقسامها بسبب تعدد آرائها واختلاف المفاهيم والمعاني بين أصحابها ، والرغبة في السيطرة وبسط النفوذ وكسب الأتباع ، ومن ثَمَّ افترقت المرجئة إلى عدة فرق من أهمها : اليونسية : أصحاب يونس الغميري . والعبيدية : أصحاب عبيد المكذب . والغسانية : أصحاب غسَّان الكوفي . والثوبانية : أصحاب ثوبان المرجئ . والثومنية : أصحاب معاذ الثومني . والمريسية : أصحاب بشر المريس ت ٢١٩ هـ ، وهو زعيم مرجئة بغداد .

وتلك أهم المبادئ والأصول الاعتقادية لمذهب المرجئة :

١- أنَّ حقيقة الإيمان هو المعرفة والإقرار بالله تعالى وبما جاء من عنده مما اجتمعت عليه الأمة كالصلاة والزكاة والصيام والحج ، وتحريم الميتة والدم ولحم الخنزير ووطء المحارم ونحو ذلك ، وأنَّ هذه المعرفة لا تكون إيماناً إلا مع الإقرار .

٢- أنَّ الإيمان يتبعَّض ويتفاضل الناس فيه ، والخصلة الواحدة من الإيمان قد تكون بعض الإيمان وتاركها يكفر بترك الإيمان ، وعلى ذلك فإن الإيمان لا يزيد ولا ينقص ، ولا يتفاضل الناس فيه .

٣- أنَّ الإيمان هو المعرفة والتصديق بالله تعالى فقط وليس عمل ، فالإيمان عندهم قول بلا عمل ، لأنهم يقدمون القول ويؤخرون العمل ، والكفر هو الجهل به فقط ، وأنَّ الصلاة والزكاة والحج طاعات وليست بعبادة لله تعالى ، وأنَّ لا عبادة له إلا الإيمان به وهو معرفته ، وأنَّ الإيمان خصلة واحدة لا تزيد ولا تنقص ، وكذلك الكفر خصلة واحدة .

٤- أنَّ الإيمان هو التصديق بالقلب فقط أو هو الاعتقاد بالقلب وإن صرح صاحبه بالكفر وعبد الأصنام أو لزم اليهودية والنصرانية في دار الإسلام ومات على ذلك فهو مؤمن ، ولا عبرة في المظهر العملي في الإيمان ، فمن آمن بقلبه فهو مؤمن مسلم ، ولو لم ينطق بالشهادتين ولا أتى شيئاً

من عمل الجوارح ، إذ لا يُعْتَبَر ذلك جزءاً من الإيمان ، فالإيمان لغةً هو التصديق وليس شيئاً من العمل تصديق وبالتالي فإن الأعمال الظاهرة ليست جزءا من الإيمان . ولعل ذلك وراء قول الإمام زيد بن علي ابن الحسين فيهم : أبرأ من المرجئة الذين أطمعوا الفساق في عفو الله .

٥- أنَّ مرتكب الكبيرة يفوض أمره إلى الله إن شاء عذبه وإن شاء عفا عنه ، وأنه لا يخلد في النار لأنه مؤمن وليس بعاص ، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى إن الله يغفر الذنوب جميعا ، وقوله تعالى : ﴿ **وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ يُدْخِلْهُ نَارًا خَٰلِدًا فِيهَا وَلَهُۥ عَذَابٌ مُّهِينٌ** ﴾

(النساء: ١٤)

وقالوا : إنَّ العاصي لم يتعد الحدود كلها والذي يتعدى الحدود كلها هو الكافر وهو مصداق الآية .

٦- لم تبطل المرجئة إمامة مرتكب الكبيرة ، ولم ترَ ضرورة الخروج عليه مادامت انعقدت له البيعة ، بل يرجأ الحكم عليه لما اقترفه من الذنوب إلى يوم القيامة ، لجواز عفو الله عن المذنبين ، وكذلك جواز أن يخلف الله وعيده فلا يعذب أحدا من أهل الكبائر من المسلمين ويجوز أن يعذبهم بقدر ذنوبهم .

٧- لم تتقيد فرق المرجئة بشرط قرشية الإمام ، وقالوا : إنَّ الإمامة تصلح في غير قريش ، ولا تثبت إلا بإجماع الأمة ، وأوجبوا نصب الإمام الأفضل ولكن بعضهم ذهب إلى جواز إمامة المفضول .

٨- أن لله وعدا ووعيدا ، وأن وعده للطائعين بالجنة والثواب لايتخلف ، لأن الثواب الذي وعد الله به فضل منه ولا بد أن يفي الله بما وعد به ، أما الوعيد فقد يتخلف لأنه العقاب الذي توعد الله به العصاة وهو عدل ، ولله أن يتصرف في عدله كما يشاء إن شاء عذب وإن شاء عفا .

ثالثا : فرق المرجئة

ذكر البغدادي في كتابه «الفرق بين الفرق» : أنَّ فرق المرجئة بلغت عشرين فرقةً مصنفةً إلى ثلاثة أصناف : منهم الذين قالوا بالإرجاء في الإيمان ، وبالقَدَر على مذاهب القَدَرِيّة والمعتزلة كالصالحي ، وكغيلان وأبي شمر ، ومحمد ابن أبي شبيب البصري ، وهؤلاء سُمُّوا مرجئة القدرية ، ومنهم الذين قالوا بالإرجاء في الإيمان وبالجبر في الأعمال على مذهب جهم بن صفوان ، وهؤلاء سُمُّوا مرجئة الجهمية ، ومنهم الذين خرجوا عن الجبرية والقدرية ، وأخَّروا العمل عن الإيمان ، وهؤلاء يمثلهم الفرق الخمسة اليونسية ، والغسَّانية ، والثوبانية ، والثومنية ، والمريسية ، وهذه الفرق تضلل كل فرقة منها أختها وتخالفها وهي :

- فرقة الجهمية : أتباع جهم بن صفوان وهم مرجئة خراسان .
- فرقة الغيلانية : أتباع غيلان بن مروان الدمشقي وهم مرجئة أهل الشام .
- فرقة الماصرية : أتباع عمرو بن قيس الماصري ، وهم مرجئة العراق ، وهم الذين انتسب إليهم الإمام أبو حنيفة وأتباعه .
- فرقة الثومانية : أتباع أبي معاذ الثومني ، الذي قال بمقالة المرجئة في الإيمان بوصفه المعرفة والتصديق والمحبة والإخلاص لله والإقرار بما جاء به الرسول ﷺ ، وأنه لايجوز ترك ركن من أركان الإيمان والإسلام وهي المعرفة والمحبة والإقرار ، لأن من ترك الجزء أو البعض وآمن بالبعض دون الآخر فسيخرج من دائرة الإيمان إلى دائرة الكفر .
- فرقة اليونسية : أتباع يونس بن عون النميري ، وهي التي قالت بأن الإيمان الصادق هو المعرفة والمحبة بالقلب لله تعالى ، وأن هذا الإيمان لاينقص بالمعاصي ، وأن المؤمن يدخل الجنة بإخلاصه ويقينه ومحبته لله وليس بعمله وطاعته .

- فرقة الغسانية : أتباع غسان الكوفي ، وهي التي وافقت اليونسية في القول بأن الإيمان هو المعرفة بالله ورسوله ، وكانت هذه الفرقة تميل إلى الشك والتأويلات اللاأدرية مثل قولهم إن الله قد فرض الحج ولا ندري أين الكعبة ولعلها بغير مكة ، وأن الله قد بعث محمدا ولا ندري أهو الذي بالمدينة أم غيرها .
- فرقة العبيدية : أتباع عبيد المكتئب ، وهي التي قالت بمقالة اليونسية في الإيمان والمعرفة ، وقالت بمقالة المعتزلة في الصفات ، وأن علم الله هو عين ذاته وليست صفة زائدة على الذات ، وكذلك سائر الصفات من حيث أنها ليست زائدة على الذات ، وقالت أيضا بمقالة الجهمية والجبرية في التشبيه والتجسيم ، لأن الله خلق الإنسان على صورته ، وأن الله تعالى سيغفر الذنوب جميعا ما عدا الشرك به ، وأن العبد إذا مات موحدا فلن يصاب في الآخرة بضرر أو بسوء على الآثام التي اقترفها في حياته .
- فرقة الثوبانية : أتباع أبي ثوبان المرجئ ، الذي وافق باقي فرق المرجئة في قولهم في الإيمان بوصفه الإقرار والمعرفة بالله والرسل ، وأن كل ما يجوز فعله فليس الاعتقاد به من الإيمان ، ووافق أبي ثوبان المعتزلة في مسائل الوعد والوعيد والحرية والقول بأن القدر خيره وشره من العبد وأن الإنسان خالق أفعاله ولا دخل لله فيها ، ومع ذلك خالف المعتزلة في مسألة الخلود والحساب حين قال : إن الجزاء في الآخرة يكون على قدر الذنب أو المعصية وبعد الحساب يدخل الجميع الجنة ، كما تأثروا برأي الخوارج في الإمامة والقول بشورية الإمام ، وأن الإمامة تصح لأي إنسان مؤمن يعمل بكتاب الله وسنة رسوله حتى لو كان هذا الإنسان من غير قريش .

رابعا : مخاطر القول بالإرجاء

يلاحظ في مبادئ الإرجاء مدى تضارب الآراء ومدى خطورتها في مجال العقيدة والسلوك وخاصةً فصلهم بين الإيمان والعمل ، وما يمكن أن يؤدي إليه

من استهتار بالعمل وتقليل للطاعات ، وإهمال للعبادات ، وانتشار العنف وارتكاب المحرمات طمعا في عفو الله ورحمته التي وسعت كل شيء ، وهنا يكمن خطر الاعتقاد بآراء المرجئة في الفصل بين الإيمان والعمل ، وفي ذلك هدم صريح لحقيقة وأركان الإيمان ، فهم يرددون القول بأنه لا يضر مع الإيمان ذنب ، كما لا ينفع مع الكفر طاعة ، وأنَّ مرتكب الذنب أو الكبيرة يرجأ الحكم عليه إلى الله يوم القيامة ، وفي ذلك تعطيل صريح لأوامر الله وتكليفاته ، وتعطيل لتطبيق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وتعطيل لتطبيق الأحكام وإصلاح الإنسان وتقويمه .

كذلك فإنَّ الامتناع عن المشاركة بالجهاد أو بالرأي فيه إضعاف للمجتمع وتفكك أواصره ، وتدعيم لمبدأ العزلة والانقسام ، وبُعْد عن أوامر الله التي تدعو إلى التدخل بين الطوائف المتحاربة ، أما المرجئة فقد أرجأوا الحكم في أي الطائفتين أحق ، وفوضوا أمرهم إلى الله تعالى ، ولم يستجيبوا لأمر الله في قوله تعالى : ﴿ **وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا** ﴾ (الحجرات:٩) . كذلك فإنَّ إرجاء الحكم في كل شيء وتأخيره يساعد على ارتكاب المزيد من المعاصي والمحرمات لأنه لا حساب ولا محاكمة دنيوية ، كما أن الإرجاء يساعد في انتشار مذاهب الشك والتردد والعزلة والضعف ، وبالتالي الشك في كل وجوه الحق ، فأين الحق إذن ؟

ولقد ظهرت مخاطر القول بالإرجاء من المرجئة أنفسهم ، حيث قرر بعضهم أنَّ الإيمان هو مجرد الاعتقاد بالقلب فقط ، فالإنسان عندهم مؤمن وإن أعلن الكفر بلسانه وعبد الأوثان أو لزم اليهودية والنصرانية في دار الإسلام وعبد الصليب ، وأعلن التثليث في دار الإسلام ، فإن مات على ذلك فهو في زعمهم مؤمن كامل الإيمان عند الله عز وجل ، وأنه من أهل الجنة .

وقد تجاوزت المرجئة الحد في الاستهانة بالعمل من حيث اتصاله بأصل الإيمان ، فمنهم من قال إنَّ الإيمان مجرد القول باللسان ، أو مجرد الإذعان

القلبي وإن خالفته الجوارح ، فالإيمان القلبي هو وحده ركن الإيمان ، وانتشر نتيجة تلك الآراء إهمال الطاعات والأعمال ، والاستهانة بالفضائل ، فاتُّخذ مذهب المرجئة مذهباً لكل مفسد مستهتر ، لأن هؤلاء يرون أنَّ عفو الله يسع كل شيء وجميع الذنوب ما عدا الكفر ، فطمع الفُسَّاق في عفو الله تعالى ، وقالوا : إنَّ صاحب الكبيرة ليس مُخَلَّداً في النار .

واعتمد المرجئة على العديد من الآيات والأحاديث الدالة على رحمة الله وعفوه عن أصحاب الذنوب ، أما الفرق المعارضة للمرجئة فقد أكدت أن هناك أحاديث نبوية في لعن فرقة المرجئة ، منها الحديث الذي رواه الطبراني : « لعنت المرجئة على لسان سبعين نبيا » . وهو حديث غير متفق عليه .

ومن مخاطر القول بالإرجاء تلك الآراء التي رددها زعماء فرق المرجئة أمثال يونس الغميري ، وعبيد ، وغسَّان الكوفي ، وثوبان ، وبشر المريسى وغيرهم وهي آراء توحي بالتشبيه وتدعو إلى الإباحية ، والجهل بالدين وضعف الإيمان .

- فيونس الغميري يرى أنَّ الإيمان هو المعرفة بالله والخضوع له والمحبة بالقلب ، فمن اجتمعت فيه هذه الصفات فهو مؤمن ولا يضر معها ترك الطاعات وارتكاب المعاصي ولا يعاقب عليها ، وإبليس كان عارفاً بالله وإنما كفر باستكباره وترك الخضوع لله تعالى .
- وعبيد المكذب رأى أنَّ علم الله سبحانه لم يزل شيئاً غير ذاته تعالى ، وكذا سائر صفاته ، وأنه على صورة الإنسان .
- ومعاذ الثومني يرى أنَّ الإيمان هو المعرفة والتصديق والمحبة والإخلاص والإقرار بما جاء به الرسول ﷺ ، وترك بعض ذلك كفر وليس بعضه إيماناً ولا غير إيمان ، وكل معصية لم يجمع على أنها كفر فصاحبها فسق وعصى لأنه فاسق وعاصٍ ، ومن ترك الصلاة مستحلاً كفر للتكذيب ، ومن تركها بنية القضاء لم يكفر ، ومن قتل نبيًّا أو لطمه كفر لا للقتل ولا للطمه بل لأنه

دليل تكذيبه وبغضه ، وبه قال ابن الرواندي وبشر المريس ، وزعم ابن الرواندي وغيره أنَّ السجود للصنم ليس بكفر ولكنه دلالة على الكفر .

ومن أقوال فرق المرجئة التي تساهم في إشاعة الفاحشة قولهم : من قال لا إله إلا الله محمد رسول الله ، وحرَّم ما حرَّم الله ، وأحلَّ ما أحلَّ الله دخل الجنة إذا مات وإن زنى ، وإن سرق وقتل وشرب الخمر ، وقذف المحصنات ، وترك الصلاة والزكاة والصيام ، وأنَّ الإيمان لا يزيد ولا ينقص ، وإنَّ مرتكب الكبيرة لا يُخَلَّد في النار لأنه مؤمن ، واعتبر المرجئة أنَّ جميع المخالفين لهم مؤمنين ، وعدُّوا كل من تأوَّل وأخطأ مؤمناً ، إلا من أجمعت الأمة على كفره .

وهكذا تكمن خطورة القول بالإرجاء في الفصل بين الإيمان والعمل ، والقول بالجمع بين الايمان وبين ارتكاب الذنوب ، وتشجيع أصحاب الذنوب والمعاصي على التمادي في الذنوب استنادا إلى عفو الله ورحمته ، وقولهم بأنَّ الذنوب لا تُخرج عن الإيمان ، كما أن ذلك يوافق أصحاب اللهو والأهواء والمعاصي الذين ركنوا إلى الإرجاء طمعا في عفو الله ورحمته .

* * *

الفصل الرابع

مذهب الأشعرية

أولاً : نشأة الأشعرية

ظهرت هذه الفرقة في أواخر القرن الثالث الهجري بعد ظهور الفرق الأولى التي أعلنت عن آرائها واكتمال مذاهبها مثل فرق الشيعة والخوارج والمرجئة والمعتزلة ، ومع بداية ازدهار الحركة الفكرية وعلم الكلام ، وانقسام الفرق بين مؤيدين للنص ، ومؤيدين للتأويل واستخدام العقل ، وفي وقت اشتداد محنة خلق القرآن التي أثارها المعتزلة ، واشتداد الصراع بين المعتزلة وفقهاء أهل السنة .

فى هذا الوقت بدأ الخليفة المتوكل في رفع آثار محنة القول بخلق القرآن بين عامي ٢٣٤ ، ٢٤٧ هـ ، ودعا إلى إحياء تعاليم أهل السنة ، فتقلص دور المعتزلة الكلامي ، عندها ظهر فريق يدافع عن آراء أهل السنة بسلاح العقل ويحاول القيام بدور المعتزلة الكلامي في الدفاع عن حقائق الشريعة بسلاح المنطق والدليل ، ويجمع بين العقل والنقل ، ويقول برأي متوسط في معظم القضايا الخلافية بين الفرق ، هذا الفريق هو الذي تزعمه أبو الحسن الأشعري ت ٣٢٤ هـ وقيل ٣٣٠ هـ في البصرة ، وتزعمه أيضا أبو منصور الماتريدي ت ٣٣٢ هـ في سمرقند ، وتزعمه أبو جعفر الطحاوي ت ٣٢١ هـ في مصر ، وهذه هي المذاهب الوسطية الثلاثة التي عبرت عن وسطية الإسلام واعتداله وحاولت الوقوف إلى جانب الجمهور الذي رفض تشدد الفقهاء والمعتزلة على السواء .

والأشعرية تنسب في نشأتها وظهورها إلى الفقيه أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري الذي ولد بالبصرة عام ٢٦٠ هـ وتتلمذ على شيخ المعتزلة أبي علي الجبائي حتى سن الأربعين من عمره ، وظل معتزليًّا فترة كبيرة يناظر ويؤلف على طريقتهم ، بعدها تحول الأشعري إلى آراء أهل السُّنة ، وأيد الموقف الوسط بين المعتزلة التي أعطت للعقل قدرات لاحدود لها من جهة ، والخوارج والجبرية والفقهاء الذين تشددوا في التمسك بظاهر النص من جهة أخرى .

وقيل إن الأشعرية قد انتشرت في معظم بلاد العالم بفضل اعتدال آراء مؤسسها أبي الحسن الأشعري وكذلك جهود كبار الأشاعرة بعد ذلك أمثال الإمام القشيري ٣٧٥-٤٦٥ هـ ، والإمام الغزالي ٤٥٠-٥٠٥ هـ ، وأبو منصور الماتريدي ، والفخر الرازي وغيرهم .

ولقد انتهج الأشعري منهج الوسط بين جميع المذاهب ، وأعانه على ذلك فهمه لمبادئ وأصول الفرق والمذاهب وقدرته على الجمع بين علوم الفقه والحديث وعلم الكلام ، واستطاع تقديم آراء متوسطة بين المعتزلة والحنابلة ، وسعى بجد نحو تضييق هوة الخلاف والنزاع بين المتكلمين والفقهاء ، وتقديم آراء تجمع بين العقل والنقل على اعتبار أنَّ الاقتصار على جانب دون آخر أو تغليب أحدهما على الآخر يؤدي إلى الشطط والغلو ، وظهر منهج الأشعري الوسطي واضحاً في ردوده على أصحاب الاعتقادات الزائفة والمنكرين للرسالات والألوهية ، أوالقائلين بقدم العالم ، وردوده على المعتزلة والرافضة والجهمية وكذلك فرق الخوارج والشيعة والمرجئة وغيرهم .

ولقد اشتهرت مؤلفات الأشعري في علوم العقائد والمذاهب ومنها : «الإبانة عن أصول الديانة» ، و «اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع» ، و «مقالات الإسلاميين واختلاف المصليين» ، و «استحسان الخوض في علم الكلام» وهو عبارة عن رسالة في الرد على الذين حرَّموا علم الكلام ، وكذلك كتابه «البرهان» ، و «الموجز» ، و «البيان والتبيين في أصول الدين» ، و «الشرح

والتفصيل في الرد على أهل الإفك والتضليل» . وقد جذبت هذه المؤلفات كبار فقهاء السلف وزهادهم وعلى رأسهم أبو بكر الباقلاني ، وأبو المعالى الجويني والشهرستاني والغزالي وفخر الدين الرازي ، وقيل إنَّ الأشعرية قد انتشرت بفضل علمائها وتلاميذ الأشعري ابتداءً من الناصر صلاح الدين الأيوبي ، وأبي عبد الله بن مجاهد ، وأبى الحسن الباهلي ، والقاضي أبي بكر الطيب الباقلاني ، وأبي بكر بن فورك ، وأبى اسحاق الإسفراييني ، وأبى المظفر الإسفراييني ، وأبي المعالى الجويني ووالده أبي محمد الجويني ، ثم متأخري الأشعرية أمثال الإمام الغزالي ، وابن تومرت الموحدى ، وفخر الدين الرازي ، والشهرستاني ، والآمدي ، وعضد الدين الإيجي صاحب المواقف وغيرهم .

وكان موقف الأشعرية من العقل والشرع من أهم أسباب انتشارمذهبها وقبولها لدى الجمهور ، خاصة وأن المعتزلة قد أعطوا للعقل مكانة تفوق الشرع وجعلوه يحسن ويقبح ، وفي نفس الوقت رفض أصحاب مدرسة الحديث الاجتهاد والتأويل ، أما الأشعرية فقد رحبوا بالعقل في الفهم والاجتهاد والتأويل ، وأكد الأشاعرة على أن العقل لايحسن ولا يقبح وإنما الشرع هو الذي يحسن ويقبح وهو الذي يحلل ويحرم ، وأن العقل ليس له في الشرع مجال أي أنه لايتدخل في الأحكام والشرائع المقررة في الكتاب ، وقد حاولت الماتريدية الاقتراب من المعتزلة في عقلانيتها فقالوا : إن العقل يدرك حسن بعض الأفعال وقبحها لاحسن وقبح جميع الأفعال ، أما المعتزلة فيقولون إن العقل بذاته مستقل بوجوب المعرفة في حين أن الماتريدية تقول إن العقل آلة لوجوب المعرفة بمعونة من الله .

ثانيا : المنهج الأشعري

هو منهج التوسط الذي يجمع بين العقل والنقل دون إغفال لأحدهما أو تقديم أحدهما على الآخر ، وذلك من أجل وقوفهم موقف الوسط بين المجبرة وأصحاب النص الذين تزعموا مدرسة الظاهر أو مدرسة الحديث ،

وبين أصحاب الحرية المطلقة الذين قالوا بقدرة الإنسان واختياره التام لجميع أفعاله ، ولقد تبنّي الأشاعرة في كثير من المسائل رغم وسطيتهم منهج النقد والمعارضة لأصحاب الرأي والتأويل والعقل وخاصة أصحاب الاتجاه الاعتزالي ، وقالوا بأن أفعال الإنسان كسبا ، وأن الإنسان حر في حدود قدرته واستطاعته ، ومجبر في حدود قدرة الله وإرادته ، وأن الإرادة ليست سابقة على الفعل كما تقول المعتزلة ولكنها مصاحبة للفعل بأمر الله وإعانته للإنسان ، ولعل هذه المنهجية والوسطية في المنهج الأشعري هي التي دفعتهم إلى تقديم النقل على العقل وتفضيله ، وكان المنهج الأشعري الوسطي يسعى للتأكيد على أن مهمة العقل قاصرة على الاسترشاد والتوجيه والحكم وأن الكلمة العليا للوحي الإلهي وأحكام الشريعة ، وأن القياس الشرعي يتضمن القياس العقلي ولا يتعارض معه ، ولذا وصف الأشاعرة بأنهم المجبرة الوسط .

ورغم تقديم العقل على النقل لم يرفض الأشعرية التأويل ، وفي نفس الوقت عابوا على المعتزلة وأتباعهم الإسراف في التأويل والاعتماد الكلى على البراهين العقلية ، وأكدوا على المبدأ أن العقل ليس له في الشرع مجال ، وذهبوا إلى أن الشريعة كل لا يتجزأ وهي فروع وأصول متواصلة لافاصل بينها . ولا شك أن المنهج الأشعري قد نجح في التعبير عن مذهب أهل السنة والجماعة المعارض على طول الخط لمنهج المعتزلة في التأويل والتفسير والقول بقدرة الإنسان وحريته ، وأن أفعال العباد كلها مخلوقة لله ، فعارض الأشعرية ذلك ، وقالوا إن الله تعالى يخلق أفعال العباد كلها خيرا كانت أم شرا .

وكانت الغاية الواضحة من المنهج الأشعري ذات المنحى السلفي الذي يغلب عليه أسلوب السرد الفلسفي ، هي إثبات الواحدية والتنزيه لله تعالى ، وذلك واضح من قولهم : أنه إذا قيل إن العبد خالق لفعله ، فإن ذلك يؤدي إلى أن يكون الخالق اثنين ، ومن ادعى ذلك فقد ادعى الشرك مع الله في الخالقية ،

ومن ادعى الشرك مع الله في الخالقية يكفر ، ودليل ذلك قوله تعالى : ﴿ **وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا** ﴾ ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ **ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ** ﴾ ، وفعل العبد شيء من هذه الأشياء المخلوقة لله تعالى .

ومعنى ذلك عند الأشاعرة أن الإنسان مستطيع بفعل نفسه وقت الفعل باستطاعة الله تعالى إياه وبقواه وتوفيقه ، وهذا هو منهج الوسطية الذي انتهجه الأشاعرة بين المعتزلة والجبرية ، لقولهم إن الإنسان مخير مستطاع بقدرته على الكسب ، أو بقدرته التي يكتسبها أو يجدها في نفسه ، وبالتالي فهو مخير مستطاع ، وأن الله إذا وجد من الإنسان الجهد والقصد والنية والاكتساب في المعصية أجرى خذلانه له في نيته وقصده ، وبذلك يستحق العقوبة على فعل نفسه ، أما إذا وجد الله الإنسان منتويا للطاعة قاصدا إليها مجتهدا في سبيلها ، فإنه في هذه الحالة يجري عونه وتوفيقه مع فعل هذا الإنسان فيستحق بذلك الثواب .

ولما كانت قضية القضاء والقدر التي عالجها الفلاسفة وعلماء الكلام تحت مسمى الجبر والاختيار من أهم القضايا وأبرزها من الناحية الفلسفية والمنهجية ، فقد تناولها أبو الحسن الأشعري بمنظور فلسفي من خلال أقواله في الإرادة والاستطاعة والكسب ومدى فاعلية الإنسان وعلاقته بالفاعلية الإلهية ، فقد أثبت الأشعري أن لله تعالى إرادة واحدة قديمة أزلية متعلقة بجميع المرادات سواء الخاصة به تعالى أو بعباده ، لأن أفعال عباده مخلوقة له ، وأن الله قد أراد جميع الأفعال خيرها وشرها ونفعها وضرها وقدرها عليهم منذ الأزل وكتبت عليهم في اللوح المحفوظ ، فذلك حكمه وقضاؤه وقدره الذي لا يتغير ولا يتبدل .

ولا يعني ذلك وفق الرؤية المنهجية للأشاعرة أن الإنسان غير قادر على أفعاله بل على العكس فهو يرى في نفسه قدرة على الحركة وأداء الأفعال بإرادته وقدرته حسب استطاعته ، ومعنى ذلك عند الأشعري أن المكتسب هو المقدور بالمقدرة الحادثة والحاصل تحت هذه القدرة الحادثة في الإنسان ،

وهذا يدل عند الأشعري أن الأفعال صادرة عن الإنسان ، وهذا القول سُمِّي بنظرية الكسب الأشعرية التي وصفها الشهرستاني في كتابه «الملل والنحل» من خلال قول الأشعري : إن الله أجرى سنته بأن يخلق عقب القدرة الحادثة أو تحتها أو معها الفعل الحاصل إذا أراده العبد وتجرد له ، وسمى هذا الفعل كسبا ، فيكون خلقا من الله سبحانه وتعالى إبداعا وإحداثا ، وكسبا من العبد مجعولا لا تحت قدرته .

ومعنى ذلك وفق منهجيتهم الوسطية أن الله خالق كل شيء بما فيها أفعال العباد ، وأن أفعال الإنسان تكون خلقا وإبداعا لله ، وتكون كسبا واختيارا للإنسان بقدرته الحادثة ، وأن الكسب للعبد معناه الفعل القائم بمحل قدرة العبد .

ثالثا : آراء الأشعرية الكلامية

كانت آراء الأشاعرة جميعها مخصصة للرد على المعتزلة من جهة والجبرية والظاهرية من جهة ثانية ، ولهذا شملت آراؤهم جميع مسائل الخلاف سواء الاعتقادية والفقهية والكلامية والمذهبية والسياسية وكانت أهم هذه الآراء قولهم :

- أن العالم محدث مخلوق وليس قديم ، ذلك لأن الحدوث هو دليل الوجود ، وكذلك دليل قدرة الله ووحدانيته . وفي هذا المعنى يقول الأشعري : إن الله واحد لامثيل له ، ولا يشاركه موجود في صنع هذا العالم ، فصانع الأشياء واحد لأن الاثنين لايجري تدبيرهما على نظام واحد ولا يتفقا على أحكام ، ولذا قال الحق تعالى : ﴿ **لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا** ﴾ .
- أن الإيمان هو التصديق بالقلب واللسان وليس مجرد المعرفة كما قال المرجئة ، وأنَّ التصديق لا يكون صحيحاً إلا بالمعرفة بوجود الصانع ، وهو أيضاً قول بالنفس يتضمن المعرفة ثم يعبر عنه بالإقرار باللسان ، وبما أن الإيمان هو التصديق ؛ فهو إذن ثابت لا يزيد ولا ينقص ، وميز الأشاعرة بين الإيمان والإسلام على اعتبار أنَّ الإسلام هو الانقياد والاستسلام ، وكل طاعة

انقاد بها العبد لربه تعالى واستسلم فيها لأمره فهي إسلام ، والإيمان خصلة من خصال الإسلام ، وبالتالي فإنَّ كل إيمان إسلام ، وليس كل إسلام إيمان ؛ فالإيمان أخصُّ من الإسلام ، والإسلام أعمُّ وأوسع من الإيمان .

- أن مرتكب الكبيرة مؤمن ولا يوصف بالشرك أو الكفر كما قال الخوارج ، وأن ارتكاب المعاصي لايخرج من الإيمان ولايوجب كفره بل يظل على إيمانه مع وجود الخطأ ، فالمؤمن مؤمن بإيمانه وتصديقه ، ويكون عاصيا بمعصيته وفسقه ، وفي هذا القول لم يتوافق الأشعرية مع الخوارج في قولهم إنَّ كل ذنب كبيرة ، وإنَّ صاحب الكبيرة مُخَلَّد في النار ، ولم يوافقوا المرجئة الذين رأوا أنَّ صاحب الكبيرة مؤمن كامل الإيمان ، ولم يوافقوا أيضا المعتزلة الذين قالوا : إنه في مَنزِلة بين المنْزلتين لا مؤمن ولا كافر . وأكد الأشعرية أنَّ مرتكب الكبيرة من أصل الصلاة والتوبة مؤمن ولكن إيمانه ليس كاملاً لأنه فاسق ، وأنَّ من فعل صغيرة واحدة فهو عاصٍ وليس بفاسق ، ولذا فإن مرتكب الكبيرة من أهل الصلاة مؤمن أو متصف بالإيمان ؛ لأنه متصف بالتصديق بالله تعالى .
- أن الله تعالى هوخالق أفعال العباد ، وأن حقيقة الفعل أنه خلق لله وكسب للإنسان ، وأن جميع الموجودات وكذلك أفعال الإنسان كلها مخلوقة لله تعالى ، وأن الإنسان يكتسب القدرة على الفعل بمجرد القيام به ، ولذا فإن القدرة حادثة ومصاحبة للفعل وليست سابقة على الفعل كما ذهبت المعتزلة ، وبهذا الرأي عارض الأشعرية موقف المعتزلة في نسبتهم الأفعال للعباد ، وقولهم بقدرة العبد المطلقة وحريته الكاملة على خلق أفعاله ، وأن الله لا يخلق أفعال العباد ، فقال الأشعرية بخلق الله لأفعال العباد لأنه تعالى الخالق وحده ، ولأنه تعالى خالق جميع الأجسام والأعراض كلها خيرها وشرها ، وأنَّ الله يخلق لا لعلة فهو الغني الذي لا يحتاج إلى منفعة أو دفع ضرر ، وأن الخلق دليل الحكمة ، وحكمته تعالى تتحقق في إتقان صنعته

وخلقه وفقاً لعلمه وإرادته ، وأن الله هو الفاعل المختار له أن يفعل على أي وجه شاء ، وله أن لا يفعل إذا شاء ، فليس يجب عليه شيء .

وقد استدل الأشاعرة على خلق الله لأفعال العباد بأدلة منها :

- أن القدرة الإنسانية موجودة وجودا حقيقيا ولها تأثيرها المحدود في الفعل بقدر طاقة الإنسان واستطاعته ، وأن الاستطاعة هذه توجد مع الفعل ، وأن الاستطاعة عرض والعرض لايبقى ، وأنه لو كان العبد خالقاً لأفعال نفسه للزم وجود خالق غير الله ، ووجود خالق غير الله محال .
- أن الكمال الإلهي يتحقق في واحدية الإله وفي القدرة الإلهية المطلقة ، وأن نسبة الأفعال للعباد يعني انتقاص مفهوم القدرة الإلهية المطلقة ، وفي إثبات ذلك يقول الأشعري : لو قلنا إن العبد يخلق أفعاله من طاعة أو معصية أو إيمان أو كفر فقد شركنا بين الله تعالى وبيننا في الخلق وأن خلقه لا يتم إلا بخلقنا .
- أن هناك تلازما بين وجوب التكليف مع المسئولية والحساب ، لأن الحساب يقتضى التكليف بالأمر والنهي ، فإذا لم يكن ثمة أوامر ونواهي إلهية فليس ثمة تكليف .
- أن رؤية الله في الآخرة جائزة وليست مستحيلة كما ذهب المعتزلة والأباضية، التي قالت بنفي الرؤية واستحالتها دنيا وآخرة ، أما الأشاعرة فقالوا بأن الله تعالى مرأي لعباده في الآخرة للمؤمنين الطائعين بلا انطباع ولا إشعاع ، وأن هذه الرؤية تمثل قمة سعادة المؤمن في الآخرة ، ولذا يحرصون على الدعاء : اللهم متعنا بالنظر إلى وجهك الكريم .
- أن وجود إمام للمسلمين واجب عقلا وشرعا ، وأن وجود الإمام يجب أن يكون معروفا وظاهرا للجميع ، وليس مخفيا كما تقول بعض فرق الشيعة الباطنية ، وذلك لأن معرفة الإمام شرط رئيسي لطاعته ، وأن الذي يصلح

للإمامة لابد من توافر شروط العلم والسلامة والعدالة والورع وحسن التدبير ، وأن يكون قرشيا . ويقول في هذا المعنى الأشعري : يجب أن يكون الإمام أفضل أهل زمانه ، ولا تنعقد الإمامة لأحد مع وجود من هو أفضل منه فيها ، فإن عقدها قوم للمفضول كان المعقود له من الملوك دون الأئمة .

- أن المعاد الجسماني حق ، وكذا المجازاة والمحاسبة والصراط والميزان وخلق الجنة والنار ، وخلود الكفار في النار حق ، وأن الشفاعة حق ، وأن بعث الرسل بالمعجزات حق ، لأن الشفاعة والمعجزات تؤكدان جواز العفو عن المذنبين وأن الله تعالى غفور رحيم .
- أن اثبات التوحيد واجب وحق ، وأنه ثابت بأدلة العقل والنقل ، وأن القول بوحدانية الذات والصفات حق : لأنَّ الله متكلم وله كلام بدليل إرساله الرسل ، وتكليفه العباد بالأمر والنهي والوعد والوعيد ، وهذا يدل على أنه تعالى آمرٌ وناهٍ ، وأن له كلام وعدم الكلام نقص ، والله تعالى مُتَنَزِّه عن كل نقص ، وقالوا إنَّ الكلام الإلهي كلام نفسي وليس أصوات وحروف .

وفي معرفة الله وتوحيده يقول عضد الدين الإيجي في المواقف : النظر في معرفة الله تعالى واجب إجمالا ، واختلف في طريق ثبوته عند أصحابنا يقصد الأشعرية وهو السمع ، وعند المعتزلة العقل ، وهذا سبب الاختلاف في النظر إلى القضايا .

ويمكن أن نلاحظ في هذه الآراء والمبادئ كيف تابع الأشعرية المعتزلة القول بوجوب الاعتقاد بوحدانية الله في ذاته وصفاته وأفعاله ، وفي تقسيم الصفات إلى صفات ذاتية وصفات فعلية ، لكنهم يختلفون مع المعتزلة في عدد هذه الصفات الذاتية وكونها قديمة ، كما نلاحظ أن الأشعرية قد خالفوا المعتزلة في كثير من مبادئها كالرؤية والصفات وخلق الأفعال ، وفي قولهم بأن الدين خاضع للعقل وليس العكس ، وأن فهم الدين وتفسيره لايكون إلا بالعقل ، وأن النقل يدافع بنفسه عن العقل ، وأن النص الصريح لايتعارض مع أحكام

العقل الصحيح ، ومع ذلك أكد الأشاعرة على أنه ليس للعقل في أحكام الشرع مجال ، وأكد الأشاعرة أن الصفات ليست هي الذات وليست شيئاً غير الذات ، وعبَّروا عن ذلك بقولهم : « لا هي هو ولا هي غيره » ، والصفة عندهم لها وجود ثابت وحقيقي ، وهي الشيء الذي يوجد بالموصوف أو يكون له ويكسبه الوصف .

والصفات الذاتية عند الأشعرية هي مالا يجوز أن يوصف الله تعالى بضدها ، وهي صفات أزلية قديمة ، فالله تعالى حَيٌّ بحياة ، وقادر بقُدْرَة ، وعالم بعلم ، ومريد بإرادة ، وسامع بسمع لا بأُذُن ، وباصر ببصر هو رؤية لا عين ، ومتكلم بكلام لا من جنس الأصوات والحروف ، وهذه هي الصفات السبع الأزلية ، وهي الحياة والعلم والقدرة والإرادة والسمع والبصر والكلام .

أما الصفات الفعلية فهي التي يجوز أن يوصف الله تعالى بضدها ؛ لأن الضد ليس بفعل ، وهي مشتقة من أفعال الله كالخلق والرحمة والرزق والعدل ، فهو سبحانه الخالق والرحيم والرازق والعادل .

هذا بالإضافة إلى دور الأشعرية الإيجابي الذي مارسه علماءهم في مواجهة المنكرين للنبوات والرسالات كجماعة البراهمة والسمنية وفرق المجوس وغيرهم ، حيث بيَّنوا لهم بمختلف الأدلة العقلية والنقلية فائدة بعث الرسل والحكمة من بعثهم ، ودور الرسل في إنقاذ البشرية من الجهل وتعريفهم بكيفية العبادة ، ووجوب شكر المنعم سبحانه ، وأن وجود الرسل ضرورة خاصة وأن العقل ليس من جهته التحسين والتقبيح وأنه قاصر عن إدراك الجزاء في الآخرة ، وأنه يوقع الإنسان في كثير من المخاطر التي يجنبنا الشرع إياها .

* * *

الفصل الخامس

مذهب الماتريدية

أولا : نشأة فرقة الماتريدية ومذهبها

أسس مذهب الماتريدية الإمام أبي منصور محمد بن محمود الماتريدي السمرقندي المولود حوالى عام ٢٣٨ هـ بقرية ماتريد إحدى ضواحي سمرقند أشهر بلاد ما وراء النهر ، والمتوفى بها عام ٣٣٣ هـ ، والذي اشتهر بعدة أسماء منها : إمام الهدى ، وإمام أهل السنة والجماعة ، وإمام المتكلمين ، والإمام الزاهد ، وكان للماتريدي مواقف نقدية معارضة للعديد من الفرق الكلامية كالجهمية والأشعرية والمعتزلة ، كما كان له موقفا نقديا من مبادئ وأصول المعتزلة الخمسة ، كما حاول دحض آرائهم في التحسين والتقبيح ، والقدم والحدوث والرؤية والصفات ، واعتمد في ذلك على منهج الكلام في الجمع بين العقل والنقل ورفض التقليد والتمسك الحرفى بظاهر النص ، وقد ألف لهذا الغرض كتابه في التفسير المسمى « بتأويلات أهل السنة »، وكتاب التوحيد الذي خصصه لعرض المذهب الماتريدي وقواعده ونقد آراء المعتزلة ، كما ألف في الفقه وأصوله كتاب « الجدل » وكتاب « مآخذ الشرائع » ، وألف في علم الكلام كتاب « التوحيد » الذي سبق ذكره وكتاب « المقالات » وكتاب « الرد على القرامطة »، وكتاب « رد الأصول الخمسة » ، وكتاب « بيان وهم المعتزلة » ، وفي علوم القرآن ألف أهم كتبه وهو « تأويلات القرآ المعروف باسم تأويلات أهل السُّنة » ، ولهذا الكتاب أهميته وقيمته العلمية الكبرى لأنه يمثل أول محاولة جادة من جانب علماء أهل السُّنة لتأويل القرآن الكريم وتفسيره عن

طريق العقل والنقل ، وفي هذا الكتاب أيضا يظهر منهج الماتريدي في التأويل والتفسير القائم على مبدأ تفسير القرآن بالقرآن والسُّنة والمأثور ، وكيف استطاع بنجاح استخدام المنهج الكلامي القائم على أدلة العقل والنقل والجمع بينهما ، وأنه استطاع أن يبين مدى خطأ الوقوف عند حد النقل أو المغالاة في جانب العقل .

وقد استعان الماتريدي بمناهج المتكلمين للدفاع عن مقالة أهل السُّنة والجماعة ، وفي نفس الوقت حاول إثبات أهمية الاجتهاد والعقل ، كما حاول الماتريدي إثبات خطأ المعتزلة في قياس عالم الألوهية على عالم البشرية من خلال نقد قياس الغائب على الشاهد ، ومما قاله في هذا الإطار : أن القياس عند الأصوليين يعني إسناد حكم الأصل إلى الفرع للتساوي في علة الحكم ، ومن ثَمَّ فإن اشتراك الأصل والفرع في العلة هو الشرط لصحة القياس ، وأن هناك صعوبة في التحقق من اشتراك الغائب على الشاهد في وصف ما أو حكم ما وذلك لصعوبة إثبات التشابه بين عالم البشرية وعالم الغيب والألوهية .

وقد تتلمذ الماتريدي على أيدي أبرز علماء المذهب الحنفي في عصره منهم الإمام أبي نصر العياضي ، وأبي بكر محمد الجوزجاني ، والإمام نصير ابن يحيى والإمام محمد بن مقاتل الرازي ، ومن ثَمَّ كان من الطبيعى أن يتبع الإمام الماتريدي المذهب الحنفي في الفقه ، كما كان له اهتمام خاص بمسائل المعرفة والعلم وهو ماظهر بوضوح في مقدمة كتابه في التوحيد الذي بدأه بالحديث عن المعرفة ، وهو نفس الموضوع الذي بدأ به كتاب تأويلات أهل السُّنة ، مؤكدا على أنه لافرق في المعنى والمضمون بين المعرفة والعلم فهما اسمان لمعنى واحد ، وأن المعرفة لها أقسام ثلاثة هي : المعرفة الأولية التي تحدث في الإنسان من جهة قوته العقلية المجردة وهي معارف واجبة التصديق ، ثم المعرفة الضرورية وهي التي تتوافق مع النظرة العقلية المباشرة لدى جميع الناس ولا يختلف حولها ، ثم المعرفة الضرورية الكسبية التي تقوم على الاستدلال ، وهي المعرفة التي نحتاج إليها بالتأمل والنظر والتدبر في سائر

المخلوقات والآيات ، ويميز الماتريدي بين هذه الأقسام وبين المعرفة الدينية مؤكدا على أن المعرفة الدينية هي أسمى أنواع المعرفة ، لأن الفقه في الدين أفضل من الفقه في العلم ، وأن العلم مبني على الدين ، وأن المعرفة الدينية موضوعها وجود الله وصفاته وأوامره وأحكامه والإيمان بالرسل واليوم الآخر .

والثابت أن الماتريدية هي إحدى فرق المذاهب الوسطية كالأشعرية ، ولأنها معاصرة للأشعرية فهي تتفق مع كثير من آراء الأشاعرة حتى نسبها البعض إليها وقالوا إنها إحدى فرق الأشعرية ، وقد اهتم الماتريدي بعلوم الحكمة والتفسير والفقه والكلام لمواجهة الفكر المعتزلي الذي انتشر في بلاد ما وراء النهر ، فحاول الماتريدي تبنِّي موقف الوسط بين الحنابلة والظاهرية من جهة ، وبين المعتزلة والقدرية من جهة ثانية ، وكان التقارب الشديد بين مواقف وآراء الماتريدية والأشعرية نتيجة طبيعية لأن معظم فقهاء الفرقتين قد تبنوا أفكارا ومبادئ وسطية مشتركة ، مع أن آراء أبي حنيفة في الفقه والعقائد كانت أهم مصادر الفكر الماتريدي بينما تبنِّي فقهاء الأشعرية مبادئ الفقه الشافعي .

وكان موقف الماتريدية من المعتزلة هو موقف المعارضة في معظم مسائل الخلاف ، ومنها قول المعتزلة بجواز تكليف ما لايطاق ، محتجين بقوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ ﴾ ، ولكن الماتريدي يرد عليهم بقوله : فإن سئلنا عن التكليف أيكون فيما لايطاق ، فجوابنا أنه فيما منعنا فلا ، وفيما لم نمنع وضيعنا ، وأن الدنيا دار محنة وابتلاء ، وأن البشر خلق للمحنة ، ، والابتلاء لايتحقق إلا فيما يفعله العبد باختياره فيثاب عليه أو يتركه فيعاقب عليه ، وفي مسألة التحسين والتقبيح والوجوب العقلي عارض الماتريدية المعتزلة ، حيث قسم الماتريدي الحسن والقبح إلى ما حسن وقبح في الطبع ، وإلى ما حسن وقبح في العقل ، فالطبع يرغب فيما يتلذذ أو يشتهى ، وإن لم يكن في نفسه حسن ، وذلك لأن الله تعالى خلق البشر على طبائع تميل إلى الملاذ الحاضرة وتدعو صاحبها إليها ، بما ركب فيه من الشهوات ، أما

ما حسن في العقل فلا يحسن إلا ما ثبت حسنه بنفسه ، والعقل لاينفر إلا عما هو قبيح في نفسه ، ويرغب فيما هو حسن في نفسه ، وما حسن في العقل ثابت لايتغير من حال إلى حال ، بينما في الطبع يتغير من حال إلى حال بالرياضة والاعتياد .

وتقول الماتريدية بلزوم معرفة الله تعالى وشكره بالعقل ، لأن العقل مناط التكليف وهو الذي يدرك الحسن والقبح في الأفعال وأن السمع قد جاء موافقا له ، وأنه لاتعارض بين السمع والعقل ، لأن السمع قد جاء موافقا للعقل وأحكامه ، بدليل أن الفواحش هي ما قبح في العقل والسمع ، ويؤكد الماتريدي ذلك بقوله : إن وجوب معرفة الله تعالى بالعقل لازم لأن الله قد فطر الناس على معرفة وحدانيته بما ركب فيهم من عقول ودلائل ما لو تفكروا فيها لوصلوا إلى معرفة الله ، وليس للناس على الله حجة لو لم يبعث رسولا . وفي مسألة خلق الرزق والهداية والتوفيق يقول الماتريدي : إن الرزق من فعل الله ، وأن الله قد ضمن الرزق لعبيده ، وليس لأحد قدرة في منع الله عن الوفاء بهذا الضمان ، كما أن القرآن الكريم قد ورد فيه آيات عديدة في معنى الهداية من الله لخلقه والتوفيق والإضلال والخذلان والختم والطبع على القلوب .

وقد انتشرت الماتريدية في العديد من البلاد الإسلامية الآسيوية كالهند وبلاد فارس وتركيا بينما انتشرت الأشعرية في مصر والعراق والشام ، وكان من أبرز فقهاء الماتريدية الإمام أبو اليسرالبزدوى ت ٤٩٣ هـ ، وأبو المعين النسفي ت٥٠٨ هـ ، ونجم الدين عمر النسفي ت ٥٣٧ هـ ، وأبو محمد نور الدين أحمد الصابونى ت ٥٨٠ هـ ، ثم حافظ الدين عبد الله النسفي ، وهؤلاء قد تابعوا فكر الإمام الماتريدي محاولين التوسط بين المعتزلة أصحاب العقل وبين السلف والظاهرية أصحاب النقل ، وإثبات أن النقل مستند إلى العقل مفتقر إليه ، ولذا اتسمت المرحلة المتأخرة في الفكر الماتريدي والتي سميت بمرحلة الانتشار بكثرة المناظرات الكلامية بين فقهاء الأشعرية والماتريدية ،

وبين فقهاء المعتزلة والماتريدية ، كما اتسمت المرحلة المتأخرة بالتوسع والانتشار بسبب الطابع الوسطي المعتدل الذي يجمع بين العقل والنقل ، ويرى بعض الباحثين أن هناك أسبابا عديدة لهذا الانتشار في مقدمتها تبنِّي السلاطين العثمانيين للمذهب الحنفي بوصفه المذهب المعتمد لدى فرقة الماتريدية ، وأن امتداد المذهب الحنفي في بلاد الترك والأفغان والهند والصين صاحبه انتشار المذهب الماتريدي في هذه البلاد .

ثانيا : مبادئ وأصول الماتريدية

ذكرت المصادر الكلامية أن أهل السنة من الماتريدية والأشعرية قد اتفقوا في الأصول الاعتقادية والمذهبية ومع ذلك فقد اختلفوا في الفروع والمعاني المفسرة لهذه الأصول والمبادئ ، وأنهم اتفقوا على إثبات الصفات الذاتية على أنها معان قديمة قائمة بذات الله ، ليست هي ذاته ولا غير ذاته ، فالله عندهم عالم بعلم أو عالم وله علم ، وعلمه معنى قديم قائم بذاته زائد على ذاته ، ليس هو ذاته ولا غيرها ، وكذلك الحال في قدرته وإرادته وحياته وسمعه وبصره وكلامه ، وجميع أهل السنة من ماتريدية وأشعرية متفقون على هذه الصفات السبعة ولكنهم مختلفون بعد ذلك حول إثبات عدد آخر من الصفات كصفة البقاء وصفة التكوين ، فالأشعرية والماتريدية متفقون على أن الله تعالى باق ، ولكنهم مختلفون في معنى بقائه ، هل هو باق ببقاء ، وبقاؤه صفة له زائدة على ذاته قائمة بذاته ، أم أنه باق بذاته لابقاء ؟ وفي تفسير ذلك ذهب الأشعري وأصحابه أن البقاء صفة زائدة على الذات مثلها في ذلك مثل العلم والحياة وسائر صفات المعاني ، وأيد هذا الرأي نفر من الماتريدية منهم الإمام نور الدين الصابوني مخالفا بذلك جمهور أصحابه من الماتريدية الذين ينكرون أن يكون البقاء صفة زائدة على ذات الباقي كما ينكره بعض الأشاعرة كإمام الحرمين الجويني وفخر الدين الرازي . وقد انتهى الماتريدية إلى العديد من الآراء والمبادئ المحددة للمذهب منها :

- ضرورة التمسك بالأصول الثابتة في العقائد المتصلة بتوحيد الألوهية وإثبات الصفات والأسماء ، وأن أسماء الله توقيفية ، والإيمان بالبعث والحساب والشفاعة ، وأن ذلك لايتعارض مع الاستدلال بالعقل على صحة هذه المبادئ والأصول الاعتقادية .
- للعقل دوره في فهم العقائد وإثباتها وحرية البحث والاجتهاد في فهم النصوص ، أما في مجال الأحكام فليس للعقل مجال لأنها ليست من الأمور الاجتهادية ، ولهذا يتفق الماتريدية مع الأشاعرة في تلك القاعدة : أنه ليس للعقل مجال في أحكام الشرع .
- أن العقل لايضاد النقل بل يوافقه ويشهد له ، مع ملاحظة أن العقل عندهم ليس هو العقل الحر أو المطلق الذي قال به المعتزلة ، بل هو العقل المحكوم بضوابط الشرع وأحكامه ، ولذا فالعقل عند الماتريدية هو مصدر التلقي واليقين في الإلهيات والنبوات .
- رفض التقليد ، والتأكيد على لزوم النظر والاستدلال ، وأنه لاسبيل إلى العلم إلا بالنظر ، ولتأكيد ذلك رفض الماتريدي أن يكون استحسان القلب والإلهام كطرق موصلة للمعرفة المؤكدة أو لإثبات صحة الاعتقاد ، لأن العقل والحواس السليمة والخبر الصادق هي طرق اليقين ، أوكما يقول الماتريدي : أن العيان والأخبار والنظر هي الطرق المعتمدة للمعرفة واليقين ، ومن ثَمَّ فالمعرفة واجبة بالعقل قبل ورود السمع .
- الإجماع على رفض التفسير بالرأي ، وأن يكون تأويل المتشابه على ضوء ما يدل عليه المحكم ، مع إثبات الاستواء على العرش .
- أن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى ، ما عدا أفعال الشر لمنع إضافة الشر إلى الله ، وأن الحسن والقبح من اللوازم الذاتية للأشياء ، وأن الله لايخلق فعل العبد إلا بعد أن يريده العبد ويختاره فيصبح ذلك العمل كسبا له يجازى عليه .

- أن الإيمان هو التصديق بالقلب دون الإقرار باللسان ، وأن مرتكب الكبيرة لا يخرج من الإسلام ولا الإيمان ، ومع ذلك رفض الماتريدية قول المعتزلة أن مرتكب الكبيرة لا مؤمن ولا كافر بل في منزلة بين المنزلتين .
- أن الإيمان بالشفاعة حق وأنها من أعظم ما احتج بها ، وقد جاء القرآن بها والآثار عن رسول الله ﷺ ، والشفاعة في المعهود والمتعام من الأمر تكون عند زلات يستوجب بها المقت والعقوبة ، فيعفى عن مرتكبها بشفاعة الأخيار وأهل الرضا .
- أن رؤية الله جائزة في الآخرة دون معرفة الكيفية . ويرى الماتريدي أن الخلاف بين المذاهب في هذه المسألة لايوجب التكفير والتفسيق فيما بينهم وذلك لأنه لايترتب عليها مسائل اعتقادية ، وعارض الماتريدية كل من المعتزلة والخوارج والزيدية لأنها قالت بنفي الرؤية ، وقالوا يستحيل على الله تعالى الرؤية وأن الله لايراه أحد في الدنيا ولا في الآخرة ، لأن الرؤية تستلزم الجسمية والجهة والحس ، ولكن الماتريدي يؤكد على جواز رؤية الله بغير إدراك ولا تفسير ، ودليله على ذلك قول موسى عليه السلام لرب العالمين : ﴿ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ ﴾ ، ولو كان لايجوز الرؤية لكان منه جهل بربه .
- أن العالم حادث وليس قديم ، وكذلك القرآن حادث مخلوق وليس بقديم . والحدوث عند الماتريدي معناه الكون بعد أن لم يكن ، ومعنى الكون هو استبدال حال الشيء من العدم إلى الوجود دفعة واحدة ، وأن العالم هو جميع ما سوى الله تعالى من الموجودات ، وأنه سُمِّي عالم لأنه علم على ثبوت صانع حي سميع بصير عليم متعال عن سمات الحدوث وأمارات النقصان غير مشابه لشيء من أقسامه ولا مماثل لجزء من أجزائه ليس كمثله شيء وهو السميع البصير .

- وفي مسألة الإرادة والفعل قال الماتريدية بعدم جواز التكليف بما لايطاق ، لأن الله تعالى لايكلف نفسا إلا وسعها . وقد اختلفت الآراء في معنى الإرادة والمريد فقال الأشاعرة بأن الإرادة صفة أزلية سابقة على المراد ، وأن الإرادة صفة ذات لاستحالة أن يوصف الله بضدها ، وأن إرادة الله شاملة متعلقة بكل الكائنات ، أما المعتزلة فقد نفوا الإرادة القديمة لنفي القدماء وقِدَم العالم ، وقالوا إن الله لو كان مريدا لنفسه أو بإرادة قديمة لوجب كونه مريدا لكل مراد ، ومريدا للضدين ، ومريدا لما لانهاية له من مقدوراته ، وأكد الماتريدي على أن الإرادة هي صفة فعل لكل فاعل يخرج فعله على غير سهو أو غفلة ولا طبع بل يخرج على الاختيار ، ومن أجل ذلك عارض الماتريدي فكرة التوحيد بين الإرادة والأمر لأن التناقض يقع في الأمر وليس في الإرادة ، وأنه من المحال الأمر بالمعصية لأنها تصير بالأمر طاعة ، وأن الله يوصف بالإرادة في فعله ومحال أن يكون عليه آمر .
- أن العلوم ليست كلها ضرورية ، وهو الرأي الذي يخالف قول الروافض من أن المعارف كلها ضرورية ، وفي ذلك يقول الماتريدي : إن السبل الموصلة للمعرفة والعلم هي العيان والأخبار والنظر الذي هو التفكر والتأمل في أمور الدنيا ، وأن بالنظر يكون الأمان من الوقوع في الخطأ ، وأن القول بإبطال النظر يعني القول بإبطال وظيفة العقل التي هي أداة النظر ، فالعقل والنظر بهما نعرف النافع والضار فلا يجوز إهمالهما .
- أن الاستدلال على وحدانية الله تعالى من الواجبات من أجل الرد على أصحاب المذاهب المادية والثنائية والدهرية ، كما كان دفاع المسلمين عن حدوث العالم لمواجهة آراء الثنوية وفلاسفة الإغريق القائلين بقِدَم العالم ، ولهذا ذهب الماتريدي إلى ضرورة أن لاتقتصر أدلة إثبات التوحيد على أدلة النقل المستمدة من القرآن الكريم مثل قوله تعالى : ﴿ **قُل لَّوۡ كَانَ مَعَهُۥٓ ءَالِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذٗا لَّٱبۡتَغَوۡاْ إِلَىٰ ذِي ٱلۡعَرۡشِ سَبِيلٗا** ﴾ ، وكذلك قوله تعالى :

﴿ لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنۡ إِلَٰهٍۚ إِذٗا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهِۭ بِمَا خَلَقَ ﴾ ، ويؤكد الماتريدي على أن إثبات التوحيد يمكن أن يكون من خلال إثبات تناهي العالم ، ويقول في ذلك : لو لم يكن الله واحدا لم يكن العالم متناهيا ، إذ لو جاز أن يكون هناك أكثر من إله واحد لأمكن حينئذ أن نفترض ما لانهاية له من الآلهة التي لو كان من كل منهم شيء واحد لخرجت جملة العالم عن التناهي بخروج المحدثين له ، ويرى الماتريدي أن مجيء الرسل بالآيات البينات هي الدليل على الواحد القهار لأنها شاهدة على وحدانية الله ، إذ لو كان معه شريك في ملكه لمنع الرسل من إظهار آياتهم لأن في ذلك إبطال لشركته وألوهيته .

* * *

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل السادس

مذهب المعتزلة

أولاً : نشأة المعتزلة

تعتبر فرقة المعتزلة بأعلامها وحكمائها وفقهائها من أهم الفرق الكلامية الإسلامية التي ساهمت بدور كبير في قيام علم الكلام الإسلامي ، فهي من أشهر المدارس الفكرية تعبيرا عن العقلانية والحرية الفكرية ، وأكثرها ارتباطا بعلوم الحكمة ، وكان فقهاء المعتزلة أكثر مفكري العرب استخداما لمنهج العقل في فهم الحقائق وتفسير أمور الشرع وأحكامه ، ولهذا كان التركيز على الدور الهام الذي لعبه المذهب الاعتزالي في تاريخ الفكر الإسلامي في تحقيق الوعى بأهمية العقل والفعل والحرية والإيمان بقدرة الإنسان وحريته وإدراك مدى مسؤليته في مجال النظر والعمل على السواء ، ولم تكن نشأة المعتزلة بمعزل عن ثقافة العرب وعلومهم والمشاركة السياسية والخلاف حول الإمامة ومرتكب الكبيرة ، وقيل إن هذه الفرقة ظهرت في العصر الأموي ، وظهر تأثيرها وانتشارها في العصر العباسي ، وأنها لعبت دورا هاما في التقدم الحضاري وتطور علوم العرب والإسلام ، حتى أن كثيرا من الباحثين يربطون بين انهيار الحضارة العربية وابتعاد المعتزلة عن ساحة الفكر والسياسة والعلم ، وهذا يعني أن منهج المعتزلة ودورهم الثقافي والعلمي كان من أهم أسباب الحضارة العربية الإسلامية وازدهارها .

من أجل ذلك كانت محاولتنا لفهم وعلاج العديد من الإشكاليات التي أثارها المذهب المعتزلي وفي مقدمتها إشكالية التخلف عن ركب الحضارة

وعلاقته بعلوم الدين والكلام وغياب العقل ، وكذلك إشكالية الخلافات المذهبية والطائفية والعصبية السياسية ، من خلال موقف المعتزلة من مشكلة الخلافة والإمامة ومرتكب الكبيرة ، ثم إشكالية فهم التراث والتعامل معه وكيفية الاستفادة منه ، ثم محاولة تبرير موقف أعداء المعتزلة وفي مقدمتهم الأشاعرة والسلف وما أثير من قضايا الخلاف بينهم ، ومقدار ما تعرض له الفكر المعتزلي من نقد وتشويه وتجريح وفقد وضياع رغم قيمته وأهميته .

وفي أصل المعتزلة ونشأتها قيل : إن أصلها قوم من أصحاب عليٍّ رضي الله عنه ، اعتزلوا السياسة وانصرفوا إلى العقائد عندما نزل الحسن عن الخلافة لمعاوية بن أبي سفيان ، فهؤلاء سمُّوا أنفسهم معتزلة ، واعتزلوا الحسن ومعاوية وجميع الناس ، ولزموا منازلهم ومساجدهم وقالوا نشتغل بالعلم والعبادة .

وقيل : إن أصل هذه الفرقة جماعة من الصحابة اعتزلوا عليًّا وامتنعوا عن محاربته أو المحاربة معه بعد دخولهم بيعته والرضا به فسُمُّوا المعتزلة ، وقالوا لا يحل قتال عليٍّ ولا القتال معه ، وهذه الجماعة هي التي اعتزلت مع سعد ابن مالك وسعد بن أبي وقاص وعبد الله بن عمر ومحمد بن سلمة الأنصاري وزيد بن حارثة ، وبعض قوم الأحنف بن قيس الذي قال لهم : اعتزلوا الفتنة أصلح لكم .

وقيل : إنهم عرفوا بالمعتزلة لأن زعمائهم كواصل بن عطاء وعمرو بن عبيد وجعفر بن بشير وجعفر بن حرب كانوا يعتزلون أماكن اللهو واللعب ويزهدون في الدنيا صارفين ميلهم إلى الله ، فهم معتزلة لأنهم اعتزلوا البدع وأصحاب الأهواء والأقوال المحدثة وكل ما يخالف الدين الصحيح .

وقيل : إن المعتزلة هم الذين فارقوا أهل السنة والجماعة وانشقوا عليهم عندما اعتزل واصل بن عطاء مجلس الحسن البصري في زمان فتنة الأزارقة ، واختلاف الأمة حول المشرك ومرتكب الكبيرة ، فقال قوم : إن كل مرتكب

للذنب صغير أو كبير مشرك وهو قول الأزارقة ، وقال آخرون : إنه منافق ، وقال فريق من المرجئة والجمهور : إن صاحب الكبيرة من أمة الإسلام مؤمن كامل الإيمان ؛ لأنه عارف بالله والكتب والرسل ، ولذا فهو فاسق بكبيرته ، وخرج واصل بن عطاء عن قول هذه الجماعات كلها وقال : إن مرتكب الكبيرة الفاسق لا مؤمن ولا كافر بل في منْزلة بين المنْزِلتين (الكفر والإيمان) ولم يوافق ذلك الحسن البصري ، فاعتزلهم واصل وصديقه عمرو بن عبيد إلى سارية بالمسجد في البصرة وقال الحسن اعتزلنا واصل ، وقال الناس عنهما اعتزلا قول الأمة وسموهم بالمعتزلة .

وذكر الملطى في كتابه «التنبيه والرد» : أن المعتزلة هم الذين اختاروا لأنفسهم ذلك الاسم بعد موقفهم المحايد من النِّزاع السياسي والديني واعتزالهم الفتنة بين الحسن بن على ومعاوية بن أبي سفيان ولزموا منازلهم ومساجدهم وقالوا نشتغل بالعلم والعبادة والزهد فسموا بذلك معتزلة ، ويقال : إن أول من قام بالإعتزال هو أبو هاشم عبد الله والحسن ابنا محمد ابن الحنفية ، وكان الاثنان يسكنان المدينة ، وبالمدينة أيضا ولد واصل بن عطاء وسكنها في صباه وكان واصل ممن لقى أبا هاشم عبد الله بن محمد ابن الحنفية وأخذ عنه ، ويقول الملطى في «التنبيه والرد» : إن واصلا حمل الاعتزال معه من المدينة إلى البصرة ، وقد استشهد المعتزلة على حسن موقفهم بقوله تعالى : ﴿ **وَٱهْجُرْهُمْ هَجْرًا جَمِيلًا** ﴾ (المزمل:١٠) وبقول الرسول ﷺ : «من اعتزل الشر سقط في الخير» وبقوله : «ستفترق أمتى على بضع وسبعين فرقة أبرها وأتقاها الفئة المعتزلة». وقيل : إن اسم المعتزلة قد أطلقه عليهم خصومهم من أهل السُّنة والسلف على جماعة المتمسكين بالعقل والتأويل وحرية الإنسان ، ومن خصومهم من أطلقه عليهم بقصد الذم بينما يعُدُّه المعتزلة اسم مدح ويرتضونه لقباً لهم إذ ليس فيه معنى الانشقاق والانفصال عن الدين بل فيه معنى الانفصال عن البدع التي نهى عنها الدين .

وقد اهتم العديد من المؤرخين والفقهاء بتراث الفكر الاعتزالي منهم ابن قتيبة الدينوري ت ٢٧٦ هـ ، وأبو القاسم البلخي ت ٣١٩ هـ والذي يعد من أهم شيوخ المعتزلة المؤيدين للفكر الشيعي وإمامة علي بن أبي طالب ، ثم أبو محمد الحسن بن موسى النوبختي المعاصر للبلخي وكتابه الشهير في فرق الشيعة ، والذي ذكر ابتداء نشأة المعتزلة وتسميتهم بهذا الاسم ، فقال : إن ابتداء نشأتهم أنهم جماعة اعتزلوا مع سعد بن مالك بن أبي وقاص ، وعبد الله ابن عمر بن الخطاب ، ومحمد بن مسلمة الأنصاري، وأسامة بن زيد بن حارثة، فهؤلاء اعتزلوا عن علي رضي الله عنه وامتنعوا عن محاربته أو المحاربة معه بعد دخولهم في بيعته والرضا به فسموا بالمعتزلة الأوائل ، وكان من فقهاء ومؤرخي المعتزلة أيضا كل من أبي بكر دريد ت ٣٢١ هـ ، وأبو الحسن المسعودي ت ٣٤٦ هـ ، وأبو الحسين الملطي ت ٣٧٧ هـ وغيرهم .

ولقد تأثرت فرقا كثيرة بآراء المعتزلة في مقدمتها فرق الشيعة والخوارج والأباضية ، وتتحدث المصادر الكلامية والتاريخية عن دور المعتزلة السياسي من خلال علاقة رجال المعتزلة بفقهاء الشيعة وأئمتهم ، وأن المعتزلة والشيعة معا كان لهم الدور الأكبر في إسقاط الدولة الأموية ، خاصة عندما ناصر المعتزلة إبراهيم بن عبد الله بن الحسن بن الحسين بن علي بن أبي طالب وقاتلوا معه عندما خرج على الدولة العباسية بالبصرة ، كما يستدلون أيضا بتأثر فقهاء الشيعة بالفكر المعتزلي بدليل أن مذهب واصل والمعتزلة كان هو المذهب الكلامي الرسمي للدولة العباسية ، وأن ذلك قد حدث برغم اختلاف المعتزلة مع بعض ولاة بني العباس الذين تنكروا لأئمة الشيعة العلويين وقاموا باضطهادهم وإبعادهم عن شئون الحكم ، وهذه الصلة القوية بين المعتزلة والشيعة وصفها الخياط في كتابه « الإنتصار » ، ووصف مدى التزامهم بمبدأ العدل والتوحيد الذي جمع بينهم ، وكيف أن الشيعة الإمامية في إيران والعراق والشام والهند تذهب في الأصول مذهب المعتزلة فيما عدا الإمامة والعصمة وأنها تلتزم بالخصوص بمذهب العدل والتوحيد المعتزلي حتى هذه الأيام .

ثانياً : أعلام المذهب الاعتزالي

انتشر المذهب المعتزلي في كثير من البلدان الإسلامية بفضل أعلامه فكان هناك فقهاء للمعتزلة في مكة والمدينة والطائف والبصرة والكوفة وبغداد واليمن ودمشق وغيرها ، وقد اشتهر في مكة كل من : عمرو بن دينار ت١١٦هـ ، وعبد الله بن أبي المجنح ت ١٣١ هـ ، وزكريا بن إسحق ، وسيف ابن سليمان المخزومي ت ١٥٥ هـ ، ورباح بن أبي معروف ، وابنه معروف ابن أبي معروف ، وسليمان الأحول ، ومسلم بن خالد الزنجي المخزومى ت١٨٠ هـ ، كما اشتهر في الطائف كل من : هشام بن حجير ، وعبد الله ابن طاووس ت ١٣٢ هـ . وقيل : إن من أهل المدينة ناس كثير كانوا على الاعتزال منهم سعد بن عوف ، وإسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص ، وعبد الحميد بن جعفر ، وداود بن الحصين ، وعبد الله بن أبي عبيد الثقفي ، وصفوان بن سليم ، وثور بن زيد الدؤلى ، وأبو الأسود الدؤلى ، وبشر بن عتاب ، وبشر بن عباد ، ومحمد بن أبي يحيى المدني ، وصالح بن كيسان ، ومحمد ابن إسحق ، وأبو سهيل نافع بن مالك وغيرهم كثير .

كما اشتهر من أعلام المذهب المعتزلي في اليمن وهب بن منبه ت ١١٤هـ. وفي بلاد الشام ظهر من أعلام المعتزلة كل من : مكحول بن عبد الله الدمشقي الملقب بأبى مسلم الفقيه ت ١١٦ هـ ، وأبو سفيان عيسى بن سنان الحسني ، ويحيى بن حمزة بن واقد الحضرمي القاضي ت١٣٦هـ ، وعبيد بن أبي حكيم الهمدانى ت ١٤٧ هـ وثور بن يزيد الحمصي ت ١٥٥ هـ ، وعبد الرحمن ابن يزيد بن جابر الأزدي ت١٥٥ هـ ، وثابت بن ثوبان وابنه عبد الرحمن ابن ثابت الزاهد ، وعبد الرحمن بن يزيد السلمي الدمشقي وأخوه عبد الله ابن يزيد ، ومحمد بن راشد السلمى ت ١٦٠ هـ وغيرهم .

كما اشتهر من أعلام المذهب المعتزلي في البصرة كل من : معبد الجهني ت ٩٠ هـ وهو أول من تكلم في القدر بالبصرة ، وبكر بن عبد الله المزني

ت١٠٨ هـ ، والحسن بن أبي الحسن البصري ت ١١٠ هـ ، ومحمد بن سيرين الأنصاري ت١١٠هـ ، وقتادة بن دعامة السدوسي ت١١٧هـ ، ويحيى ابن يعمر ت ١٢٠ هـ ، ومطر بن طهمان ت ١٢٩ هـ ، وفرقد السنجى أبو يعقوب البصري ت ١٣١ هـ ، وواصل بن عطاء الغزال شيخ المعتزلة في البصرة وهو أول من أظهر القول بالمنزلة بين المنزلتين ت ١٣١ هـ ، وعمر بن عامر السلمي أبو حفص البصري القاضي ت١٣٥ هـ ، وأبان بن عياش ت ١٤٠ هـ ، وعمرو بن عبيد بن كيسان التميمي البصري ت ١٤٣ هـ ، وعباد بن منصور الناجي القاضي ت ١٥٢ هـ ، وعباد بن كثير ت ١٥٤ هـ ، والربيع بن صبيح السعدي ت١٦٠ هـ ، ويزيد بن إبراهيم التستري ت١٦٢هـ، والأسعد ابن شيبان ت١٦٥ هـ ، وصالح المري ت ١٧٢ هـ ، وسفيان بن حبيب ت ١٨٣ هـ ، والعباس بن الفضل الأنصاري ت ١٨٦ هـ ، وأبو سعيد عبد الرحمن بن الهدى ت ١٩٨ هـ وغيرهم كثير .

وفي الكوفة اشتهر من رجال المعتزلة كل من : سليمان بن عمرو المعروف بأبي داود النجفي ، وزفر بن الهذيل المعروف بصاحب الإمام أبي حنيفة ت١٥٨ هـ ، وعمر بن أبي زائدة الهمداني الكوفي ت ١٥٩ هـ ، وأبو مطيع الحكم بن عبد الله القرشي ، وأبو شهاب الخياط ت ١٧٢ هـ ، وأبو عبد الله أحمد بن أبي دراد ت ٢٦٦ هـ ، وغيرهم كثير .

وكان من أشهر فقهاء وحكماء المعتزلة كل من :

(١) الحسن البصري : ت ١١٠ هـ : لقد وضع المعتزلة الحسن البصري في الطبقة الثالثة من أئمتهم ، ويذكرون قبله في الطبقة الأولى من أهل العدل والتوحيد كل من أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ، وكذلك الخلفاء الراشدين الثلاثة أبو بكر وعمر وعثمان ، وفي الطبقة الثانية كبار الصحابة والسلف الذين يقولون بمقالة أهل العدل والتوحيد ، وترجع شهرة الحسن البصري إلى موقفه المعارض من أهل الظاهر وإلى آرائه في الإيمان

والقدر والعدل والتوحيد ، لأن أصل العدل والتوحيد هو الأصل الذي اجتمعت عليه جميع المعتزلة وجميع الفرق والمذاهب الإسلامية ، وأن الحسن البصري يقول بمقالة أهل العدل والتوحيد في موضوع أفعال العباد ، ويستشهدون برسالته التي كتبها في القدر إلى عبد الملك بن مروان جوابا عن سؤاله عن الجبر والقدر وإثبات أن القدر خيره وشره من الله ، وأن رسالته تعتبر أقدم نص في مبدأ العدل والتوحيد ، كما يستشهدون بالخلاف بينه وبين واصل بن عطاء حول مرتكب الكبيرة ، وقول الحسن أنه منافق ، وقول واصل أنه فاسق وفي منزلة بين المنزلتين حتى يتوب ، وحديثه عن المبدأ الذي يجمع الأمة والمبدأ الذي يفرقها ، وقوله في ذلك : إن العقل يجمعنا ، والجهل يفرقنا ، وأن الأصل يوحدنا والفرع يمزقنا ، وأن الحب يجمعنا وأن الكره يفرقنا .

(٢) واصل بن عطاء ت ١٣١ هـ : كان من أهل المدينة ، رباه محمد ابن علي بن أبي طالب وعلمه ، وكان مع إبنه أبي هاشم عبد الله بن محمد ، ثم انتقل واصل إلى البصرة فلزم الحسن بن أبي الحسن البصري ، وكان لواصل مؤلفات في العدل والتوحيد والقدر ، وكان له مناظراته وأقواله التي كانت سببا في شهرته ، وكان له تلاميذ وأتباع يبعث بهم إلى مختلف الأمصار ، فبعث إلى المغرب عبد الله بن الحارث فأجابه خلق كثيرعرفوا بالواصلية ، وبعث إلى اليمن القاسم السعدي ، وإلى خراسان حفص ابن سالم وأمره بلقاء جهم ومناظرته ، وبعث إلى الكوفة الحسن بن أكوان ، ولما سئل عمرو بن عبيد عن واصل قال : يرحم الله واصل بن عطاء كان لى رأسا أي أستاذا ومعلما ، وكنت له ذنبا أي تابعا مخلصا ، والله ما رأيت أعبد من واصل قط ، والله ما رأيت أزهد من واصل قط ، والله ما رأيت أعلم من واصل قط .

(٣) عمرو بن عبيد الغزال التميمي المتوفى ١٤٣ هـ : كان من أهل البصرة وأصله من كابل في بلاد الأفغان ، وكان من أبرز تلاميذ الحسن

البصري وأكثرهم وعيا وحفظا لمقالته ، وقيل عنه أنه أدى فريضة الحج أربعين سنة ماشيا وبعيره يقاد معه ، وكان يحيي الليل كله في ركعة ، وأنه فعل ذلك غير مرة في المسجد الحرام .

(٤) أبو الهذيل محمد بن الهذيل العلاف المتوفى ٢٣٥ هـ : هو من أهل البصرة وأكثرهم قدرة على المناظرة والجدل ، وهو الذي تفرد بالعديد من الأقوال منها : القول بفناء القدرة على الفعل ، وأن أهل الجنة مضطرون إلى أفعالهم ، وأن العمل قد يكون طاعة لله ، وأن علم الله هو الله ، وعندما قيل له يا أبا الهذيل كيف تصنع بكتبك وقد تفرقت في البلدان وصارت في أيدي الناس فقال : عليهم أن ينظروا ولا يتكلوا .

(٥) الإمام يحيى بن الحسين بن القاسم المولود ٢٤٥ هـ : وهو حفيد الإمام القاسم الرسي ، ولقب الإمام يحيى بالهادي إلى الحق ولذا نسب إليه مذهب الهادوية الزيدية في الفقه باليمن ، وهو أول من أقام دولة زيدية بمنطقة صاعدة باليمن وعقدت له البيعة عام ٢٨٠ هـ ، وقاد الإمام يحيى العديد من المعارك ضد القرامطة الذين تغلبوا على اليمن عام ٢٩٨ هـ ، وقد اهتم الإمام يحيى بمذهب المعتزلة وأصولها وخاصة التوحيد والعدل ، كما اهتم بتفنيد حجج المجبرة وشبهاتهم ، وسار على منهج المعتزلة في فهم النصوص وتأويلها ، وقرر أن معرفة الخالق طريقها العقل لا الكتب المقدسة والرسالات ، وأن معرفة العبادات من حلال وحرام وغيرها طريقها الرسل وتعاليمهم ، وأن المعارف الإنسانية وليدة التجربة الإنسانية ، وأن كل ما يحدث هو من تدبير الله وبيد الإنسان وفعله ، وأن حرية الإنسان وكرامته في قدرته على الإبداع والخلق والإنجاز ، وأن أفعال الإنسان حقائق موضوعية وأشياء وليست مجرد تصورات ذهنية ، وأن كل ما نراه ثمرات لفعل الإنسان ومن خلقه ، فاليد خلقها الله للإنسان ليبطش بها ، والرجل خلقها الله للإنسان ليمشي بها ، فمن الله تعالى خلق الأدوات

وإيجاد الآلات في الأبدان ، وما تفرع عنها فمن أفعال الإنسان ، وأن المعرفة الإنسانية كسب للإنسان وفعل له وليست شيئا مخلوقا من قبل قوة أخرى غيره ، ولا هي شيء ملقى إلى عقله ولبه دون أن يكون من صنعه .

(٦) القاضي عبد الجبار المتوفى ٤١٥ هـ : هو قاضي القضاة وإمام الأمة عماد الدين أبي الحسن عبد الجبار بن أحمد الهمدانى شيخ المعتزلة وإمام أهل الاعتزال في زمانه ، له العديد من المناظرات مع المخالفين ، وله مصنفات معروفة في أصول المعتزلة ومذهبها وموقفها من العقل والإجماع والقياس أهمها : «الأصول الخمسة» ، وفضل الاعتزال وطبقات المعتزلة» ، و «المغنى في أبواب التوحيد والعدل».

يقول القاضي عبد الجبار في دلالة العقل وأهميته : أدلة خروج المرء عن طريق الصواب في العلم أولها دلالة العقل لأن به يميز بين الحسن والقبيح ، ولأن به يعرف أن الكتاب حجة وكذلك السُّنة والإجماع ، لأن الله تعالى لم يخاطب إلا أهل العقل وهو الأصل في هذا الباب لأنه أصل من أصول التشريع، فبالعقل نميز بين أحكام الأفعال وبين أحكام الفاعلين ولولاه لما عرفنا من يؤاخذ بما يتركه أو بما يأتيه ، ولذلك تزول المؤاخذة عمن لا عقل له ، ومتى عرفنا بالعقل إلها متفردا بالإلهية وعرفناه حكيما يعلم في كتابه أنه دلالة ، ومتى عرفنا مرسلا للرسول ومميزا له بالأعلام المعجزة علمنا أن قول الرسول حجة ، وإذا قال الرسول : لاتجتمع أمتي على خطأ وعليكم بالجماعة علمنا أن الإجماع حجة . وقد استخدم القاضي عبد الجبار أدلة العقل والنقل لإثبات العدل الإلهي وكيف يكون للعقل دوره في إثبات العدالة الإلهية فقال في كتابه فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة : فأما الكلام في العدل فالعقل يدل عليه ، وذلك لأنه تعالى إذا كان عالما بالقبيح وغنيا عنه ، لأن الحاجة إنما تصح على من يشتهي ويتغذى ، وتصح عليه الزيادة والنقصان ، ومن هذا حاله لايجوز أن يختار القبيح ، وفي ذلك جاء قوله تعالى : ﴿ **قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِٱلْقِسْطِ** ﴾ ، وقال

تعالى : من ﴿ مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ۗ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾ ، وجاء في الحديث القدسي : « إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته محرما بينكم ، فلا تظالموا».

(٧) أبو إسحق إبراهيم بن سيار النظام : هو من أهل البصرة الذين عبروا خير تعبيرعن معتقدهم في المذهب المعتزلي والأصول الخمسة للمعتزلة ، وكان للنظام آراء عديدة انفرد بها منها : القول بأن الإنسان هو الروح ، وأن الروح جسم لطيف مداخل للجسم الكثيف الذي يرى ويحس ، وأن الجسم اللطيف هو الفعال دون الجسم الكثيف ، وأن الإنسان مستطيع بنفسه لا باستطاعته ، وأن اللون والطعم والرائحة والطول والعرض جميعها أعراض وأجسام متداخلة مثل الحركة والسكون ، وأنه يجوز أن يكون الجسمان اللطيفان في مكان واحد على سبيل المداخلة ، وأن الحجة في القرآن إنما هو ما فيه من الإخبار عن الغيوب لا النظم والتأليف ، وأن الطاعة خلاف المعصية وضد لها وكذلك الحركة والسكون .

(٨) معمر بن عباد السلمي : وهو من معتزلة البصرة الذين تناولوا مسائل الوجود الإلهي والطبيعي من خلال حركة الجسم وعلاقته بالقدرة والاستطاعة ، وقال : إن الحركة إنما خالفت السكون لمعنى هو غيرها ، وكذلك السكون إنما خالف الحركة بمعنى هو غيره ، وأن الإنسان ليس مجرد جسم وأنه يفعل بالقدرة والإرادة والاختيار .

(٩) هشام بن عمرو الفوطي : هو من أشهر معتزلة البصرة الذين تفردوا بالقول بأن الأعراض لاتدل على الله ، لأن الذي يدل عليه هو الأجسام لا الأعراض ، وأن الله تعالى لم يزل عالما للأشياء قبل كونها ، وأن الله تعالى عالم بأنه سيخلق الدنيا وسيخلق الأشياء ثم يفنيها ، وكان يقول إن الأشياء قبل كونها معدومة ، والمعدوم ليس بشيء ، وما ليس بشيء فلن يجوز أن يعلم .

(١٠) أبو سهل بشر بن المعتمر : هو من أهل بغداد ، ونسبه البعض إلى أهل الكوفة أو البصرة ، وأنه تفرد بالقول في معنى اللطف الإلهي ، وأن الله تعالى عنده لطف يسع الدنيا كلها ، ومن أقواله المأثورة عنه : عدم جواز القول بأن الله يفعل بالعباد أصلح الأشياء لهم ، وأنه قد فعل بهم جميعا ما فيه صلاحهم في دينهم ، وليس عليه أن يفعل أصلح الأشياء بل ذلك محال . وكان يقول : إن ولاية الله للمؤمنين بعد إيمانهم بلا فضل ، وكذلك عداوته للكافرين ، وأن المؤمن إذا ارتكب كبيرة ثم تاب ثم عاد إلى ارتكاب الكبائر قد يجوز أن يؤخذ بكبيرته التي كانت قبل توبته وإن كان قد تاب منها ، لأنه يجوز أن يكون الله إنما غفر له تلك الكبيرة عند توبته بشريطة ألا يعود إليها ولا إلى مثلها .

(١١) أبو معمر ثمامة بن أشرس : من فقهاء المعتزلة الذين تكلموا في المعرفة والقدرة والإرادة ، وقد تفرد بالقول : إن المعرفة ضرورة ، وإن من لم يضطر إليها فهو سخرة للعباد وغيره كسائر الحيوان الذي ليس بمكلف ، ومن رأيه أنه لافعل للعباد إلا الإرادة وما سوى ذلك لا ينسب إلى فاعل بل هو حدث لامحدث له في الحقيقة .

(١٢) عثمان بن عمرو بن بحر الجاحظ : من فقهاء وفلاسفة المعتزلة بالبصرة الذين تحدثوا فيما تحدث فيه المعتزلة من مسائل الفعل والإرادة والحرية والقضاء والقدر وعلاقة الوجود الإلهي بالوجود البشري والطبيعى ، وقد تابع الجاحظ ثمامة في القول بأن المعرفة لازمة للإنسان وهي طبع فيه ، وأنها فعل للعارف وليست باختيار له ، وهو يوافق ثمامة في القول بأنه لافعل للعباد على الحقيقة إلا الإرادة ، ولكنه يقول في سائر الأفعال إنها تنسب إلى العباد على أنها وقعت فيهم طباعا ، وأنها وجبت بإرادتهم وليس يجوز أن يكون أحد يبلغ فلا يعرف الله ، والكفار عنده بين معاند وبين عارف قد استغرقه حبه لمذهبه وشغفه

وإلفه وعصبيته فهو لايشعر بما عنده من المعرفة بخالقه وتصديق رسله .

ثالثا : مبادئ المعتزلة والأصول الخمسة

قال أبو الحسن الخياط في كتابه «الانتصار» : وليس أحد يستحق اسم الاعتزال حتى يجمع القول بالأصول الخمسة وهي : التوحيد ، والعدل ، والوعد والوعيد ، والمنْزِلة بين المنْزِلتين ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، فإذا اكتملت في الإنسان هذه الخصال الخمس فهو معتزلي . وقد تناول فقهاء المعتزلة هذه الأصول بالشرح والتعليق من أجل الرد بها على أصحاب المذاهب المخالفة لهم في الرأي ، وقال المستشرق نيبرج : أن المعتزلة وضعوا أصولهم أولا للرد على الرافضة والملحدين ، وهذه الأصول هي :

١- التوحيد

التوحيد عند المعتزلة هو أصل الدين وأساس الإيمان والوحدانية والتَنْزيه ، لذا كان إثبات الوحدانية والتوحيد لله الواحد الأحد هو موضوع علم الكلام والفِرَق وكذلك موضوع مناظرات المعتزلة مع أصحاب التشبيه والتجسيم ، وأصحاب الثنوية والمجوس وغلاة الفِرَق والمرتدين والمنتسبين للإسلام ، والتوحيد عند المعتزلة يستلزم الإيمان بالله الواحد في ذاته ، الواحد الذي لاشريك له في خلقه وتكوينه ، ولاشريك له في القِدَم فلا قديم إلا هو سبحانه لأن صفة القِدَم من أخص خصائص الذات الإلهية ، ومن أجل ذلك أنكر المعتزلة الصفات القديمة لأنها زائدة على الذات ، فالله هو القديم وحده ولا قديم غيره ، ومن ثَمَّ رفض المعتزلة فكرة قِدَم العالم .

ولأن دليل الوحدانية عند المعتزلة كما ذكر القاضي عبد الجبار في شرح الأصول الخمسة هو القدرة ، فهو يقول : إن أول واجب على المرء أن يعرفه من صفات الله هو صفة القدرة ، فهى الأساس وما عداها من صفات فمترتب عليها ، وذلك أن الدالة قامت على أنه سبحانه هو المحدث للعالم ، والإحداث

يدل مباشرة على القدرة الإلهية والتوحيد . وهكذا أثبت المعتزلة أن تمام التَنْزيه الذي يتحقق في نفي كل الصفات الجسمية والمعرفية ، والأوصاف المكانية والحركة والجوارح والأعضاء عن الله سبحانه ، فهو تعالى واحد أحد ليس كمثله شيء ، وليس بجسم ولا شبح ولا بشر ولا صورة ولا لحم ولا شخص ولا جوهر ولا عرض ، ولا بذي لون ولا طعم ولا رائحة ولا مجسة ولا يتحرك ولا يسكن ولا يتبعض ولا بذي أبعاض وأجزاء ولا جوارح وأعضاء ، وليس بذي جهات ولا تجوز عليه المماسة ولا العزلة ولا الحلول في الأماكن ، ولا يوصف بشيء من صفات الخلق الدالة على حدثهم ، ولا يشبه الخلق بوجه من الوجوه .

ومن أجل تمام التوحيد طالب المعتزلة بتأويل الآيات القرآنية التي قد يوحي ظاهرها بالتجسيم والتشبيه مثل قوله تعالى : ﴿ **ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ** ﴾ (طه:٥) ، وقوله تعالى : ﴿ **وَلِتُصۡنَعَ عَلَىٰ عَيۡنِيٓ** ﴾ (طه:٣٩) ، وقوله تعالى : ﴿ **كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥ** ﴾ (القصص:٨٨) ، وقوله تعالى : ﴿ **لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّ** ﴾ (ص:٧٥)

وذكر الإمام أبي القاسم عبد الله البلخي في مقالات الإسلاميين أن التوحيد هو عمدة مبادئ الاعتزال العقدية ، وفيه الإجماع على أن الله شيء لا كالأشياء ، وأنه ليس بجسم ولا عرض بل هو الخالق للجسم والعرض ، وأن شيئا من الحواس لايدركه في دنيا ولا آخرة ، وأنه تعالى لاتحصره الأماكن ولا تحده الأقطار ، بل هو الذي لم يزل ولا مكان ولا زمان ولا نهاية ولا حد ثم خلق ذلك أجمع وأحدثه مع سائر ما خلق ، وأنه القديم وكل ما سواه محدث وهذا هو التوحيد .

٢- العدل

سُمِّي المعتزلة بالعدلية ، وسُمُّوا بأهل العدل والتوحيد لقولهم بوجوب الأصلح على الله ونفي الصفات القديمة ، وأنه يجب على الله إثابة المطيع

ومعاقبة العاصي ، وإعطاء كل ذي حق حقه لأنه العادل سبحانه ، والعدل الإلهي عند المعتزلة دليل العلم والقدرة الإلهية ، وأن من متطلبات العدل تنْزيه الفعل الإلهي عن كل نقص وقبح وظلم ، لأن الله لا يفعل القبيح ولا يختاره وكل أفعاله حسنة ، وكلها لا تكون إلا حكمة وصواباً ، وأن إثابة كل من يستحق الثواب من العدل وعقاب كل من يستحق العقاب من العدل أيضا .

والعدل الإلهي عند المعتزلة هو ما يقتضيه العقل والحكمة ، وهو إصدار الفعل على وجه الصواب والمصلحة ، لأن الله تعالى هو العادل الذي لايفعل القبيح بعباده ولا يفعل الشر ، وأنه تعالى منزه عن هذه الشرور والآثام ، وهذا المفهوم لا يختلف كثيرا عن ما قدمه القاضي عبد الجبار في مفهوم العدل الإلهي ، فالعدل عنده يعني أن أفعال الله كلها حسنة ، وأنه تعالى لايفعل القبيح ، وأن الله تعالى لايظلم أحدا لأنه العادل الحكيم ، وأن من عدله تعالى أنه وهب العقل والحرية للإنسان ، ليكون الإنسان حر مختار ومسئول عن جميع أفعاله ، ولذا فالإنسان خالق أفعاله على الحقيقة ، ومن ثَمَّ فإن الله سيحاسبه على جميع أفعاله بعدله وحكمته ، ودليل عدله سبحانه أن الله لايتدخل في أفعال العباد التي كلفهم بأدائها ، ويرى القاضي عبد الجبار أنه ليس من العدل أن يضاف فعل الله إلى العبد أو أن تضاف أفعال العبد إلى الله سواء كانت أفعالا مباشرة أو أفعالا غير مباشرة أومتولدة عنها .

ويرى المعتزلة أن من دلائل عدله سبحانه وتعالى منحه العقل للعباد وهو مناط التكليف ، وبه تتحقق منافع الخلق ولكي تتحقق منافع الخلق لابد أن يقدرهم الله على فعل ما هو واجب ، فالله سبحانه أعطى الإنسان العقل ليميز به بين الصواب والخطأ ، وأعطاه القدرة التي يتأتى بها الخير والشر وفقاً لاختياره وتحقيقاً لمسئوليته عن أفعاله ، وانتقاد أي عذر له في التقصير سواء في معرفة الخير أو الشر أو عمل الخير والشر ، فكما أعطاه القدرة على الفعل أعطاه القدرة على المعرفة ، ولهذا اجتمع المعتزلة على القول بأن أفعال العباد

بقدرتهم لابقدرة الله ، ولذا يتطلب العدل أن يحاسب كل إنسان بحسب هذه القدرة والاستطاعة على جميع أعماله ، كما أن من دلائل العدل الإلهي عندهم أنَّ الله تعالى لا يحب الفساد ولا يخلق أفعال العباد ، بل يفعلون ما أمروا به ونُهوا عنه بالقدرة التي جعلها الله لهم وركَّبها فيهم ، وأنه تعالى لا يأمر إلا بما أراد ، ولم ينه إلا عما كره ، لقوله تعالى : ﴿ مَّآ أَصَابَكَ مِنۡ حَسَنَةٖ فَمِنَ ٱللَّهِۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٖ فَمِن نَّفۡسِكَ ﴾ (النساء:٧٩)

٣- الوعد والوعيد

يقوم هذا الأصل عند المعتزلة على فكرة التلازم الضروري بين العدل الإلهي والحرية الإنسانية ، إذ كيف يحاسب الله العباد على أفعال من صنعه هو ، وهم لم يفعلوها؟! وكيف يتساوى المسيئ والمحسن؟! ولذا قال المعتزلة : إن الوعد والوعيد نازلان لا محالة ، فوعده بالثواب واقع ، ووعيده بالعقاب واقع ، ووعده بقبول التوبة النصوح واقع أيضاً ، وهكذا فمن أحسن يجازى بالإحسان إحساناً ، ومن أساء يجازى بالإساءة عذاباً أليماً ، فلا عفو عن كبيرة من غير توبة ، كما لا حرمان من ثواب لمن عمل خيراً ، والله لا يخلف وعده أو وعيده ، ولأن العفو عن صاحب الكبيرة إغراء له على فعل القبيح ، وصاحب الكبيرة لا يجوز أن يدخل الجنة لقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ ٱلۡفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٖ ﴾ (الانفطار:١٤) ، وقوله تعالى : ﴿ فَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٍ خَيۡرٗا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖ شَرّٗا يَرَهُۥ ﴾ (الزلزلة:٧،٨) ، وقوله تعالى : ﴿ وَمَن يَعۡصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ يُدۡخِلۡهُ نَارًا خَٰلِدٗا فِيهَا وَلَهُۥ عَذَابٞ مُّهِينٞ ﴾ (النساء:١٤) .

وهكذا وعد الله عباده المؤمنين الذين يعملون الصالحات بالثواب الجزيل وبالجنة والخلود ، كما توعد العصاة وأصحاب الكبائر والذنوب بالعذاب والخلود في النار ، وهذا معناه إنفاذ الوعد والوعيد ، وأن الله تعالى لايخلف وعده ولا وعيده ، لأنه سيحاسب الجميع على مثاقيل الذر من أفعالهم سواء كانت خيرا فخير أو شرا فشر ، وفي سبيل تصديق ذلك والاعتقاد به أنكر

المعتزلة القول بالشفاعة لأنها تعني تغير في الوعد والوعيد ، كما تعني التدخل في أوامر الله وأحكامه ، وأن القول بالشفاعة يتعارض مع إنفاذ الوعد والوعيد ، فلا أحد ينجو من العقاب الذي يستحقه .

٤- المَنْزِلة بين المنْزِلتين

يعتبر هذا الأصل هو أول أصولهم التاريخية وسبب ظهورهم ، وبدأ هذا القول وقت الحروب بين عليٍّ ومخالفيه من الخوارج وغيرهم الذين خرجوا على رأيه ، حيث تساءل الناس : هل المتحاربين على إيمانهم أم خرجوا عن الإيمان ؟ ، وما هو جزاء صاحب الكبيرة الذي يخرج من الدنيا بلا توبة ؟ فذهب الخوارج إلى أنه كافر ، وذهب المرجئة إلى أنه مؤمن ، وذهب الحسن البصري إلى أنه ليس بمؤمن ولا كافر ، وإنما هو منافق ، أما واصل بن عطاء فصرح بأنه لا يكون مؤمناً ولا كافراً ولا منافقاً ، بل يكون فاسقاً وهو في مَنْزلة بين المنْزِلتين أي بين منزلتي الإيمان والكفر ، وتعليل ذلك عند المعتزلة أنَّ الإيمان كلٌّ لا يتجزأ فهو «اعتقاد وإقرار وعمل» ومرتكب الكبيرة أخَلَّ بركن العمل ، ولذا لا يسمى مؤمناً وأيضاً لا يسمى كافراً لأنه بقي معه التصديق والإقرار وهما من أركان الإيمان . وبهذا الأصل يعارض المعتزلة موقف المرجئة الذين أطلقوا على صاحب الكبيرة اسم الإيمان ، كما يعارضون الخوارج لإطلاقهم اسم الكفر على مرتكب الكبيرة .

وقد ذكر الإمام أبي القاسم عبد الله البلخي في كتاب مقالات الإسلاميين» : أن المعتزلة أجمعوا على أن الفاسق المرتكب للكبائر لايستحق أن يسمى بالاسم الشريف الذي هو الإيمان والإسلام ، ولا بالكفر بل يسمى بالفسق كما سماه الله وأجمع عليه أهل الملة ، وهذا هو القول بالمنزلة بين المنزلتين . وهكذا كان موقف المعتزلة من مرتكب الكبيرة أنه لا مؤمن كامل الإيمان ولا كافرأو مشرك لأنه في موقف وسط أو في منزلة بين المنزلتين الإيمان والكفر ، وأن مرتكب الكبيرة إذا خرج من الدنيا قبل أن يتوب عن ذنوبه سوف

يخلد في النار ولا يجوز أن يغفر الله له أو يرحمه . ورغم عقلانية المعتزلة المشهود لهم بها يأتي القاضي عبد الجبار ويقول : إن مسألة المنزلة بين المنزلتين هي مسألة شرعية ولا مجال للعقل فيها ، لأنها تتعلق بمقدار الثواب والعقاب والتوبة أو الإصرار على المعصية ، وأن القول بالمنزلتين جاء للرد على المخالفين وخاصة الخوارج الذين أكفروا مرتكبي الكبائر ، وكذلك السلف والجبرية والمرجئة الذين قالوا بوجوب الرحمة والمغفرة والعفو الإلهي عن جميع الذنوب والمعاصي لكل من أسلم وآمن .

٥- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

هو الأصل الخامس عندهم ، وقد استنبطه المعتزلة من القرآن والحديث وعموم أمر الله تعالى للمؤمنين بالعمل الصالح ، وكذلك أمره بالنهي عن الفواحش والمعاصي والذنوب ، وهذا الأصل عندهم يمثل الجانب التطبيقي العملي لباقي الأصول ، ولذا تقول المعتزلة بوجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأن وسيلته اليد واللسان والسيف ، ويقولون إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب على جميع المسلمين بأي جهة استطاعوها بالسيف فما دونه ، وذلك استجابةً لأمر الله تعالى بالمعروف والنهي عن المنكر في آيات كثيرة منها : قوله تعالى : ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ ﴾ (آل عمران:١١٠) وقوله تعالى : ﴿ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ ۚ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ (آل عمران:١٠٤) وقوله تعالى : ﴿ يَا بُنَيَّ أَقِمِ الصَّلَاةَ وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنكَرِ ﴾ (لقمان:١٧) .

وفي كتاب «المختصر في أصول الدين» للقاضي عبد الجبار بن أحمد ضمن رسائل العدل والتوحيد يقول في هذا الأصل تحت باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر : قد دل الكتاب والسُّنة والإجماع على وجوب ذلك فقال

الله تعالى : ﴿ لُعِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ وَعِيسَى ٱبۡنِ مَرۡيَمَۚ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَواْ وَّكَانُواْ يَعۡتَدُونَ ٧٨ كَانُواْ لَا يَتَنَاهَوۡنَ عَن مُّنكَرٖ فَعَلُوهُ ﴾ (المائدة:٧٨-٧٩). والأدلة على ذلك لاتحصى ، والعقل يبين أن من الإحسان أن نمنع الغير من القبيح ويكون المانع عند ذلك أقرب .

وتطبيقاً لهذا المبدأ كانت مناظرات المعتزلة مع المجوس والنصارى والمرتدين،وفق العديد من الشروط الواجب توافرها لتطبيق ذلك الأصل وهي :

١- أن يكون القائم به عالماً بما هو معروف وما هو منكر ؛ حتى لا يأمر بمنكر أو ينهى عن معروف .

٢- أن يعلم المنكر حاضراً مشاهداً كأن يرى آلات الشراب مهيأة ، فلا بد من وجود وقائع حسية .

٣- أن يعلم أن ذلك لا يؤدي إلى مضرة أعظم منه كقتل جماعة من المسلمين أو إحراق محلٍّ .

٤- أن يعلم أن لقوله تأثير فيمن يأمره أو ينهاه ؛ حتى لا يكون الأمر والنهي مجرد عبث .

٥- أن يحقق تطبيق ذلك الأمر والمعروف صلاح الأمة ووحدة الجماعة وقوتها واتحادها وإيمانها وفلاحها .

٦- أن تتوفر سلطة كافية للتنفيذ تقوم بتحقيق المعروف والانتهاء عن المنكر ، وهذه السلطة تتمثل في الحاكم والقضاة والأئمة والناس .

٧- يجب مراعاة أحوال من يدعوهم إلى المعروف أو ينهاهم عن المنكر ، مع وجوب التدرج في تطبيق مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

ولم تكن الأصول الخمسة وحدها هي المبادئ التي اجتمع عليها المعتزلة بل هناك العديد من المبادئ والأصول السياسية والاعتقادية التي قال بها المعتزلة وكان لها تأثيرها في باقي الفِرَق والمذاهب ومن أبرز هذه المبادئ

القول بخلق القرآن ، فهم يقولون : لاخلاف بين جميع أهل العدل والتوحيد في أن القرآن مخلوق محدث مفعول لم يكن ثم كان ، وفي هذا القول وافقتهم المرجئة والخوارج والروافض ، فقالوا بمقالة المعتزلة بأن القرآن كلام الله سبحانه وأنه مخلوق لله لم يكن ثم كان .

كما اهتم المعتزلة بتقرير مبدأ الحرية الإنسانية وأن العبد خالق لأفعاله ، وأن للإنسان قدرة واستطاعة وإرادة وحرية ، وفي هذا المبدأ وافقتهم فرق الخوارج الميمونية الذين قالوا بالقدر على مذهب المعتزلة ، وكذلك فرقة الحمزية من الخوارج العجاردة أصحاب حمزة قالوا بقول الميمونية والمعتزلة في القدر ، وكذلك فرقة الخوارج الخلفية أتباع خلف فقد رأوا رأى المعتزلة في أن العبد فاعل للخير والشر وأن كلاهما ليس من الله تعالى ، وكذلك فرقة البيهسية من الخوارج قالوا بقول المعتزلة في القدر ، وكذلك فرقة الحارثية من الأباضية أصحاب حارث الأباضي قالوا بقول المعتزلة في القدر والتأويل والرؤية وخلق القرآن ، وهو ما أكده عمر بن جميع في كتابه : « العقيدة الأباضية » حين قال : أيد الأباضية المعتزلة في القول بأن القرآن مخلوق ، وأنه ليس من الممكن رؤية الله في الدار الآخرة ، وتأويل بعض مسائل الحياة الآخرة تأويلا مجازيا وذلك مثل الميزان والصراط وغيرها ، وكذلك وجوب تأويل كل النصوص التي ظاهرها التشبيه ، وأن الله لايغفر الكبائر لمرتكبيها إلا إذا تابوا قبل الموت ، وأن عذاب النار أبدى حتى لمرتكب الذنب من المسلمين إذا مات بلا توبة ، فلا تنفع له شفاعة الملائكة أو الرسل أو الأولياء ، وأن صفات الله ليست زائدة على ذات الله ، وهذا غالب في مذهب الأباضية في شمال أفريقية .

وكانت مسألة الرؤية أي رؤية الله تعالى يوم القيامة ، من أهم المسائل الخلافية بين المعتزلة وبين الأشاعرة والسلف ، حيث قرر المعتزلة والأباضية نفي الرؤية وأجازها جميع السلف والأشاعرة ، ويقول ابن حزم في الفصل : إن الله تعالى يراه المسلمون يوم القيامة بقوة غير هذه القوة ، لقوله عز وجل :

﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ ، وعن حديث جرير بن عبد الله أنه سمع رسول الله ﷺ يقول وهو ناظر إلى القمر : إنكم سترون ربكم كما ترون هذا لاتضمون في رؤيته ، أما الكفار فهم الذين لايرون ربهم يوم القيامة لأنهم كما وصفهم الحق : ﴿ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴾ .

وقد احتج المعتزلة على نفي الرؤية بقوله تعالى : ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾ ، وأن هذا القول محكم ، وأن النظر إلى الله من الوجوه الناضرة هو نص متشابه يحتمل رؤية الذات ورؤية النعم والخيرات .

رابعا : فِرَق المعتزلة

رغم اتفاق زعماء المعتزلة على العديد من المبادئ والأصول الخمسة ، واتفاقهم على المنهج في التأويل والجدل إلا أنهم انفردوا ببعض الأقوال في المسائل الخلافية مع الفِرَق المخالفة لهم وخاصة السلف والأشاعرة ، ومن ثَمَّ أصبح لكل زعيم وفقيه معتزلي رأيه الذي يميزه وأتباعه الذين يوافقونه الرأي ، ولهذا أسس كل زعيم من زعماء المعتزلة الأوائل فرقة خاصة به ، فأسس واصل ابن عطاء فرقة الواصلية ، وأسس أبي الهذيل العلاف فرقة الهذيلية ، وأسس إبراهيم بن سيار النظام فرقة النظامية ، وأسس بشر بن المعتمر فرقة البشرية ، وأسس الكعبي فرقة الكعبية ، وأسس الجبائي فرقة الجبائية وهكذا .

(١) **فرقة الواصلية :** هم أتباع أبي حذيفة واصل بن عطاء الغزال المولود حوالى ٨١ هـ والمتوفى عام ١٣١ هـ ، وهو رأس المعتزلة الأوائل وأكثرهم شهرة وقدرة على الجدل ، ويرجع إليه الفضل في تأسيس المذهب الاعتزالي ووضع أصوله ومبادئه ، وهو أول من وضع المؤلفات في مسائل القدر والمنزلة بين المنزلتين ثم ألف كتاب « التوبة » ، وكتاب « التوحيد والعدل » ، وكتاب « السبيل إلى معرفة الحق » ، وكتاب « أصناف المرجئة » ، وكتاب « معانى القرآن والدعوة » ، و « طبقات أهل العلم والجهل ». وهكذا استطاع واصل من خلال هذه المؤلفات التأصيل

للمذهب المعتزلي ، والتأكيد على أصل المذهب وجوهره القائم على مبدأ القول بالمنزلة بين المنزلتين وأن الفاسق ومرتكب الكبيرة لاهو مؤمن ولا كافر ولا منافق لأنه في منزلة بين الكفر والإيمان .

واتفق الواصلية على أن الإيمان هو جملة خصال الخير ، كما اتفقوا على نفي الصفات القديمة كالعلم والقدرة والإرادة والحياة خوفا من تعدد القدماء ، وذهب واصل وأتباعه إلى القول بالقدر وأن الإنسان مسئول عن جميع أفعاله وهو خالقها ، وتبرير ذلك عندهم أن الله تعالى يستحيل أن يخاطب العبد بقوله افعل وهو لايمكنه أن يفعل ولا هو يحس من نفسه الاقتدار والفعل ، ومن أنكره فقد أنكر القدرة .

(٢) فرقة النظامية : هم أتباع إبراهيم بن سيار النظام المتوفى حوالى ٢٣١هـ ، والذي عرف بقدرته على الجدل والتعبير عن المذاهب الكلامية ومواقف الفِرَق والرد عليها ، وكانت تآليفه في أصول المعتزلة والفرق معروفة منها : كتاب « الجزء » ، وكتاب « العالم » ، وكتاب « التوحيد » .

ومن الأقوال التي انفرد بها النظام :

- أن الله تعالى لايقدر على أن يفعل الشرور والمعاصي خلافا لباقي المعتزلة الذين جوزوا ذلك .
- أن الله تعالى لايقدر أن يفعل بعباده في الدنيا ما ليس في صلاحهم ، لأنه تعالى عادل وحكيم .
- أن الله تعالى خلق جميع الخلائق دفعة واحدة على ما هو عليه الآن .
- أن نظم القرآن وحسن تآليفه ليس بمعجزة ولا دلالة على صدق النبوة ، وإنما المعجز ما فيه من إخبار عن الغيوب ، وهذا الرأي عارضه زعماء المعتزلة وباقي الفِرَق والمذاهب .
- أن الله تعالى لايوصف بالقدرة على أن يزيد في عذاب أهل النار شيئا ، ولا أن يخرج أحدا من الجنة وليس ذلك مقدرا له . ولاشك أن هذه الأقوال للنظام وغيره من زعماء المعتزلة هي التي جعلت الأشاعرة والسلف يقولون

إن المعتزلة هم نفاة الصفات ، فالتنزيه لايعني نفي الصفة أو إثباتها أو أن قوله تعالى ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ يعني ضرورة نفي صفات القدرة وغيرها عن ذاته سبحانه مع أنهم يقولون إن الله تعالى قادر وفاعل ومريد ولا يصدرعنه إلا الكمال .

(٣) فرقة الهذيلية : هم أتباع أبي الهذيل العلاف المتوفى حوالى ٢٣٥ هـ والذي أخذ مبادئ الاعتزال عن عثمان بن خالد عن واصل بن عطاء ، وقدم العديد من المؤلفات في المذهب المعتزلي عرف منها : كتاب «الحج» ، وكتاب «القوالب» ، وكتاب «الرد على النظام» وكان أبو الهذيل أشهر مجادلي المعتزلة وأكثرهم تأثيرا خاصة مع زعماء المجوس والفرس ، وكان يستعين بآراء الفلاسفة وأفكارهم في عرض وتحليل مسائل المعرفة وأنواعها ، وأقسام العلوم ، وكذلك مسائل القدرة والحرية الإنسانية والصفات والرد على المخالفين بالحجج المنطقية ، والقدرة على إقناع المخالفين ، ومن أقواله : أن الله تعالى عالم بعلم وعلمه ذاته ، وقادر بقدرة وقدرته ذاته ، وحى بحياة وحياته ذاته إذ لافرق عنده بين الصفة والموصوف أو بين الصفة والذات فهما شىء واحد .

وحاول العلاف التمييز بين صفات الذات وصفات الفعل على أساس أن صفات الذات هي التي يوصف بها ولا يوصف بأضدادها كالعلم والحياة والقِدَم والبقاء والإرادة والسمع والبصر والكلام ، وأن ما يوجد من شر أو نقص في هذا العالم لايرجع إلى الله بل إلى المخلوقين لأن الله تعالى قادر وفاعل ولايصدر عنه إلا الكمال . وقد أعطى العلاف صفة الكمال الإلهي اهتماما خاصا من أجل تحقيق التنزيه التام لله تعالى وقال في ذلك : إن الله تعالى لايفعل إلا ما هو أصلح ، ولا يمكن أن يصدر عن الذات الإلهية الكاملة إلا كل ما هو كامل أو أكمل . ومن أقواله في المعرفة ومصادرها : أن مصادر المعرفة واليقين على الترتيب هي العقل ثم الشرع ثم الخبرة والتجربة ثم الإلهام .

* * *

الفصل السابع

مذهب الأباضية

أولاً : نشأة الأباضية

تعتبر الأباضية واحدة من أشهر المذاهب الفقهية والكلامية المعتبرة في تاريخ الإسلام والتي استمرت في الظهور والتأثير في الثقافة العربية الإسلامية حتى اليوم ، وذلك لأنها حاولت انتهاج منهج الوسط والبعد عن التشدد والغلو في الفكر والاعتقاد ، وبالفعل توسط الأباضية في آرائهم بين المعتزلة والأشاعرة من جهة وبين الشيعة والخوارج من جهة ثانية ، وخاصة في مسائل الإمامة والإيمان والرؤية والكلام الإلهي والذات والصفات والجبر والاختيار .

ولقد نسبت الأباضية إلى الفقيه المعروف عبد الله بن أباض التميمي المتوفى عام ٨٠ هـ في عهد الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان ، وكان الفقه الأباضي واعتدال المذهب من أهم أسباب انتشار وبقاء المذهب الأباضي إلى اليوم في العديد من البلاد العربية منها سلطنة عمان وتونس والجزائر وليبيا وزنجبار وذلك بسبب جهود علماء المذهب في بلاد المغرب أيام الدولة الرستمية التي كانت تعتنق المذهب الأباضي .

ويرجع البعض نشأة الأباضية إلى زمن ظهور الخوارج وخروجهم على إمرة الإمام على بعد قبول التحكيم ، ويقولون إن زعماء الأباضية الأوائل كانوا من المحاربين مع جيش علي بن أبي طالب في معارك صفين والنهروان ، وانحاز بعضهم لرأي الخوارج الذين خرجوا علي إمامة علي بن أبي طالب بعد قبوله التحكيم ، فقد ذهب البعض إلى أن الأباضية كمذهب واتجاه كلامى تنتسب إلى

فرق الخوارج ، وهذا الرأي يجانبه الصواب لأن مبادئ الأباضية وأصولهم الاعتقادية والفكرية قد اختلفت كثيرا عن مبادئ وآراء الخوارج وفرقها كالأزارقة والصفرية والعجاردة والنجدات وغيرها ، وكذلك فقد تنصل فقهاء وزعماء الأباضية من هذه النسبة وقدموا الفروق الواضحة بين مذهبهم وبين مذهب الخوارج ، وهو ما جعلنا نفرد لهذه التفرقة عنصرا خاصا في الفقرة الرابعة من هذا الفصل بعنوان التمييز بين الأباضية والخوارج .

ولقد تميز المذهب الأباضي عن غيره من المذاهب الفقهية والكلامية رغم أنه انتهج منهج علماء الكلام في الجمع بين العقل والنقل في كثير من التأويلات التي لم تخرج عن حدود الشرع ، كما أنهم لم يوافقوا المعتزلة في عقلانيتهم المطلقة وغلوهم العقلي ، كما انتقدوا قياسات الغائب على الشاهد ، كما أنهم لم يوافقوا السُّنة والسلف في تمسكهم بالظاهر من النصوص دون تأويل ، وأصر الأباضية على موقفهم من الفاعلية والإرادة الإنسانية المحدودة ، ومن تأويل الآيات المتشابهات والصفات الخبرية التي يوحي ظاهرها بالتشبيه والتجسيم ، فكان موقفهم في كثير من القضايا شبيها بموقف الأشعرية المتوسط بين المعتزلة والجبرية ، حتى أنهم وافقوا الأشاعرة على القول بأن الاستطاعة والإرادة لازمة لتحقيق أفعال العباد ، وأنها عرض من الأعراض ، وهي قبل الفعل كما تقول المعتزلة ، وفي نفس الوقت خالفوا قول المعتزلة في أفعال العباد وقالوا إن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى إحداثا وإبداعا على عكس ما قالت به المعتزلة أنها مخلوقة للإنسان الحر القادر على خلق وإيجاد أفعاله بنفسه ، وفي نفس الوقت وافقوا المعتزلة الرأي في نفي الرؤية ، وفي مرتكب الكبيرة حيث قرروا أن مرتكب الكبيرة ليس مؤمنا وليس كافرا أو مشركا ولكنه كافر بنعمة الله وعاص لأوامره ومن ثَمَّ يقال عنه أنه كافر كفر النعمة ، كما أنها أخذت بالعديد من آراء الخوارج خاصة في مسائل الإمامة وشروط الإمام ، وأن الإمامة ليست بالتعيين والنص كما قالت الشيعة ولكنها بالرأي والشورى والاختيار والبيعة من سائر علماء الأمة وحكمائها .

ثانيا : مبادئ وأصول المذهب الأباضي

الأباضية كمذهب وفرقة كلامية لم تنعزل عن باقي الفرق والمذاهب بل جاهدت لتأخذ بمواقف الوسط والاعتدال بين الفرق سواء في أمور الاعتقاد أو في مسائل الفقه والأحكام ، ولهذا فهي تتميز بمبادئها المعتدلة لأنها لم تتشدد أو تتطرف في أصولها ومبادئها مثل الخوارج أو الشيعة أو حتى المعتزلة التي تشددت في مسائل الصفات والقدر وحرية الإنسان المطلقة ، هذا رغم قولها ببعض أصول الشيعة مثل التقية وبعض أصول الخوارج مثل شورية الإمام وجواز الخروج على الإمام الجائر ، وقولهم بمبدأ المعتزلة في نفي الرؤية في الآخرة ، وأن الصفات عين الذات ، وفي مرتكب الكبيرة أنه في منزلة بين الإيمان والكفر وأنه كافر كفر نعمة ، كما قالت بقول الأشاعرة في الإيمان والقدر والاستطاعة والكسب ، وأن الإيمان قول وتصديق وعمل ، والتوسط بين الجبر والاختيار ، ولعل هذه الآراء والمبادئ المشتركة بينها وبين باقي الفرق والمذاهب هي التي وسمت الأباضية بسمة الاعتدال وكانت سببا في استمرارها إلى اليوم ، وهذه هي أهم المبادئ والأصول عند الأباضية :

- أن القرآن مخلوق وليس قديما . وهو من أهم مبادئ المعتزلة .
- أن رؤية الله سواء في الدنيا أو في الآخرة غير جائزة ، وهو من أهم مبادئ المعتزلة أيضا .
- أن التقية أصل من أصول الاعتقاد . وهو من أهم مبادئ الشيعة .
- أن الإيمان قول وتصديق وعمل ، وأن الكفر كفران : كفر فسوق وعصيان وكفر النعمة ، ومرتكب الكبيرة كافر كفر نعمة لاشرك وجحود .
- وجوب البراءة من الخوارج ، قال بهذا الرأي معظم فقهاء المذهب الأباضي مثل : عبد الله بن أباض التميمي ، والربيع بن حبيب ، وأبي عبيدة مسلم ابن أبي كريمة ، وضمام بن السائد وغيرهم من فقهاء الأباضية .

- أن قتل الموحدين أو استحلال دماؤهم حرام وغير جائز .
- رفض الأباضية مبدأ الاستعراض وامتحان المخالفين ، وهو المبدأ الذي قالت به المعتزلة والخوارج .
- أن شروط الإمامة هي العلم والزهد والورع والعدل والفضل والالتزام بالكتاب والسُّنة ، وأن الإمام إذا خرج عن هذه الشروط يجوز خلعه ، وعلى ذلك فقرشية الإمام ليست من شروط الإمامة .
- أن إنكار التحكيم واجب ، وأن خلع الإمام بالقوة جائز ، وهو من أهم مبادئ الخوارج .
- أن تأويل المتشابهات في آيات الرؤية والقيامة والصراط والعرش والكرسي والمجيء وغيرها ، واجب لعدم الوقوع في التشبيه أو التجسيم .

ثالثا : فِرَق الأباضية

لقد تفرع عن المذهب الأباضي العديد من الفرق ، وهذه الفرق وإن اتفقت مع بعض أصول المذهب الأباضي فإنها خرجت على الكثير منها ولهذا أنكر الأباضية نسبة هذه الفرق لمذهبها ، ولعل ذلك مما حدا ببعض الباحثين أن يدرجوا هذه الفرق ضمن فرق الخوارج ، وأهم هذه الفرق : فرقة النكارية ، وفرقة الخلفية والحسينية ، وفرقة العمرية ، وفرقة السكاكية ، والفرثية واليزيدية أتباع يزيد بن أنيسة الخارجي ، وفرقة الحارثية والحفصية واليزيدية والبيهسية وغيرها ، وبرغم أن زعماء هذه الفرق كانوا ينتسبون للمذهب الأباضي المغربي ، فإن أصحاب المذهب الأباضي وفقهائه في المشرق لايوافقون على انتساب هذه الفرق لمذهبهم ويقولون إن خصوم الأباضية هم الذين نسبوا هذه الفرق لهم للنيل من جوهر المذهب واتهامه بالبعد عن أصول الإسلام وإلصاق تهمة الخروج والخوارج للمذهب الأباضي .

فرقة النكارية :

وهي أحد الفرق التي انتشرت في بلاد المغرب العربي أيام الدولة الرستمية الأباضية في أواخر القرن الثاني الهجري ، وقد أسس هذه الفرقة ابن فندين مع جماعة من أصحابه الذين رفضوا إمامة عبد الوهاب بن عبد الرحمن بن رستم ، وأنكروا إمامة ابن رستم ولهذا سموا بالنكارية ، لأن ابن فندين رفض حكم فقهاء الأباضية بجواز إمامة المفضول مع وجود الفاضل ، وأصر ابن فندين على أن الإمامة تصح بشروط البيعة وتسقط بإسقاط هذه الشروط أو مخالفتها .

وقد خالف النكارية العديد من الأصول والمبادئ الأباضية ووضعوا لفرقتهم بعض المبادئ الخاصة بهم منها :

- أن الإمامة جائزة وليست على الوجوب .
- أن العمل بالنوافل جائز وليس فرضا لأن الله لم يأمر بالنوافل .
- أن صلاة الجمع غير جائزة خلف أئمة الجور .
- أن أسماء الله مخلوقة وليست قديمة .
- أن التقية جائزة وليست فرضا ، وعلى ذلك يجوز شرب الخمر على التقية .
- أن عطايا الملوك يحرم أخذها أو قبولها .

فرقة النفاثية :

أسسها فرحان بن نصر النفوسي ، من بلدة نفاثة القريبة من جبل نفوسة بليبيا ، بعد أن رفض إمامة أفلح بن عبد الوهاب بن عبد الرحمن بن رستم إماما على أباضية المغرب ، وكان فرحان متمسكا بأحقيته في الإمامة الأباضية ، وقدم فرحان بعض الآراء المخالفة لأصل المذهب الأباضي منها :

- أن الله هو الدهر ، لأن الحديث الصحيح يقول : « لاتسبوا الدهر فإن الله هو الدهر ».

obeikandi.com

- أن الإمام يجب أن يكون عادلا متحليا بالنزاهة ، وعليه مسئولية منع رعيته من الجور والظلم ، وأن هذه العدالة هي التي تعطيه الحق في جمع الأموال لبيت المسلمين .
- أن خطبة الجمعة ليست من أركان الإسلام وهي من البدع .

فرقة الخلفية :

أسسها خلف بن السمح بن أبي الخطاب ، خفية بعيدا عن عيون الإمام الأباضي عبد الوهاب بن رستم ، بعد أن بايعه نفر من أصحاب أبيه ، ولما علم عبد الوهاب بن رستم بالأمر أمر بعزله ، ولكن خلف وأصحابه احتموا بجبل نفوسة وكونوا جيشا لمحاربة ابن رستم ، ولكن الإمام عبد الوهاب بن رستم تمكن من القضاء عليهم .

فرقة العمرية :

أسسها أبو زياد أحمد بن الحسين الطرابلسي مع عيسى بن عمر ، وكانت آراء هذه الفرقة تجمع بين مبادئ الفكر الأباضي والاعتزالي منها :

- أن الخطأ في التأويل شرك يخرج من الملة .
- أن المنكر للألوهية ليس مشركا .
- أن الحب والبغض ، والرضا والسخط من أفعال الله وليست من أسمائه أو صفاته .
- أن التقية أصل للإيمان ، وفي حال التقية يجوز ارتكاب المحارم كالزنا وأخذ الأموال .
- أن العقلاء يتفاضلون في التكليف والاستطاعة ولا يتفاضلون في العقل .
- أن الرسل يبعثون بعلامة يعرفون بها ويتميزون بها ولا يكون لهم حجة إلا بها .

obeikandl.com

وقد أعلن فقهاء الأباضية في المشرق البراءة من فرقة العمرية وقال الإمام أبو زكريا الورجلاني : إن طائفة تنتحل الأباضية يقال لهم العمرية لم تجمعنا وأياهم جامعة من قبل وهم يزعمون أنهم أباضية وهم أتباع عيسى بن عمير .

فرقة السكاكية :

أسسها عبد الله السكاك أحد كبار تجار الذهب وادعى انتساب جماعته للأباضية ، وقد وصفه فقهاء الفكر الأباضي بالخروج من الملة كما وصفوه بالكفر والنفاق وذلك لأنه أنكر الأصول المتفق عليها مثل السُّنة والإجماع والقياس وقال إنها ليست من أصول الدين وأن أصل الدين واحد وهو القرآن الكريم ، كما أنكر صلاة الجماعة وقال إنها بدعة وأن الأذان من البدع ، وأن الصلاة لاتجوز إلا بما عرف من تفسير القرآن .

فرقة الفرثية :

أسسها أبو سليمان بن يعقوب بن أفلح ، وأقام دعوته على مبادئ مخالفة لأصول المذهب الأباضي وأحكامه المتعلقة بالزكاة وأكل جنين الشاة ، فقال أبو سليمان : إن الزكاة لاتعطى إلا للأقارب فقط ، وأن أكل لحم جنين الشاة المذبوحة حرام .

فرقة الحفصية :

أسسها حفص بن أبي المقدام ، وزعم أن فرقته من فرق الأباضية ، وقال ببعض آراء المرجئة في الإيمان ، وقال : إن بين الشرك والإيمان معرفة الله وحده ، وأن من عرف الله سبحانه ثم كفر بما سواه من رسول أو جنة أو نار ، أو عمل بجميع الخبائث وقتل النفس ومارس المحرمات فهو كافر ، وأن من قال بأحقية عثمان وعلي في الإمامة كافر .

فرقة اليزيدية :

هي من الفرق التي اختلف حول نسبتها كُتَّاب الفِرَق والمذاهب ، فالبعض ينسبها إلى فرق الخوارج والبعض ينسبها إلى فرق الأباضية ، ولعل سبب ذلك

obeikandl.com

هو غريب مقالتهم في نسخ الشرائع وأن الله سبحانه وتعالى سيبعث رسولا من العجم ينزل عليه كتابا ينسخ الشريعة المحمدية ، ولهذا تبرأ منهم الخوارج كما تبرأ الأباضية منهم أيضا .

والمعروف أن فرقة اليزيدية أسسها يزيد بن أنيسة الخارجي الذي ادعى انتساب فرقته إلى الأباضية ، ولكن فقهاء الفكر الأباضي قد أعلنوا البراءة من مقالته ، لأنه كان من أكثر الخوارج تشددا .

فرقة الحارثية :

أسسها الحارث بن يزيد الأباضي بعد أن طرده الإمام ابن أبي كريمة من مجلسه لمقالته المخالفة لمبادئ وأصول المذهب الأباضي ، وقول الحارث بمقالة القدرية من المعتزلة ، وعدم قوله بأن الله خالق أفعال العباد وأن الاستطاعة مع الفعل كما تقول الأشعرية والأباضية ، فقال الحارث بعكس هذه الأقوال وأصر على القول بأن الاستطاعة قبل الفعل كما قالت المعتزلة .

فرقة البيهسية :

أسسها أبي بيهس هيصم بن جابر الخارجي ، الذي خرج على مبادئ الأباضية في مسائل الإيمان والكفر وأطفال المخالفين ، وقال أن الإيمان هو المعرفة والإقرار والعلم بالله وبما جاء به رسول الله ، وبهذا القول خالف الأباضية والخوارج الذين قالوا إن الإيمان هو العمل وليس مجرد الإقرار والتصديق ، وأكد أبي بيهس أن من وقع فيما لايعرف أحلال هو أم حرام فهو كافر لوجوب المعرفة بالحلال والحرام والإقرار به ، ومن أقواله التي انفرد بها : أنه إذا كفر الإمام كفرت الرعية سواء كان هذا الإمام حاضرا أم غائبا ، وأن الأطفال مثل آبائهم سواء على الإيمان أو على الكفر ، وقال : لا أسلم على أحد حتى يقر بمعرفة الله ورسوله وما جاء به محمد ﷺ جملة ، وأن الولاء لايكون إلا لله وحده والبراءة من أعدائه ، كما قال أبي بيهس بمقالة الخوارج في إكفار المخالفين ، وأن دارهم دار كفر ، كما قال بجواز الاستعراض للمخالفين وإن أصيب الأطفال منهم فلا حرج .

وقد اختلف كُتَّاب الفِرَق في نسبة هذه الفرقة إلى الأباضية أم إلى الخوارج ، وذلك بحسب نسبة الأباضية إلى الخوارج ، أم أنها فرقة مستقلة عن الخوارج وفرقها ، ولعل سبب نسبة هذه الفرقة إلى الخوارج هو خروجها على مبادئ فقهاء الفكر الأباضي سواء في المشرق أو في المغرب العربي .

رابعا : التمييز بين الأباضية والخوارج

اختلف كُتَّاب الفِرَق والمقالات في نسبة الأباضية للخوارج فبعضهم أرجع سبب نسبتهم للخوارج إلى زعمائهم الأوائل الذين كانوا يشاركون الخوارج موقفهم من الإمام علي بن أبي طالب وموقفهم من حكام بني أمية ومعارضتهم لمبادئ الفكر الشيعي ، وذهب كُتَّاب الفِرَق إلى أن الأباضية من الفرق الخارجية المعتدلة ، أما الأباضية أنفسهم فقد أنكروا هذه النسبة وقالوا بتميزهم واختلافهم مع الخوارج في كثير من المسائل الجوهرية مثل تكفير مرتكبي الذنوب والكبائر حيث قال الأباضية أنه موحد غير مؤمن من حيث إن الأعمال داخلة في الإيمان ، وفي هذا الإطار قدم فقهاء الأباضية فقها متميزا عن باقي الفرق ، وقدم فقهائهم العديد من الأدلة على تميزهم عن الخوارج منها :

(١) الاختلاف في النسب والزعامة : فالمذهب الأباضي ينسب اعتقاديا وفقهيا إلى الإمام جابر بن زيد الذي ولد حوالى ١٩ هـ في زمن خلافة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ، وهو في مقتبل شبابه رحل من عمان إلى الحجاز ثم العراق طلباً للعلم وقرباً من منابع الهدى والتشريع ، وارتبط ببيت العلم والنبوة ، وأخذ العلم عن عبد الله بن عباس ، والسيدة عائشة رضي الله عنهما ، كما ينسب علميا وسياسيا إلى الإمام عبد الله بن أباض التميمي المتوفى عام ٨٠ هجرية .هذا في حين أن الخوارج تنسب إلى نافع بن الأزرق وزياد بن الأصفر وعبد الكريم بن عجرد ونجدة بن عامر الحنفي وقطري بن الفجاءة وغيرهم .

(٢) السبق في الظهور : فإن اسم الأباضية بدأ في الظهور والسماع في عصر الصحابة والتابعين منذ جهود الإمام جابر بن زيد ، ثم عندما ظهر اسم عبد الله بن أباض في عهد الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان ، وبدأت مناقشات ومناظرات ابن أباض تؤثر في الأمراء والعامة على السَّواء ، ولذا أطلق البعض اسم الأباضية على أتباع ذلك الإمام السياسي لتمييزهم عن الجماعات التي بدأت في الظهور كجماعة المرجئة والمعتزلة والشيعة والخوارج ، ورضي الأباضية تلك التسمية والنسبة إلى ابن أباض خوفاً من تعريض الإمام الحقيقي وهو الإمام جابر بن زيد للخطر والتنكيل به ، ومعنى ذلك أن الأباضية كمذهب قد اكتملت في التكوين والظهور خلال القرن الأول الهجري أي قبل الخوارج التي ظهرت في نهاية القرن الأول وبداية القرن الثاني الهجري

(٣) أن الأباضية خالفت الخوارج في الاستطاعة وقالوا بمقالة المعتزلة أن الاستطاعة قبل الفعل ، كما أنهم قالوا بأن فعل العبد مخلوق لله تعالى ، وأن العالم كله سوف يفنى بفناء أهل التكليف والتوحيد .

(٤) أن الأباضية كمذهب تتفق مع معظم المذاهب الكلامية والفقهية والسياسية ؛ لأنهم يأخذون بما تأخذ به باقي المذاهب من أصول التشريع وهي القرآن والسنة والإجماع والقياس والاستدلال ، وقد اعترف كثير من رجال الفقه وعلماء الكلام أن الأصول الفقهية الأباضية تتفق مع سائر المذاهب الفقهية الأخرى في معظم تلك الأصول ، هذا في حين أن الخوارج قد خالفوا جميع الفرق في العديد من المفاهيم والقضايا الخلافية المتعلقة بالأصول كالإيمان والقضاء والقدر ومرتكب الكبيرة وغيرها .

(٥) براءة فقهاء وزعماء الأباضية من الخوارج ، وذلك للفروق الواضحة بين المذهبين ، وأن فقهاء الأباضية الأوائل قد عارضوا آراء الأزارقة من الخوارج وقالوا بخطأ اعتقاداتهم ، وهذه البراءة أعلنها الإمام عبد الله ابن أباض حين قال: إنا نبرأ إلى الله تعالى من ابن الأزرق وصنيعه وأتباعه.

(٦) التميز والاختلاف في المبادئ والأصول الاعتقادية والفقهية بينهم وبين الخوارج على الخصوص ، فكان للأباضية فقههم المتميز والمبادئ التي لاتتفق مع مبادئ الخوارج سواء في الأصول أو الفروع ، ومعنى ذلك أن الأباضية يتميزون عن الخوارج وبعيدون تماماً عن مفهوم الخروج الديني أو السياسي ، بمعنى الارتداد والمروق من الدين أو بمعنى شق عصا الطاعة على الأئمة والخلفاء الشرعيين للمسلمين ، فلم يمرق الأباضية من الدين ، ولم يبيحوا دماء المسلمين ، ولم يشركوا أو يخالفوا نصًّا من الشَّرع ، ولم ينكروا شيئاً من نبوة الأنبياء الأولين ، ولم يدَّعوا لأنفسهم امتيازاً لهم بالعلم الروحاني ، أو امتيازهم بكتاب يوجد عند إمامهم ، ولم ينكروا فرضية ركن من أركان الإسلام الخمس ، ولم يستبيحوا دم مسلم ولا ماله ولا عرضه كما فعل الخوارج ، ولم يستحلوا مُحَرَّماً من ميتة أو خمر أو خنزير أو سرقة أو زنى أو رباً مما علمت حرمته من الدين بالضرورة كما فعل الخوارج .

ولهذا يقرر كثير من الباحثين في علم الكلام والفِرَق أنه لا مبرر لإطلاق لفظ الخوارج على فرقة الأباضية ومذهبها من الناحية الدينية أو السياسية إذ لم يخرجوا عنه قوليًّا ولا عقائديًّا ولا عمليًّا .

(٧) أن الأباضية يتميزون عن الخوارج وفرقهم كالأزارقة والنجدات والصفرية وذلك باعتراف الكثير من الباحثين في الفكر الأباضي ، ورجال التاريخ القدامى والمعاصرين ، كذلك فإن المؤرخين يسجلون أن الأباضية أشد المذاهب تمسكاً وتطبيقاً للأحكام الدينية في معظم شئونهم الدينية في العبادات والمعاملات ، ولا عبرة بتصرفات بعض الأفراد الشاذين منهم قديماً أو حديثاً بدليل أن الأباضية لم تكفر أطفال المخالفين كالأزارقة ، كما أنهم توقفوا في الحكم على المنافق هل هو مشرك أو لا وذلك لأنهم قالوا بمقالة الشيعة في التقية واعتبروا التقية أساسا من أسس اعتقادهم .

(٨) أن الأباضية يتميزون بموقفهم من قضايا التأويل والاجتهاد عن غيرهم من المذاهب ، ولم يوافقوا الخوارج القول بتكفير المخالفين ولا تكفير مرتكب الكبيرة ولا تكفير الصحابة والخلفاء وأتباع علي بن أبي طالب ، وفي نفس الوقت يدافعون عن الحروريين الذين سماهم رجال التاريخ بالخوارج ؛ لخروجهم عن إمامة عليٍّ بن أبي طالب ولعل ذلك وراء نسبة أعدائهم لهم وتسميتهم بالخوارج ، ولكن الأباضية يتساءلون : لماذا لم يطلق رجال التاريخ على طلحة والزبير وعائشة اسم الخوارج ، وقد خرجوا خروجاً علنيًّا صريحاً على إمامة عليٍّ بن أبي طالب ؟ ، ولماذا لم يطلق رجال التاريخ على معاوية وأنصاره اسم الخوارج وقد خرجوا على ما دخل فيه بقية المسلمين من خيار الصحابة والمهاجرين وغيرهم ؟

(٩) أن الأباضية يتميزون عن الخوارج لأن الخوارج حكموا على كل مخالف لهم بالكفر ، وحكموا على كل مرتكب لكبيرة بالكفر ، أي كفر الشرك الذي يخرج عن الملة ، أما الأباضية فقد وصفوا مرتكب الكبيرة بأنه كافر كفر نعمة بمعنى الفسوق والنفاق .

(١٠) أن الأباضية يتميزون عن الخوارج الذين وصفوا بالشدة والتشدد والعزلة والميل إلى القتل وإباحة الدماء ، أما الأباضية فيوصفون بالاعتدال ، وأنهم يرون أن بقية الطوائف الإسلامية إخوان لهم في الدين بما في ذلك أتباع عليٍّ بعد عزله وانعزاله ، وأتباع معاوية قبل توليه وبيعته ، وقد اشتهر الأباضية بحرصهم في التحري والتعفف عن دماء المسلمين وأموالهم ، بل عن دماء الذميين من أهل الكتاب وأموالهم ، ولم يقوموا بثورات هوجاء مثلما فعل الخوارج ضد الولاة والأمراء .

(١١) أن الأباضية يتميزون عن الخوارج رغم اتفاقهم معهم في المبدأ السياسي في الحكم والإمامة التي يجب أن تكون ديمقراطية شورية وفق التعاليم والمبادئ الإسلامية ، وربما يكون هذا التشابه الظاهري في بعض الآراء

والمواقف مثل القول بوجوب الإمامة وشروط الإمام والخروج على معسكر السلطان الجائر ، ورفض قبول علي للتحكيم هو الذي دفع كُتَّاب المقالات ورجال التاريخ ينسبون الأباضية إلى فرق الخوارج ، ثم يصفونهم بالاعتدال والتوسط وبتميزها عن باقي فرق الخوارج ، والواقع أن الأباضية لا يجمعهم بالخوارج سوى إنكار التحكيم وتأييد الحروريين .

خامسا : الإنتاج الأباضي في أصول الدين

يقول الشيخ أحمد بن حمد الخليلي مفتي عام سلطنة عمان في مقدمة كتاب : « البعد الحضاري للعقيدة الأباضية » للدكتور فرحات الجعبيري : « إن من ينظر في التراث الفكري الأباضي متجرداً عن العوامل النفسية والمؤثرات الوراثية ، يدرك كل الإدراك أن الأباضية أكثر فئات هذه الأمة اعتدالاً ، وأسلمها فكراً وأقومها طريقاً وأصحها نظراً وأصفاها مورداً ومصدراً » .

ويقول أيضاً : « وقد زخر التراث الفكري الأباضي ببحوث واسعة جامعة في أصول الدين فاضت بها أقلام أساطين علماء الأباضية المتبحرين الذين نذروا حياتهم لنصرة الحق وقمع الباطل بنصب الحجج ودرء الشُّبَه فتعاقبوا منذ القرن الأول الهجري على الاضطلاع بهذا الواجب وأداء هذه الرسالة » .

وقد أشار الدكتور الجعبيري في كتابه « البعد الحضاري للعقيدة الأباضية » إلى أهمية الإنتاج الأباضي في أصول الدين وخاصة في جزيرة جربة بتونس وما بها من مكتبات عامرة مثل المكتبة البارونية ، ومكتبة سالم بن يعقوب ، وأشار إلى العديد من المخطوطات الهامة والنادرة والتي تعالج أصول الدين والفقه وعلم الكلام ، كما أشار في نفس الوقت إلى أهمية الإنتاج الأباضي بوصفه تراث إسلامي ديني عالمي ومتميز ، وكان له دوره الفاعل في إنارة آفاق معارف المستقبل ، كما أشار إلى أهم المؤلفات الأباضية التي تتحدث عن تاريخ المذهب ونشأته على يد الإمام جابر بن زيد والإمام أبي عبيدة

مسلم ابن أبي كريمة ، هذا بالإضافة إلى العديد من المؤلفات التي تعالج مسائل الفقه والعقيدة والمعرفة والعلم وحقيقة الإيمان ومباحث الولاء والبراء ، ومسالك الدين والإمامة وغيرها من مباحث الإلهيات والصفات والإنسانيات .

كما أشار الشيخ محمد بلحاج في كتابه : « وإن هذه أمتكم أمة واحدة على الحق والاستقامة » ، إلى دور الأباضية في نشر الإسلام وخاصة في بلاد خراسان وفي إفريقية ، ويقول : « أما عن التراث الفكري الأباضي فلعل السامع أو القارئ يعجب عجباً لا يتناهى وقد لا يصدق إذا قيل له إن للمذهب الأباضي من نفائس الفكر الإسلامي ما قد لا يوجد عند غيره من أي مذهب إسلامي آخر » .

وقال أيضاً : « إن الأباضية يفتخرون بما هو أعلى سنداً من الموطَّأ وأقرب إلى مصدر التشريع يقصد النبي ﷺ وصحابته ، وذلك بديوان الإمام جابر ابن زيد الذي أَلَّفَه وجمعه في عشرة أجزاء في حياته ، وأن معظم هذه الأجزاء فقدت في العصر العباسي ، وفي حروب التتار والمغول ، ورغم ذلك ظهرت حديثاً بعض أجزائه وطبعت ضمن تراث الأباضية في الفقه والتفسير والحديث» .

ومن بعد الإمام جابربن زيد تعاقب تلاميذه في توارث العلم ونقله وجمعه ونشره ، ومنهم الإمام الربيع بن حبيب الفراهيدي وما قدمه من جهد في الفقه والحديث ، وقد جمعه في مؤلفه الجامع الصحيح في الحديث ، ومن الإنتاج الأباضي أيضاً أقدم تفسير للقرآن وهو تفسير هود بن محكم الهوارى في زمن الإمام الرستمي عبد الوهاب بن عبد الرحمن بن رستم في أواخر القرن الثاني وأوائل القرن الثالث الهجري بالجزائر ، ثم تفسير الإمام أفلح بن عبد الوهاب ابن رستم ، وكذا تفسير ضخم للإمام أبي يعقوب يوسف بن إبراهيم الوارجلاني .

ومن التفاسير الأباضية المشهورة : تفسير قطب الأئمة الشيخ محمد أطفيش الجزائري الذي فسر القرآن جميعه مرتين الأولى : باسم « هيميان الزاد إلى دار المعاد » ، وسمى تفسيره الثاني « تيسير التفسير » ، ثم شرع في تفسير ثالث سمَّاه « داعى العمل ليوم الأمل » ولم يُتِمَّه . أما التفسير الرابع فهو تفسير الإمام الشيخ بيوضة إبراهيم الذي قام بتدريسه ، ثم تسجيل بعضه وسماه : « في رحاب القرآن » .

هذا عن التراث الفكري الأباضي في مجال التفسير ، أما في أصول الدين والعقائد فأهمها : « أرجوزة أنوار العقول » للشيخ نور الدين السالمي في نحو ثلاثمائة وستين بيتاً ، والذي قام بشرحها بنفسه شرحاً مختصراً ومطولاً ، سمي الأول : « بهجة الأنوار » ، وسمى الثاني : « مشارق أنوار العقول » .

أما عن التراث الأباضي في أصول الفقه والفقه المقارن تجد كتاب : « قواعد الإسلام » لإسماعيل الجيطالي ، وكتاب : « أصول الدين » لتبغورين بن عيسى الملشوطي ، و « أجوبة ابن خلفون » لأبى يعقوب يوسف بن خلفون ، ثم مأثرة الشيخ نور الدين السالمي في أرجوزته الألفية : « شمس الأصول » ، وهي تدور حول العلوم الشرعية وسماها طلعة الشمس .

هذا بالإضافة إلى العديد من المؤلفات لكبار العلماء والفقهاء والباحثين الذين تخصصوا في الفكرالأباضي مثل :

(١) « الموجز » لأبي عمار عبد الكافي .

(٢) كتاب « السير » لأبي العباس الشماخي .

(٣) « طبقات المشايخ » لأبي العباس الدرجيني .

(٤) « قواعد الإسلام » لأبي طاهر الجيطالي .

(٥) « الدليل والبرهان » لأبي يعقوب الوارجلاني .

(٦) « عقيدة التوحيد » لعمرو بن جميع .

(٧) «شرح الجامع الصحيح للإمام الربيع بن حبيب»، لنور الدين السالمي .

(٨) «طلعة الشمس ومشارق الأنوار» للسالمي .

(٩) «تيسير التفسير وشرح النيل ، وشامل الأصل والفرع» لقطب الأئمة الإمام محمد أطفيش .

(١٠) «الذهب الخالص» لقطب الأئمة محمد أطفيش .

(١١) «كتاب جواهر التفسير» ، وكتاب «الحق الدامغ» للشيخ أحمد بن حمد الخليلي مفتي عام السلطنة .

(١٢) «الأباضية في موكب التاريخ» ، و «الأباضية بين الفرق الإسلامية» . لعلي يحيى معمر .

هذا بالإضافة إلى العديد من المؤلفات التي تحدثت عن الأباضية منذ نشأتها ، مثل «مقالات الإسلاميين» للأشعري ، و «الفَرْق بين الفِرَق» للبغدادى ، و «الفصل في الملل والنحل» لابن حزم ، و «الملل والنحل» للشهرستاني ، و «التبصير في الدين» للإسفراييني ، و «تاريخ الفرق الإسلامية» ، و «المذاهب الإسلامية» للإمام محمد أبو زهرة ، و «تاريخ فلسفة الإسلام في القارة الأفريقية» للدكتور يحيى هويدي وغيرهم كثير .

* * *